



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر قياس المخاطر المالية في اتخاذ قرار منح القروض في البنوك التجارية-دراسة
حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- "وكالة فرجيوة"

الأستاذ المشرف	إعداد الطلبة
دباش صالح	1 زعبال إيمان
	2 بوالفول راوية

لجنة المناقشة:

الصفة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	رحيم إبراهيم
مشرفا ومقررا	دباش صالح
ممتحنا	داودي حمزة

السنة الجامعية 2024/2023

شكر و تقدير

الحمد لله المبتدئ، بحمد نفسه قبل أن يحمده حامد، والحمد والشكر لله الذي وفقنا على هذا العمل وأعاننا على انجازه. ومنحنا الصبر والقدرة لتحقيق مرادنا.

وفى هذا المجال لا يسعني إلى أن نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان واعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، فإننا نتقدم بواقر الشكر والتقدير الأستاذ د. باش صالح حفصه الله والذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فقد أفاض علينا بإرشاداته السديدة ولم يخر جصدا ولم يبخل علينا بوقتته الثمين، نملنا الله من بحر علمه ولا نجد كلمة تستحق شرفه التقدير للشكر له فلنا لك كل الامتنان والتقدير. كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية على نصائحهم وتوجيهاتهم طوال مشوار السنة

وفى الأخير نتوجه بالشكر إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة وجزاكم الله

خير الجزاء.



إهداء

نحمد الله حمدا يليق بجمال وجهه وعظيم سلطانه وعلو مكانه الحمد لله حبا ورضا وإمتنانا على حلاوة البداية وفخر النهاية "وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴿١٠١﴾ وَأَنْ سَعْيُهُ سَوْفَ يَرَى" ها أنا وأخيرا بعد رحلة دامت لسبعة عشرة سنة من الكفاح في سبيل العلم والتعلم نلت المراتب العليا التي حلمت بها وحملت شغفها في قلبي.
الحمد لله حمدا عميقا يعانق إتساع السماء.
الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده.
الحمد لله الذي جعلني شاهدة على مجد صنعته نفسي.
بكل فخر واعتزاز أهدي ثمرة جهدي هذه إلى:
من أوصاني بهما ربي برا وإحسانا:

إلى المرأة التي تصعب الكلمات والعبارات عن وصفها؛ إلى ينبوع الحنان والعطاء؛ إلى من كانت تحترق لتنير حياتي؛ إلى من أعيش بسر دعائها؛ إلى اسى قدوة اقتديت بها؛ إلى أمي الغالية وهبة الرحمان شكرا يا من كنت خير سند لي في مشواري حفظك الله وأطال في عمرك يا تاج رأسي
إلى أبي حبيبي الذي أحمل نسبه ولم أرى وجهه في الحياة الدنيا رحمك الله يا غالي وجعل قبرك روضة من رياض الجنة وجمعي بك في الفردوس الأعلى وكتب لنا لقاء لا يعقبه فراق لقاء ينسيني ألم وحشك وغربة فقدك في الدنيا، صغيرتك يا أبي خريجة اليوم ومن أوائل دفعتمها لك أن تفتخر بي وأعدك بأن لا تنتهي نجاحاتي هنا فقط.

إلى جدتي فقيدة قلبي وأمي الثانية رحمك الله يا من حفظت أمانة ابنها وكانت خير من صانها.
أيضا لا أنسى أختي الوحيدة وتوأم روحي وسندي في الحياة وثام حفظك الله وأوصلك إلى مبتغاك بك شددت عضدي.

إلى أعمامي كل واحد باسمه بارك الله فيكم ياخير من كفل اليتيم لقد كنتم السبب في وصولي إلى هذا اليوم لطالما كنت ابنتكم الصغيرة المدللة والمحبوبة بينكم.
إلى كل صديقاتي ومن يعرفني لكم ألف تحية وشكر.....

زعبال إيمان



إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام ، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.. بعد تعب ومشقة دامت خمسة سنوات في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي ، و أصبح عنائي اليوم للعين قرّة ، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي و أرفع قبعتي بكل فخر ، فإلهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لأنك وفققتني على إتمام هذا

النجاح وتحقيق حلمي....

و بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى الذي زُينَ إسمي بأجمل الالقاب ، من دعمني بلا حدود و أعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة

داعمي الأول في مسيرتي ، سندي بعد الله ، سر قوة شخصيتي وثقتي بنفسي طالما كنت دائما وأبدا إبنته المدللة أبي.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها و احتضنتني بقلها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها ، الى القلب الحنون والشمعة التي كانت في الليالي المظلمات حبيبتي أمي

إلى من ساندوني بكل حب عند ضعفي و أزاحو عن طريقي المتاعب إلى من شد الله بهم عضدي حبايبي إخوتي...

و أخيرا أهدي تخرجي أيضا لعائلتي الكبيرة ، زملائي ، صديقاتي ، أحبائي وكل معارفي شكرا و ألف شكر على حضوركم.

بوالفول راوية



فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وتقدير
	إهداء
أ-ط	مقدمة
الجانب النظري	
الفصل الأول:التأصيل النظري للمخاطر المالية	
11	تمهيد
12	المبحث الأول:ماهية المخاطر المالية
12	المطلب الأول:تعريف المخاطر المالية
14	المطلب الثاني:أسباب المخاطر المالية والعوامل المؤثرة فيها
14	الفرع الأول:أسباب المخاطر
17	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر المالية
19	المطلب الثالث:تصنيفات المخاطر المالية
21	المطلب الرابع: أدوات إدارة المخاطر المالية
22	المبحث الثاني:طرق قياس المخاطر المالية وسبل إدارتها
22	المطلب الأول:الطرق الإحصائية
22	الفرع الأول:المدى
23	الفرع الثاني:التوزيعات الإحتمالية
24	الفرع الثالث:التباين
25	الفرع الرابع:الإنحراف المعياري
26	الفرع الخامس:معامل بيتا
27	المطلب الثاني:أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية
28	الفرع الأول:نسب السيولة
28	الفرع الثاني:نسب النشاط
29	الفرع الثالث:نسب التمويل والمردودية
30	المطلب الثالث:طرق أخرى لقياس المخاطر المالية
33	الفرع الأول:حسب مقاييس أخرى
33	الفرع الثاني:معايير تحليل الحساسية

35	الفرع الثالث:معيار شجرة القرارات
36	المطلب الرابع:سبل إدارة المخاطر المالية
36	الفرع الأول:التامين وإدارة التوازن بين الأصول والخصوم
39	الفرع الثاني:التغطية
39	الفرع الثالث:المشتقات
41	خلاصة
الفصل الثاني: التأسيس النظري لعملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية	
43	تمهيد
44	المبحث الأول:ماهية عملية اتخاذ القرار
44	المطلب الأول:مفهوم عملية اتخاذ القرار
45	المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار
47	المطلب الثالث:مميزات عملية اتخاذ القرار وأهميتها
47	الفرع الأول:مميزات عملية اتخاذ القرار
48	الفرع الثاني:أهمية عملية اتخاذ القرار
49	المطلب الرابع:الصعوبات التي تعترض عملية اتخاذ القرار
50	المبحث الثاني:ماهية القروض في البنوك التجارية
51	المطلب الأول:ماهية البنوك التجارية
51	الفرع الأول:مفهوم ونشأة البنوك التجارية
53	الفرع الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية
55	الفرع الثالث:ميزانية البنوك التجارية
56	المطلب الثاني:ماهية القروض البنكية
56	الفرع الأول:مفهوم القروض البنكية
57	الفرع الثاني:أنواع القروض البنكية
60	المطلب الثالث:مخاطر وضمانات القروض البنكية
63	المطلب الرابع:تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية
68	خلاصة الفصل
الجانب التطبيقي	
الفصل الثالث:تأثير إدارة المخاطر المالية على عملية اتخاذ قرار منح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-فرجيوة-	

70	تمهيد
71	المبحث الأول: عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
71	المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
72	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك
73	المطلب الثالث: أهداف البنك ومهامه
75	المبحث الثاني: سياسة وإجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
75	المطلب الأول: الشروط الأساسية والوثائق الضرورية لمنح القرض
77	المطلب الثاني: عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
78	المطلب الثالث: اهم القروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
81	المطلب الرابع: دراسة حالة قرض
82	الفرع الأول: الدراسة التقنية والاقتصادية
83	الفرع الثاني: الدراسة المالية
96	الفرع الثالث: نتيجة دراسة ملف القرض
98	خلاصة الفصل
100	خاتمة
103	قائمة المراجع
108	ملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
84	يوضح حسابات النتائج التقديري لسبعة سنوات القادمة	1
85	يوضح الميزانية التقديرية المالية للسنوات السبع القادمة لجانب الأصول	2
87	يوضح الميزانية التقديرية لجانب الخصوم للسنوات السبع القادمة	3
88	يوضح الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول	4
89	يوضح الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الخصوم	5
91	يوضح حساب مؤشرات التوازن المال.	6
94	يوضح حساب النسب المالية	7

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
66	يوضح خطوات منح القرض	1
72	يوضح الهيكل التنظيمي "لوكالة فرجيوة"	2

مقدمة

تواجه مختلف المؤسسات الإقتصادية في الوقت الراهن العديد من المخاطر في ممارسة أعمالها مما أدى إلى تعرضها للعديد من الأزمات، ومن بينها البنوك التجارية.

تُعتبر البنوك التجارية من أبرز المؤسسات المالية نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه في دعم النشاط الإقتصادي لأي بلد، حيث تقوم بجمع المدخرات في شكل ودائع وتقديم القروض للأفراد والشركات، وتعد عملية منح القروض من أهم الأعمال المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية، إذ تُعد من الوظائف التقليدية والأساسية لها، لذلك يتعين على الجهات المسؤولة عن اتخاذ قرارات منح الائتمان توخي الدقة والحرص في اتخاذ القرارات الائتمانية.

إن عملية اتخاذ قرار منح القروض في البنوك التجارية تمثل تحديًا كبيرًا، نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه هذه العملية في العمل المصرفي، حيث تعتبر عملية منح القروض من الوظائف الأساسية والجوهرية للبنوك التجارية، والتي تساهم بشكل مباشر في دعم النشاط الإقتصادي وتمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية. لذلك، يتعين على متخذ القرار المالي في البنوك التجارية توخي الدقة والحرص الشديدين عند اتخاذ قرارات منح الائتمان.

نظرًا لتعقيد عملية اتخاذ قرار منح القروض وارتباطها بمخاطر مالية محتملة والتي تتنوع ما بين مخاطر متعلقة بالسيولة، مخاطر متعلقة بالأسواق المالية، مخاطر ناجمة عن صعوبة التحكم في التقنيات المحاسبية ومخاطر صعوبة ضبط التكاليف ... الخ. وأياً كان نوع المخاطر المالية التي تواجهه المؤسسة بصفة عامة فلا بد من متخذ القرار الاستعانة بأدوات وأساليب تحليلية خاصة تزوده بالمعلومات اللازمة والدقيقة حول العميل طالب القرض، حيث يجب على متخذ القرار تقييم جميع الجوانب المتعلقة بالعميل، بما في ذلك الوضع المالي، التاريخ الائتماني، القطاع الإقتصادي الذي ينتمي إليه، الضمانات المقدمة، وغيرها من العوامل ذات الصلة، وإجراءات مدروسة لإدارة هذه المخاطر وكذا اختيار الاستراتيجيات الملائمة للتعامل معها، وهو ما يتوفر إذا كانت المؤسسة تمتلك المفاتيح الأساسية اللازمة لإدارة مخاطر فعالة.

وعليه فقد أولت البنوك التجارية أهمية خاصة لإدارة المخاطر المالية بعد أن تثبتت جدوى وفعالية هذه العملية كأداة جيدة للاطمئنان على سلامة قراراتها الائتمانية، حيث يتم من خلال إدارة المخاطر المالية بناء معلومات وتوصيات تكون عوناً في ترشيد اتخاذ مختلف قرارات البنوك في منح القروض.

كما تعتبر عملية قياس المخاطر المالية عملية معقدة وتتطلب خبرات متعددة التخصصات، حيث تجمع بين المعرفة في المجالات المالية، الإحصائية، الرياضية، والاقتصادية، وتلعب هذه العملية دوراً محورياً في ضمان استدامة البنوك التجارية واتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة، ومع ذلك، فإن الإشكالية الرئيسية التي تواجه البنوك التجارية تتمثل في تحديد الأثر الفعلي لعملية قياس المخاطر المالية على جودة واستدامة قرارات منح القروض، وكيفية الاستفادة القصوى من هذه العملية لتعزيز الأداء الائتماني للبنوك.

بناءً على ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على شكل التساؤل التالي:

ما مدى تأثير عملية اتخاذ القرار في الحد من المخاطر المالية التي تصيب البنوك أثناء منح القروض البنكية؟

ويندرج ضمن الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمخاطر المالية؟
- فيما تتمثل مختلف أساليب إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية؟

✓ فرضيات الدراسة

- الفرضية الرئيسية

تؤثر عملية اتخاذ القرار في كونها الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تتحكم في إدارة المخاطر المالية.

- الفرضيات الفرعية

- المخاطر المالية هي إمكانية حدوث تغيرات غير مرغوب فيها في القيم المالية .
- تعتبر الية التأمين وإدارة التوازن بين الأصول والخصوم من أهم السبل التي تتخذها البنوك لإدارة المخاطر المالية .

✓ أهمية الدراسة

تكتسب دراسة "أثر قياس المخاطر المالية في اتخاذ قرار منح القروض في البنوك التجارية" أهمية بالغة نظراً للدور المحوري الذي تلعبه البنوك التجارية في دعم النشاط الاقتصادي وتمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية، حيث تعتبر عملية منح القروض من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية، والتي ترتبط بمخاطر مالية كبيرة إذا لم يتم إدارتها بشكل فعال.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب رئيسية:

- **الأهمية النظرية:** تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات والبحوث المتعلقة بقياس المخاطر المالية وعملية اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية، حيث تقدم رؤية نظرية حول العلاقة بين هاتين العمليتين، وتحدد العوامل المؤثرة على فعالية عملية قياس المخاطر المالية في هذا السياق.
 - **الأهمية التطبيقية:** توفر هذه الدراسة توصيات عملية للبنوك التجارية حول أفضل الممارسات والنماذج التي يجب اعتمادها لقياس المخاطر المالية بشكل يضمن اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر دقة وموثوقية، مما يساهم في تعزيز الأداء المالي للبنوك وضمان استدامتها على المدى الطويل.
 - **الأهمية الاقتصادية:** نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي، فإن تحسين جودة قرارات منح الائتمان من شأنه أن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث تضمن القرارات الائتمانية الرشيدة توجيه الموارد المالية نحو المشاريع الاستثمارية المجدية والمنتجة، مما يعزز الإنتاجية والتنمية الاقتصادية.
 - **الأهمية الاجتماعية:** تساهم هذه الدراسة في تعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع المصرفي، حيث تسلط الضوء على أهمية اعتماد أساليب علمية وموضوعية في عملية اتخاذ قرارات منح الائتمان، مما يحافظ على حقوق المودعين والمساهمين ويعزز الثقة في النظام المصرفي.
- بشكل عام، تكشف هذه الدراسة عن أهمية قياس المخاطر المالية كأداة رئيسية لترشيد قرارات منح القروض في البنوك التجارية، وتقدم رؤية قيمة للباحثين والممارسين في هذا المجال.

✓ أهداف الدراسة

- تقييم مختلف أساليب قياس المخاطر المستخدمة في البنوك التجارية، مثل نموذج بازل، وتحليل القوائم المالية، ونماذج التقييم الائتماني، وتحديد نقاط القوة والضعف في كل أسلوب.
- تحليل كيفية استخدام البنوك لنتائج قياس المخاطر في تحديد شروط القروض، مثل سعر الفائدة، والحد الائتماني، وضمانات القرض.

- دراسة مدى فعالية أساليب قياس المخاطر الحالية في التنبؤ بالتعثر في السداد وتحديد مدى دقتها.
- تقديم توصيات لتحسين إدارة المخاطر وعملية اتخاذ قرار منح القروض في البنوك التجارية.

✓ أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع للدراسة لعدة أسباب:

- يعد موضوع إدارة المخاطر المالية من الموضوعات الهامة والحيوية في مجال البنوك والتمويل، وله تأثير كبير على أداء البنوك واستقرار النظام المالي.
- الحاجة إلى تحسين إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية والمالية السريعة.
- قلة الدراسات وندرتها .
- تقديم مساهمة علمية وعملية في مجال إدارة المخاطر المالية ومنح القروض في البنوك التجارية.
- كون الموضوع في مجال التخصص.

✓ المنهج المتبع

إن معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن أسئلة البحث مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات المعتمدة، تستدعي ضرورة المزج بين مجموعة من المناهج العلمية، حيث سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف الإطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المخاطر المالية وعملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية، وتحليل المعطيات والجداول بالإضافة إلى طبيعة الأثر بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي سنعتمد عليه في التطرق لنشأة البنك محل الدراسة في الفصل الثالث كما سنعتمد أيضا في هذا الفصل على المنهج الإستنباطي والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين متغيرات الدراسة، ومنهج دراسة الحالة إذ سنقوم بانجاز الدراسة القياسية من خلال جمع الوثائق الخاصة بعملية وشروط منح القروض وتحليلها.

تتطلب معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن أسئلة البحث، مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات المعتمدة، اعتماد مزيج من المناهج العلمية المتكاملة، في هذا السياق، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الإطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المخاطر المالية وعملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية، وتحليل البيانات ، بالإضافة إلى طبيعة الأثر بين متغيرات الدراسة.

علاوة على ذلك، سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي للتطرق إلى نشأة البنك محل الدراسة في الفصل الثالث، كما سيتم اعتماد المنهج الاستنباطي في هذا الفصل والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي في محاولة الربط بطريقة منطقية بين متغيرات الدراسة، وبناءً على ذلك، سيتم إنجاز الدراسة القياسية من خلال جمع الوثائق الخاصة بعملية وشروط منح القروض.

هذا المزيج المتكامل من المناهج العلمية سيضمن تحليلاً شاملاً ودقيقاً للموضوع قيد البحث، مما سيسمح باستخلاص نتائج موثوقة وذات مصداقية علمية عالية.

✓ مجالات الدراسة

- المجال المكاني: بنك الفلاحة والتنمية الريفية-فرجيوة-

- المجال الزمني: الفترة الممتدة من 28 مارس إلى 28 أبريل، للسنة الدراسية 2024/2023.

✓ الدراسات السابقة والتعقيب عليها

❖ دراسة (قويدر ابتسام، 2014)، بعنوان: دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك

التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (BEA). وكالة قسنطينة، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز

دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية و معرفة مدى مساهمتها في

التقليل من المخاطر و تخفيض الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك بسبب القروض و التسهيلات

المتعثرة و ذلك من خلال دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري - وكالة قسنطينة-، واعتمدت هذه

الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- لا يمكن الإستغناء عن التحليل الائتماني كونها أداة هامة تساعد البنوك على الوقوف على حقيقة الوضع

المالي للعملاء المقترضين و تقييم قدرتهم على توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل القرض و فوائده.

- كما تساعد على الكشف المبكر عن حالات التعثر التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك و تضمن

لها حسن توظيف و إستثمار مواردها المالية خاصة إن عملت هذه الأخيرة على مواكبة التحديات الجديدة

للعمل المصرفي والائتماني وإستخدام الطرق والتقنيات الحديثة التي تم التوصل إليها في هذا المجال و

التي تسهل من مهمة البنوك في أداء وظيفتها الائتمانية و تقلص من نسبة الخطأ في منح القروض.

❖ دراسة (قارة عشيرة نصر الدين، قادري نورية، 2017)، بعنوان: نحو نموذج لتسيير وتقييم مخاطر

القروض البنكية باستخدام طريقة القرض التنقيطي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

معسكر، هدفت هذه الدراسة إلى تسيير وتقييم خطر تعثر القروض من خلال بناء نموذج قرض تنقيطي

للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات المقترضة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية العامل بولاية معسكر، أجريت

الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 50 مؤسسة مقرضة في سنة 2014. تضم 42 مؤسسة سليمة و08 مؤسسات متعثرة، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- توصلت إلى نموذج متكون من ستة متغيرات حقق دقة في التنبؤ بلغت 96% وهي نسبة مرتفعة تجعل النموذج مقبول وقادر على التنبؤ بفشل المؤسسات وتقدير خطر تعثرها.
- ❖ دراسة (زعفران منصورية، بوشنافة أحمد، 2018)، بعنوان: إدارة المخاطر البنكية لقروض الإستهلاك - دراسة حالة بنك **Société générale Algérie**، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة القروض الاستهلاكية وأهميتها للأفراد في تحسين قدرتهم الشرائية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الإستبانة التي تم توزيعها على عينة من الموظفين في مصلحة القروض، وقد شملت الدراسة دراسة حالة بنك **Algérie Societ nerale**، وتوصلت إلى:
 - أن هذا البنك يجيد تسيير المخاطر المتعلقة بالقروض الاستهلاكية وذلك عن طريق الاعتماد على الضمانات، التأمينات والمتابعة الدورية لدفع الأقساط.
 - ❖ دراسة (كلاش مريم، بهلول نور الدين، 2021)، بعنوان: دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مجمع صيدال-، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة إدارة المخاطر المالية في تقييم أداء الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية بإعتبارها عملية معالجة البيانات من خلال تطبيقها على القوائم المالية بهدف الحكم على أداء المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف تم جمع القوائم المالية لمؤسسة مجمع صيدال للفترة ما بين 2014-2019، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :
 - أن المؤسسة حققت خزينة موجبة مما يعني أنها حققت توازنا ماليا على المدى الطويل، كما أنها تتمتع بسيولة كافية على الرغم من إعتماها على نسب مديونية مرتفعة، لكن هذا لا يجعلها في مأمن عن مواجهة المخاطر.

✓ التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسات السابقة لها صلة وثيقة بموضوع دراستنا الحالية حول "أثر قياس المخاطر المالية في اتخاذ قرار منح القروض في البنوك التجارية"، وفيما يلي عرض لأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية:

❖ أوجه التشابه

- تناولت جميع الدراسات السابقة موضوع إدارة المخاطر وتقييم الائتمان في منح القروض في البنوك.
- اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة، كدراسة كل من: (قويدر ابتسام، 2014)، ودراسة (قارة عشيرة نصر الدين، قادري نورية، 2017)، ودراسة (زعفران منصورية، بوشنافة أحمد، 2018)، وهو ما اتبعته دراستنا الحالية.
- ركزت الدراسات على أهمية تحليل المخاطر وتقييم الائتمان لتجنب التعثر في السداد، وهو ما يتماشى مع أهداف دراستنا، كدراسة كل من: (قارة عشيرة نصر الدين، قادري نورية، 2017) و(زعفران منصورية، بوشنافة أحمد، 2018).

❖ أوجه الاختلاف

- تناولت دراستنا الحالية تقييم مختلف أساليب قياس المخاطر المستخدمة في البنوك، بينما ركزت الدراسات السابقة على أسلوب محدد مثل التحليل الائتماني أو نموذج القرض التتقيطي.
- هدفت دراستنا إلى تحليل كيفية استخدام البنوك لنتائج قياس المخاطر في تحديد شروط القروض، وهو ما لم يتم تناوله بشكل مفصل في الدراسات السابقة.
- اعتمدت دراستنا على المنهج الاستنباطي بالإضافة إلى المناهج الأخرى، وهو ما لم يتم ذكره في الدراسات السابقة.
- دراسة (كلاش مريم، بهلول نور الدين، 2021) اختلفت عن دراستنا في عينة الدراسة، حيث ركزت على مجمع صيدال فقط.

استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- استفادت دراستنا من الدراسات السابقة في فهم أهمية إدارة المخاطر وتقييم الائتمان في البنوك.
- تستند إلى النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسات السابقة لتطوير أساليب قياس المخاطر وتحسين عملية اتخاذ قرار منح القروض.

- تعزز دراستنا الحالية الدراسات السابقة من خلال تقديم تقييم شامل لمختلف أساليب قياس المخاطر وكيفية استخدامها في البنوك.

✓ هيكل الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتوضيح "أثر قياس المخاطر المالية في اتخاذ قرار منح القروض في البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-فرجيوة-، حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى: قسمين، قسم نظري وقسم تطبيقي بالنسبة إلى القسم النظري اشتمل على فصلين:

- **الفصل الأول:** تضمن متغير المخاطر المالية من خلال التطرق إلى ماهية المخاطر المالية: مفهومها، أسبابها، تصنيفاتها، العوامل المؤثرة فيها،... الخ، وكذا إلى طرق قياس المخاطر المالية وسبل إدارتها.

- **الفصل الثاني:** تناول متغيرات البنوك التجارية والقروض البنكية وكذا عملية اتخاذ القرار من خلال التطرق إلى: ماهية عملية اتخاذ القرار، ماهية البنوك التجارية وماهية القروض البنكية، وصولاً إلى: تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية.

- واشتمل الجانب الميداني على: تأثير إدارة المخاطر المالية على عملية اتخاذ قرار منح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-فرجيوة-، من خلال التطرق إلى: عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وسياسة وإجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

كما تم تضمين بحثنا:

- بمقدمة شاملة للعناصر التالية: إشكالية الدراسة، فرضيات الدراسة، أهمية واهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، الدراسات السابقة والتعقيب عليها وكذا صعوبات الدراسة.
- وبخاتمة تتضمن مختلف النتائج والتوصيات.

✓ صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي اعترت الباحثان في دراسة هذا الموضوع ما يلي:

- تعدد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالمخاطر المالية وعملية اتخاذ القرار في منح القروض البنكية يشكل تحدياً في وضع إطار نظري دقيق للدراسة، والتمييز بين هذه المفاهيم وتحديد العلاقات المتشابهة فيما بينها.
- تتطلب طبيعة الموضوع المزج بين المناهج الكمية والنوعية في جمع وتحليل البيانات، مما يشكل تحدياً في اختيار الأدوات والأساليب البحثية الملائمة، وتحقيق التكامل بين النتائج.
- على الرغم من تنامي الاهتمام بالمخاطر المالية في البنوك التجارية إلا أن هناك ندرة في الدراسات التجريبية الميدانية التي تتناول تطبيقاتها العملية في الواقع وآثارها، مما يصعب من عملية الاستفادة من الخبرات السابقة.
- صعوبات في الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية من المؤسسة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية-فرجيوة-) لأسباب تتعلق بالسرية و عدم توفر قواعد بيانات منظمة ومحدثة باستمرار.

الفصل الأول: التأسيس النظري للمخاطر المالية

تمهيد

تُعد المخاطر المالية من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في عصرنا الحالي، حيث أصبحت البيئة المالية والاقتصادية أكثر تعقيداً وديناميكية. تنشأ المخاطر المالية من عدة عوامل، منها التقلبات في أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وأسعار السلع والأصول المالية، بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية والسيولة وغيرها.

تؤثر المخاطر المالية بشكل مباشر على الأداء المالي للمؤسسات، مما قد يهدد استمراريته وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، لذلك، أصبح من الضروري إدارة هذه المخاطر بطريقة فعالة لحماية المؤسسات من آثارها السلبية المحتملة.

وعليه تنطوي إدارة المخاطر المالية على فهم شامل لطبيعة هذه المخاطر وتقييمها وإدارتها بكفاءة، وهي تتطلب استخدام أدوات تحليلية متقدمة وتقنيات متخصصة لقياس المخاطر بدقة وتحديد استراتيجيات فعالة للتعامل معها، مثل التحوط والتنويع والتأمين.

لا شك أن إدارة المخاطر المالية بشكل سليم أمر بالغ الأهمية لضمان النجاح المستدام للمؤسسات في بيئة الأعمال المالية المعقدة والمتقلبة اليوم.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق للتأصيل النظري للمخاطر المالية بتقسيمنا لهذا الأخير لمباحث يتجلى مضمونها فيما يلي:

- المبحث الأول: ماهية المخاطر المالية
- المبحث الثاني: طرق قياس المخاطر المالية وسبل إدارتها

المبحث الأول:ماهية المخاطر المالية

في ظل البيئة الاقتصادية المعقدة والمتغيرة باستمرار، تواجه المؤسسات العديد من التحديات، ومن أبرزها المخاطر المالية، تُعرف المخاطر المالية بأنها احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عوامل مختلفة، مثل تقلبات أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وأسعار الأصول المالية، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان والسيولة، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على ماهية المخاطر المالية، من حيث تعريفها، أسبابها، وتصنيفاتها، وذلك بهدف فهم طبيعتها بشكل أعمق، وتمهيداً لدراسة طرق قياس المخاطر المالية وسبل إدارتها، حيث ارتأينا تقسيم هذا المبحث لمطالب يتجلى مضمونها فيما يلي:

المطلب الأول: تعريف المخاطر المالية

تعددت تعريفات المخاطر المالية باختلاف الباحثين، ونبرز أهم تعريفاتها كما يلي:

تعرف بأنها "مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً، فالمخاطر المالية تتجم عن إمكانية الخسائر الناتجة عن الفشل في تحقيق الهدف المالي الذي يعكس خطر عدم اليقين بشأن أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الأسهم، جودة الائتمان والسيولة¹.

حسب Watsham, T, J, 1998 فإن مفهوم الخطر يشير إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي، وأن

المالي يرتبط بالتغير غير المرغوب في قيمة المتغير المالي².

ويرى Peters. D, 1997 أن مصطلح الخطر المالي يعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، وأن

مصطلح الخطر يستخدم لإشارة إلى التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين".

ويرى williams et Smith young: أن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج، وأن الخطر

مفهوم موضوعي، ويمكن قياسه كمياً، وأنه يخلق خسائر محتملة، حيث يمكن أن يترتب على التصرف

الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر ولا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلاً³.

¹مريم كلاش، نور الدين بهلول، دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 03، أبريل 2021، ص 439.

² هواري قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022، ص 93.

³ المرجع نفسه، ص 93.

ويعرفها "محمد الفاتح" بأنها تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارات البنوك وفقاً لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة وتحقيق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحاً وخسارة.¹

كما تعرف المخاطر المالية أيضا بأنها"عبارة عن الخسائر المحتملة في الأسواق أي أنها تشمل جميع المخاطر المتصلة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية، بحيث أنها تتطلب رقابة وإشرافا مستمرين قبل إدارات المؤسسات تبعا لحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات الصلة ويمكن تعريفها بأنها الخسائر التي قد تسببها الظروف الاقتصادية مثل التقلبات في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية، المشتقات المالية، مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان".²

وفقاً لما أورده (Watsham, J.T. 1998) ، يُعرّف مفهوم الخطر على أنه عدم التأكد الذي يمكن قياسه كميًا (Quantified uncertainty) ، حيث يشير إلى إمكانية حدوث تغيرات غير مرغوب فيها في قيم المتغيرات المالية. ويرتبط الخطر المالي ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات غير المتوقعة في القيم المالية، والتي قد تؤدي إلى انحرافات عن النتائج المخطط لها.³

يرى الباحث (D. McNamee (2000) أن مفهوم المخاطرة المالية ليس سوى أداة مفاهيمية تساعدنا على التعامل مع الحالات التي لا يمكننا فيها التنبؤ بالمستقبل على نحو يقيني.⁴

استناداً إلى التعريفات والآراء السابقة، يمكن استنتاج أن المخاطر المالية تشير إلى إمكانية حدوث تغيرات غير مرغوب فيها في القيم المالية، والتي قد تؤدي إلى انحرافات عن النتائج المخطط لها، وبالتالي تسبب خسائر مالية، وتعكس المخاطر المالية درجة عدم التأكد المحيطة بالمتغيرات المالية، والتي يمكن قياسها كميًا من خلال مقاييس إحصائية مثل التباين والانحراف المعياري.

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، ط1، 2020، ص 14.

² مريم كلاش، نور الدين بهلول، "دورة التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي-دراسة حالة مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى سوق اهراس-"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 01، 2021، ص 273.

³ Damodaran, A., **Applied Corporate Finance**, (N.Y. : John Wiley Sons, Inc., 1999), PP. 35 – 59

⁴ Kolb, R.W., **Future, Options, and Swaps**, (U.K. : Black well Publishers Inc., 2000), P.232.

وفي ضوء ذلك، يمكن اقتراح التعريف الإجرائي التالي للمخاطر المالية:

" المخاطر المالية هي احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة للتقلبات غير المتوقعة في المتغيرات المالية الرئيسية، كأسعار الفائدة، أسعار صرف العملات، أسعار الأسهم والسلع، جودة الائتمان، والسيولة، وتُقاس المخاطر المالية كميًا من خلال مقاييس التشتت الإحصائية، كالتباين والانحراف المعياري، حيث تزداد درجة المخاطرة كلما ارتفعت قيم هذه المقاييس، مما يعكس زيادة عدم التأكد المحيط بالمتغيرات المالية المعنية".

يتضح من هذا التعريف أن المخاطر المالية تمثل مفهومًا موضوعيًا يمكن قياسه كميًا، وأنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعدم التأكد المحيط بالعمليات المالية، والذي قد ينتج عنه خسائر مالية غير متوقعة، كما يشير التعريف إلى أن المخاطر المالية تنشأ من التقلبات في مجموعة من المتغيرات المالية الحيوية، مما يستدعي ضرورة قياسها وإدارتها بشكل فعال لتجنب الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي.

المطلب الثاني:أسباب المخاطر المالية والعوامل المؤثرة فيها

تتبع المخاطر المالية من تفاعل مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية، السياسية، التنظيمية، التكنولوجية والديموغرافية، إلى جانب خصائص وسلوكيات المؤسسات المالية نفسها، ولفهم طبيعة هذه المخاطر وآثارها بشكل شامل، يتعين علينا دراسة وتحليل أهم أسبابها والعوامل المؤثرة فيها بعمق.

الفرع الأول:أسباب المخاطر المالية

هناك عدة أسباب للمخاطر المالية وتتمثل فيما يلي:

أ- الأسباب الداخلية للخطر المالي في المؤسسات:

1. الأسباب الإدارية¹:

- ضعف الإدارة وعدم قدرتها على توفير الدعم اللازم للموظفين ذوي الكفاءة والمهارات العالية.
- سوء اختيار مدير المؤسسة وغياب القيادة والتنظيم والقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة.
- غياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة، ووجود صراعات بين أعضاء الإدارة العليا.

¹ هوراري قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 104.

- تغليب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك على مصلحة المؤسسة.

2-الأسباب المالية¹:

- ضعف التخطيط المالي لموارد المؤسسة واستخداماتها بما يفي بسداد التزاماتها.
- التوسع في الاقتراض بتكاليف مرتفعة دون حاجة فعلية.
- عدم تسديد الالتزامات المستحقة في مواعيدها وتراكم الديون.
- ارتفاع المصاريف الإدارية وانخفاض إنتاجيتها.
- سوء تخطيط الإنفاق الاستثماري وتوسع المؤسسة دون تأمين التمويل اللازم.
- الانحراف المالي المتعمد كالاختلاسات والتدليس مع الموردين والموزعين.
- سوء تخطيط شراء المواد الأولية وارتفاع تكاليف تخزينها.
- التعاقد على طلبيات ضخمة طويلة الأجل بأسعار ثابتة في ظل التضخم.

3. الأسباب الإنتاجية:

- عدم قيام المؤسسة على أساس اقتصادي سليم وعدم وصولها للحجم الأمثل.
- تعطل خطوط الإنتاج وتقادم الآلات وعدم القيام بالصيانة الدورية.
- استخدام أساليب إنتاجية قديمة واستغلال غير عادل للقوى العاملة.
- انخفاض مهارات القوى العاملة وانتشار الإسراف في استخدام الموارد.
- عدم انتظام ورود المواد الخام وصعوبة الحصول عليها بالجودة المناسبة.
- سوء تخطيط العمليات الإنتاجية وتضارب القرارات الإدارية في التصنيع.

¹ هوارى قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-،مرجع سابق، ص 104-105.

4. الأسباب التسويقية:

- صغر حجم السوق المحلي وإغراقه بالمنتجات الأجنبية.
- ارتفاع تكاليف التسويق وعدم الاهتمام بدراسات الجدوى.
- إعاقة العملية التنظيمية لبحوث التسويق والتركيز على البيع بدلاً من التحليل.
- إساءة استغلال مراحل تطوير السمعة والفشل في تقدير حجم المبيعات والأرباح¹.

ب- الأسباب الخارجية

وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:²

- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي ولاسيما أسعار الخدمات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة مما يزيد التكلفة فتتخفص الربحية أو تزيد الخسائر.
- التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها والتي أدت إلى تصاعد قيمة مديونيات العديد من المؤسسات المقترضة بصورة أدت إلى اختلال في الهيكل التمويلي.
- تغيرات تكنولوجية متلاحقة ومتسارعة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها على الإنتاج، وأيضا التغيرات السوقية من حيث دخول المنتجات الجديدة بكثرة في الأسواق واختلاف الحصص السوقية وعدم مقدرة الإدارة أو العمالة التعامل مع تلك التغيرات.
- مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب والجمارك والاستيراد وقد تعد من أسباب تأخر المؤسسات في تنفيذ برامجها الزمنية.

بناءً على ما سبق، يمكن استنتاج أن المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات تتبع من مجموعة متنوعة من الأسباب الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي تلعب القرارات والممارسات الإدارية والمالية والإنتاجية والتسويقية دوراً محورياً في تعريض المؤسسات للمخاطر المالية، في حين أن الأسباب الخارجية مثل التضخم والتقلبات في أسعار الصرف والتغيرات التكنولوجية والبيئة التنظيمية، تفرض تحديات إضافية على المؤسسات ولذلك، يجب على المؤسسات اتباع نهج شامل وفعال لإدارة المخاطر المالية، يأخذ في

¹ هواري قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 105.

² المرجع نفسه، ص 106.

الاعتبار كلاً من العوامل الداخلية والخارجية، من أجل الحفاظ على استقرارها المالي وضمان نموها المستدام على المدى الطويل.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر المالية

يتأثر الخطر المالي بعدة عوامل أساسية، يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

1- نوعية الحياة في المؤسسة La qualité de contrepartie de l'entreprise

تشكل نوعية العقود والمعاملات في المؤسسة إشكالية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالتخلف أو العجز عن الدفع من قبل الزبائن الذين يواجهون مشاكل قانونية ومالية، هنا تلعب خبرة المديرين دوراً محورياً في مراقبة معدلات الفائدة، والمبالغ غير المدفوعة، وتحديد عدد العمليات مع نفس الزبون، إلى جانب تنوع الذمم المدينة.

كما ترتبط المؤسسة بالموردين أو المتعاملين من حيث إمكانية الدفع أو عدمها، حيث يظهر دور الخبرة في المجال المالي التي تساهم في التنوع، والذي بدوره يساعد في التسيير المالي للمؤسسات، مع أخذ جميع المخاطر، حتى غير المعتبرة، بعين الاعتبار لعدم الدفع أو العجز في الأدوات المالية أو سوء استخدامها يؤدي إلى نقص في الذمم المدينة.

2- تغير الأسعار La volatilité des prix :

يعبر تغير الأسعار عن التقلبات أو التذبذب في السلاسل الزمنية، والتي تعتبر أداة أساسية في التحليل المالي، حيث تسمح بقياس الخطر في الأسواق. في الاقتصاد الليبرالي، يعد تغير الأسعار ضرورة، حيث تعتبر الأسعار وسيطاً يتأثر بعدد من التوفيقات والتعديلات، فهي تسمح بقياس الخسارة المحتملة جراء الخطر المالي للورقة المالية أو المكاسب المرتقبة منها.

كما ترتبط الأسعار بالعرض والطلب، مع حساسيتها لعدة عوامل أساسية، مثل معدلات الفائدة، أسعار الصرف، والأسعار في البورصة. فمعدل الفائدة يعتبر أكبر قلق بالنسبة للمقترضين، حيث يؤثر تغييره على علاقة الخطر مع جميع الأصول. أما سعر الصرف، فله تأثير واسع على الاقتصاديات المفتوحة، إذ لا يتعلق بالعمليات المفتوحة فحسب، بل بالعمليات العادية أيضاً. في حين تؤثر أسعار البورصة على تغير

¹ زهرة حمداني، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012، ص 23-

الأسعار، حيث ترتبط بالحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة في السوق، مما يعني التحقق من كفاءة السوق، أي تأثير معدل الفائدة وسعر الصرف على السوق.

جميع هذه العوامل قادرة على تسيير المتغيرات في السوق (فعالية المؤسسات، شكل الديون، نوعية الحوكمة، القرارات الإستراتيجية للمسيرين، ... إلخ)¹.

3- تأثير الزمن L'effet du temps

يعتبر الزمن عاملاً أساسياً في الخطر، لأنه يحدد مدته ومختلف التغيرات الأخرى، ويعبر عن أفق المؤسسة على المدى البعيد. كما تكمن أهميته في أن الزمن يأتي بمتغيرات تساهم في خلق المخاطر، ولكن بالنسبة للأخطار التي تم تحديد أسبابها، يمكن للزمن أن يكون عاملاً مساعداً في حدوثها أو زيادة خطورتها وتأثيرها على المؤسسة.

بالنسبة للمسير المالي، على الرغم من أن الزمن يلعب دوراً هاماً في عملية التسيير، إلا أنه يعتبر سبباً وموضوعاً لكل الأزمات والمخاطر التي تواجه المؤسسة².

ومما سبق نستنتج أن الخطر المالي يتميز بطبيعته المتغيرة والمعقدة التي تتأثر بعدة عوامل رئيسية. فتنوع المعاملات والعقود مع الزبائن والموردين، إلى جانب تقلبات الأسعار المرتبطة بمعدلات الفائدة وأسعار الصرف والبورصات، تلعب دوراً محورياً في تحديد مستوى الخطر علاوة على ذلك، يعتبر عامل الزمن حاسماً في فهم الخطر وتطوره، حيث يؤثر على مدته وعلى حدوث متغيرات جديدة قد تزيد من تعقيدته وخطورته، لذا يجب على المسيرين الماليين إدراك هذه العوامل والتعامل معها بشكل استراتيجي للحد من آثارها السلبية على المؤسسات.

¹ زهرة حمداني، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مرجع سابق، ص 24.

² المرجع نفسه، ص 24.

المطلب الثالث:تصنيفات المخاطر المالية

المخاطر المالية هي أحد أنواع المخاطر ذات الأولوية العالية لكل عمل تجاري. تحدث المخاطر المالية بسبب تحركات السوق ويمكن أن تشمل تحركات السوق مجموعة من العوامل. ومن خلال ذلك، يمكن تصنيف المخاطر المالية إلى ما يلي:¹

- المخاطر المالية المرتبطة بسعر السوق الاقتصادي

المخاطر المالية المتعلقة بالسوق الاقتصادي هي مخاطر الخسارة التي قد تتجم عن السعر يتغير الصكوك ذات الصلة تضم محفظة مالية، غالبًا ما تكون بسبب عوامل متعلقة بالضرائب وأسعار الفائدة والأوراق المالية وتضخم السلع.

- مخاطر معدل الفائدة

هي فئة من المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر على قيمة المنتج بعد زيادة أو نقصان في أسعار الفائدة، من وجهة النظر هذه فإنه يؤثر على المزيد من الشركات التي يرتبط نشاطها ارتباطًا وثيقًا بالوضع الضريبي. بالنسبة للأفراد قد تنشأ مخاطر الفائدة بعد قرض بسعر متغير لذلك، فإن الزيادة في أسعار الفائدة ستؤدي بشكل منهجي إلى زيادة التكاليف والفوائد التي يتعين سدادها للبنك.

- مخاطر الأسهم

تشير هذه المخاطر إلى إمكانية رؤية خسارة كبيرة في رأس المال بين وقت شراء الورقة المالية ووقت التخلص منها يمكن أن تنشأ هذه المخاطر المالية إذا تغيرت حقوق ملكية الشركة من تاريخ إلى آخر.

- مخاطر العملة

هو احتمال أن يفقد الاستثمار قيمته بسبب التقلبات في أسعار الصرف في السوق المالية. هذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما تحصل شركة فرنسية على سلع بقيمة 100000 دولار في تاريخ t حيث يساوي 1 يورو. 1 دولار

وعند الدفع، يتغير سعر الصرف إلى 1 دولار = 1.1 يورو ستكون النتيجة المباشرة هي أن الشركة ستتحمل مخاطر مالية قدرها 10000 يورو حيث سيتعين عليها دفع 110.000 يورو في وقت السداد.

¹علية بن عيسى، مرابط حبيب عثمانى، دور الهندسة المالية في تسيير المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد 2، أكتوبر 2021، ص 112.

- مخاطر المواد الخام

تؤثر هذه المخاطر بشكل مباشر على الشركات التي يدور نشاطها الرئيسي حول إنتاج المواد الخام والطاقت وتحويلها إلى منتجات نهائية. الشركات الصناعية هي الأكثر تعرضاً لهذه المخاطر. هذا هو الحال مع مصنعي السيارات أو الهواتف الذكية الذين يعتمد معدل دورانهم على تكلفة المواد الخام في السوق.

- مخاطر أسعار السلع الأساسية

مخاطر أسعار السلع الأساسية هي مخاطر حدوث تغيير في سعر سلعة ما يمثل مدخلاً أو ناتجاً رئيسياً لنشاط تجاري سيؤثر سلباً على الأداء المالي. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من السلع لها عنصر صرف أجنبي في سعرها بالدولار الأمريكي، على سبيل المثال، النفط والذهب والسكر.¹

ومما سبق يتضح لنا أن المخاطر المالية تنقسم إلى عدة فئات رئيسية وفقاً لمصدرها ومحركاتها. تشمل هذه الفئات مخاطر سعر السوق المرتبطة بالتغيرات في أسعار الفائدة، الأسهم، العملات الأجنبية، المواد الخام والسلع الأساسية. تنشأ هذه المخاطر من التقلبات في البيئة الاقتصادية الكلية والتحركات غير المتوقعة في أسواق المال والسلع، مما قد يؤثر سلباً على قيمة الأصول المالية والأداء المالي للشركات.

لذلك، يتعين على المؤسسات المالية والشركات التجارية فهم طبيعة هذه المخاطر المتنوعة وتحليل مصادرها ومحركاتها بدقة، بهدف تطوير استراتيجيات وآليات فعالة لقياسها وإدارتها فالفشل في احتواء هذه المخاطر قد يعرض الشركات لخسائر مالية كبيرة وهزات غير متوقعة في أدائها، مما يهدد استدامتها واستقرارها على المدى الطويل لذا تعد إدارة المخاطر المالية بشكل استباقي وفعال أمراً حيوياً لضمان النمو والاستقرار المالي للمؤسسات في بيئة اقتصادية عالمية متقلبة وغير مستقرة.

¹علية بن عيسى، مرابط حبيب عثماني، دور الهندسة المالية في تسيير المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 112.

المطلب الرابع: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية

هناك ثلاث استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر¹:

أولاً: استراتيجية ترك الموقف مفتوحاً (Open Position Strategy)

تتمثل هذه الاستراتيجية في الاحتفاظ بمستوى المخاطرة على حالها دون تغيير. وتُعتمد هذه الاستراتيجية عندما يكون مستوى المخاطر منخفضاً بدرجة لا تبرر تكاليف إدارته. وتندرج هذه الاستراتيجية تحت سياسة قبول المخاطر. (Risk Acceptance).

ثانياً: استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة: (Calculated Risk-Taking Strategy)

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحديد مستويات المخاطر التي يمكن للمؤسسة تحملها، والتي لا ترغب في تجاوزها ثم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر إلى هذا المستوى المقبول. وتندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تخفيض المخاطر. (Risk Reduction).

ثالثاً: استراتيجية تغطية كل المخاطر: (Complete Risk Hedging Strategy)

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تدنية المخاطر إلى الصفر، أو القضاء عليها تماماً. وتندرج تحتها سياسات تحويل المخاطر (Risk Transfer)، مثل التغطية الكاملة أو التأمين ضد المخاطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، وتحويل المخاطر المالية إلى طرف ثالث من خلال عقود التأمين، أو تجنب الأنشطة التي تتطوي على مخاطر بشكل تام.

وعليه تختار المؤسسات استراتيجية إدارة المخاطر المناسبة بناءً على عوامل مثل طبيعة أنشطتها، درجة تحملها للمخاطر، والتكاليف والفوائد المرتبطة بكل استراتيجية. ويتطلب ذلك تحليلاً دقيقاً للمخاطر المحتملة وتأثيراتها المحتملة، بالإضافة إلى تقييم القدرات والموارد المتاحة للمؤسسة لمواجهة هذه المخاطر بشكل فعال.

¹ عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، ط1، 2016، ص 314-315.

المبحث الثاني: طرق قياس المخاطر المالية وسبل إدارتها

تواجه المؤسسات المالية والشركات العاملة في مختلف القطاعات تحديات متزايدة فيما يتعلق بإدارة المخاطر بكفاءة، سواء كانت مخاطر السوق، أو مخاطر الائتمان، أو مخاطر السيولة، أو غيرها من أنواع المخاطر المالية، ولمواجهة هذه التحديات تلجأ هذه الجهات إلى استخدام أدوات تحليل مالي متقدمة، تمكنها من قياس وتقييم المخاطر بدقة، حيث يمكن قياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب الكمية، ومن أهمها المقاييس الإحصائية التي تقوم بقياس مدى انتشار وتذبذب النتائج المتوقعة أو المحتملة، بحيث أن ارتفاع تشتت وتذبذب تلك النتائج يشير إلى ارتفاع مخاطرها، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة لقياس المخاطر المالية وسبل إدارتها بتقسيمنا لهذا الأخير لمطالب يتجلى مضمونها فيما يلي:

المطلب الأول: الطرق الإحصائية

هناك عدة طرق إحصائية لحساب وقياس المخاطر المالية سنحاول تسليط الضوء على أهمها من خلال هذا المطلب بتقسيمنا إياه لفروع يتجلى مضمونها فيما يلي:

الفرع الأول: المدى

ويمثل حاصل طرح أدنى مخرج (low out come) من أعلى مخرج (High out come) فإذا كان أعظم عائد ممكن على محفظة استثمارية هو (25%) وأن أقل عائد ممكن هو (10%) فإن المدى سيصبح (15%)، إن الصعوبات من استخدام المدى كممثل عن الخطر هو في عدم أخذه بنظر الاعتبار العوائد المتطرفة (extremes) وعدم إعطائه وزناً لأحد المخرجات المحتملة مقابل آخر.¹

ويعاب على أسلوب المدى كمقياس للمخاطر المالية أنه لا يستخدم كل البيانات المتاحة عن " النقدية" حيث أنه يتأثر بالقيم الشاذة بشكل واضح، وأنه يعتمد على أعلى قيمة وأدنى قيمة فقط، وبالتالي لو حدث أن انخفضت قيمة المتغير المالي في إحدى السنوات بشكل كبير جداً، أو أنها ارتفعت لسبب استثنائي في سنة معينة، حينها ستكون قيمة المدى كبيرة لتعكس مخاطرة أكبر للمتغير المالي، وهذا الشيء قد يكون بعيداً في بعض الأحيان عن الحقيقة.²

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 186.

² هوارى قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 135.

وعليه يمكننا استنتاج أن استخدام المدى كمقياس للمخاطر المالية يعاني من بعض القصور والمحدودية فهو يعتمد فقط على القيم القصوى والدنيا للمتغيرات المالية، دون الأخذ بعين الاعتبار جميع البيانات المتاحة أو إعطاء أوزان للنتائج المحتملة الأخرى، كما أنه يتأثر بشكل كبير بالقيم الشاذة أو الاستثنائية، مما قد يؤدي إلى تقدير مضلل لمستوى الخطر الحقيقي، لذلك يُنصح باستخدام مقاييس إحصائية أكثر دقة وشمولية.

الفرع الثاني: الإنحراف المعياري

ويعتبر المقياس الأكثر شيوعاً لخطر المحفظة الاستثمارية ويمثل الجزء التربيعي للتباين والتباين (الاختلاف) (variance) هو المتوسط الموزون لمربع الانحراف (weighted average squared deviation) عن المتوسط.¹

وبما أن الإنحراف المعياري هو الجذر التربيعي للتباين لذلك تكون المعادلة كالتالي:²

$$\text{Standard deviation} = \sqrt{\text{variance}}$$

تعددت الانتقادات الموجهة إلى اعتماد الانحراف المعياري كمقياس ملائم للمخاطر المالية، فهناك من يتساءل حول مدى كفاية الانحرافات المعيارية لمحفظة استثمارية معينة في تقييم المخاطر بشكل دقيق حيث يعتقد البعض أنه في حال كان توزيع معدلات العائد غير متناظر (skewed)، فإن هناك حاجة لمزيد من المعلومات الإحصائية لتقدير المخاطر بصورة أفضل.³

فالتوزيعات غير المتناظرة (non-symmetric distributions) تتميز بوجود مشاهدات أكثر انتشاراً أو تقع على أطراف التوزيع (tails) مقارنةً بالجانب الآخر، وهذا يعني أن احتمال حدوث قيم متطرفة (extreme values) في إحدى الجهات أعلى من الجهة المقابلة، الأمر الذي قد لا ينعكس بدقة في قياس الانحراف المعياري.⁴

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، مرجع سابق، ص 189.

² حسين عبد الحسن علي الضرب، أثر العائد والمخاطرة و قرار الإستثمار في الأداء المالي للمصرف-دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم إدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017، ص 41.

³ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، مرجع سابق، ص 189.

⁴ المرجع نفسه، ص 190.

لذلك، يرى المنتقدون ضرورة استخدام مقاييس إحصائية أكثر تعقيداً، مثل معاملات الالتواء (skewness) والتفرطح (kurtosis)، للحصول على تقدير أدق لمخاطر المحافظ الاستثمارية ذات التوزيعات غير المتناظرة.

الفرع الثالث:التباين

ويعتبر التباين أحد أفضل المقاييس للمخاطرة، فكلما زاد التباين في النتائج المتوقعة لمتغير ما دل ذلك على عدم تجانسها وعلى تشتتها، ويمكن تحديد الخطر المرتبط باستثمار معين من خلال معرفة التغير في معدلات العائد، حيث كلما زاد التقلب في هذه المعدلات كلما زادت المخاطر ولكن الغاية هي الانحراف المعياري، ويبقى التباين وسيلة تسمح من بلوغ هذه الغاية¹.

ويحسب التباين لاستثمار معين من خلال الخطوات المتتابعة والمتمثلة بحساب القيمة المتوقعة للاستثمار ويساوي العائد أو التدفق السنوي مضروب بدرجة احتمالها، ومن ثم طرحه من كل العوائد المحتملة ثم تربيع كل واحد من هذه النتائج، إن مجموع الانحرافات المربعة للقيم المحتملة مضروبة بدرجة احتمال الحدوث يسمى بالتباين وأخيراً استخراج ومعرفة النتائج ووفق المعادلة التالية:²

$$Sv= \sum (Xi - X^-)^2$$

ومما سبق يتضح لنا أن التباين يُعتبر من المقاييس الإحصائية المهمة لتقدير مخاطر الاستثمارات حيث يقيس مدى تشتت وتباعد قيم العوائد المحتملة عن قيمتها المتوسطة، فكلما ازداد التباين دل ذلك على زيادة تقلب وعدم تجانس العوائد، وبالتالي ارتفاع مستوى المخاطرة، ويُستخدم التباين كخطوة وسيطة لحساب الانحراف المعياري، الذي يُعد المقياس الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم المخاطر المالية، نظراً لكونه يأخذ نفس وحدة قياس المتغير الأصلي مما يسهل تفسيره وفهمه.

¹ محمد براق، "مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثامن، 2006، ص 37.

² حسين عبد الحسن علي الضرب، أثر العائد والمخاطرة و قرار الإستثمار في الأداء المالي للمصرف-دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، مرجع سابق، ص 41.

الفرع الرابع: التوزيعات الإحتمالية

وهي أداة كمية أكثر دقة من المدى، من خلال تتبع سلوك المتغير المالي بحساب احتمال وقوع الخطر أي تحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة وبذلك تحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم المالية. وتستخدم التوزيعات الاحتمالية في المقارنة بين مستويات الخطر لعدد من الأصول المالية، ما يساعد متخذ القرار على اختيار الأصل المناسب والذي يكون ذو مستوى خطر أدنى.¹

فكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين، كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر للأصل " ويحسب كما يلي:²

$$\sigma^2 = \frac{\sum(Ri - \check{R})^2}{N}$$

حيث:

σ^2 : التباين (مربع الانحراف المعياري)

Ri : عائد الورقة المالية (i).

\check{R} : متوسط عائد الورقة المالية (i).

N : عدد الأصول المالية.

وعليه تعتبر التوزيعات الاحتمالية أداة تحليلية هامة في مجال التقييم المالي والإداري، حيث تسمح بتتبع سلوك المتغيرات المالية بشكل كمي دقيق عن طريق حساب احتمالات حدوث القيم المختلفة في ظل الأحداث الممكنة، وتستخدم هذه التوزيعات في المقارنة بين مستويات المخاطرة لمجموعة من الأصول المالية، مما يمكن متخذي القرار من اختيار الأصول ذات المستوى المقبول من المخاطرة، وتعتمد هذه التوزيعات على حساب المؤشرات الإحصائية كالتباين والانحراف المعياري لعوائد الأصل، حيث يشير اتساع التوزيع الاحتمالي نحو الطرفين إلى ارتفاع مستوى المخاطرة المرتبط بالأصل المالي المعني.

¹ هواري قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 136.

² المرجع نفسه، ص 136.

الفرع الخامس: معامل بيتا

يمثل الانحراف المعياري للأصل المالي برقم مطلق، وبما أن الأرقام المطلقة من الصعب تفسيرها لذلك فإنه يتم استخدام بديل للخطر، وهذا المقياس هو ما يعرف بمعامل بيتا.¹

ومعامل بيتا هو مقياس لدرجة تقلب مردود سهم معين في علاقته بمتوسط المردود في السوق، أو بمردود عينة من الأسهم الممثلة للسوق ككل ومثل هذا السهم يميل مردوده إلى الحركة صعودا ونزولا وبشكل يتوافق مع حركة مردود السوق بشكل عام والتي يتم قياسها من خلال بعض المؤشرات، ويقاس معامل بيتا بالتباين المزدوج بين عائد السهم وعائد السوق مقسوما على تباين عائد السوق والذي يحسب وفق الصيغة الآتية:²

$$\beta = \frac{Cov(R_i, R_m)}{var(R_m)} = \frac{r_{im} \cdot \delta_i \cdot \delta_m}{\delta_m^2}$$

حيث إن:

- β : معامل بيتا.
- $Cov (R_i, R_m)$: التباين المزدوج بين عائد السهم "Ri" وعائد السوق "Rm"
- $Var (R_m)$: تباين عائد السوق.

ويحسب التباين المزدوج وفق المعادلة الموالية:

$$Cov(R_i, R_m) = r_{im} \cdot \delta_i \cdot \delta_m$$

ويعتبر بيتا من أهم المؤشرات المستخدمة للتنبؤ بالمخاطرة السوقية للسهم أو للمحفظة، كما أنها تعتبر عند درجة حساسية السهم مجال التقييم للمخاطر السوقية، إذ تستخدم كمؤشر مفيد سواء في عملية بناء المحفظة أو في عملية إحلال الأصول المكونة لها. ففي الأحوال التي تظهر لديهم مؤشرات تنبئ عن انتعاش محتمل في سوق رأس المال، فإنهم يعمدون إلى إحلال أصول استثمارية ذات مخاطرة مرتفعة نسبيا، أو ذات معامل بيتا مرتفع محل أصول ذات معامل بيتا منخفض وذلك طلبا لزيادة العائد المتوقع على الاستثمار في الأصول المالية والعكس يحدث في حالة وجود معلومات تشير إلى انكماش في السوق وتوقع

¹ محمد براق، "مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية"، مرجع سابق، ص 41.

² المرجع نفسه، ص 42.

هبوط عام في العائد السوقي للأوراق المالية، حيث يحاول المستثمر استبدال المحفظة ذات معامل بيتا المرتفع بأصل آخر ذي معامل بيتا منخفض وذلك لتخفيض خسارته المحتملة إلى حدها الأدنى.

ويواجه معيار بيتا بالرغم من أهميته انتقاد فريق من المتخصصين الذين يشككون بمصداقيته، وذلك لضعف الارتباط بين العوائد والمخاطرة بسبب طبيعة العوائد التي لا يمكن تقديرها بدقة.¹

ومن دراستنا لطرق قياس المخاطر المالية استعرضنا المقاييس الإحصائية المختلفة كالمدى والانحراف المعياري والتباين والتوزيعات الاحتمالية ومعامل بيتا، ولاحظنا أن لكل مقياس مزاياه وعيوبه، فالمدى بسيط الحساب لكنه يعتمد على القيم القصوى فقط دون النظر للبيانات الأخرى، أما الانحراف المعياري فهو الأكثر شيوعاً، إلا أنه قد لا يكفي لتقدير المخاطر بدقة في حالة التوزيعات غير المتناظرة، وتُعد التوزيعات الاحتمالية أداة تحليلية دقيقة لتتبع سلوك المتغيرات المالية واحتمالات حدوث قيمها المختلفة، ما يساعد في مقارنة مستويات المخاطر بين الأصول، وأخيراً يُستخدم معامل بيتا كمؤشر لحساسية الأصل للتقلبات السوقية، إلا أن فريقاً من الباحثين يشكك في مصداقيته.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

يُعد تحليل المخاطر المالية من الموضوعات الحيوية في البيئة المالية المعاصرة، حيث تواجه المؤسسات المالية والشركات العاملة في مختلف القطاعات تحديات متزايدة فيما يتعلق بإدارة المخاطر بكفاءة، سواء كانت مخاطر السوق، أو مخاطر الائتمان، أو مخاطر السيولة، أو غيرها من أنواع المخاطر المالية ولمواجهة هذه التحديات، تلجأ هذه الجهات إلى استخدام أدوات تحليل مالي متقدمة، تمكنها من قياس وتقييم المخاطر بدقة، والتنبؤ بالتقلبات المحتملة في الأسواق، واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة لإدارة هذه المخاطر بفعالية، والحد من آثارها السلبية على أدائها المالي وربحيتها، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لأهم أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية بتقسيمنا لهذا الأخير لفروع يتجلى مضمونها فيما يلي:

¹ محمد براق، "مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية"، مرجع سابق، ص 42.

الفرع الأول:نسب السيولة

تستخدم هذه النسبة لتحليل المشروعات التي بدأت النشاط بالفعل لقياس السيولة في المدى القصير حيث أنها تبين الى اى مدى يمكن للمشروع أو المنشأة تغطية الالتزامات والحقوق المطلوبة منها في المدى القصير باستخدام الاصول التى يمكن تحويلها لنقدية سائلة خلال مدة استحقاق تلك الالتزامات والحقوق.¹ وتتمثل هذه النسب في:

▪ **نسب التداول (سيولة الأصول) = (نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة ÷ مجموع الأصول) * 100**

تحدد هذه النسبة طبيعة نشاط المؤسسة، فإذا فاقت هذه النسبة 0.5 فإن المؤسسة ذات نشاط تجاري أو خدماتي، وإذا قلت عن 0.5 فهذا معناه أن المؤسسة صناعية حيث إن حجم الاستثمارات أكبر من الأصول المتداولة.²

▪ **نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل) * 100**

يبين هذا المؤشر قدرة المؤسسة من مواجهة استحقاقات الديون قصيرة الأجل من خلال تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة، كما يترجم وجود هامش أمن مالي على مستوى العناصر الدورية.³

▪ **نسبة السيولة المختصرة (القيم القابلة للتحقيق + قيم جاهزة - الديون قصيرة الأجل) * 100**

وقد حدد لها الحد الأدنى بـ 0.3 والحد الأقصى وهو حد الضمان بـ 2.0.5.

▪ **نسبة السيولة الفورية = (قيم جاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل) * 100**

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية-إدارة -تحليل-تقييم-، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، (د،ط)، 2017، ص 124.

² هوارى قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 139.

³ خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة-دروس ومسائل ومحلولة-، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د،ط)، 2013، ص 95.

وتقيس قدرة المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بالأموال السائلة التي تتوفر عليها، وحدود هذه النسبة هي 0.2 و0.3.¹

وعليه فإن نسب السيولة هي أدوات تحليلية مهمة لقياس قدرة المشروعات والمنشآت على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها السائلة، وتشمل نسبة التداول ونسبة السيولة العامة والمختصرة والفورية، والتي تساعد في تقييم السيولة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

الفرع الثاني: نسب النشاط

تقيس نسب النشاط كفاءة استخدام الأصول الخاصة بالشركة وخاصة في توليد إيرادات المبيعات كأحد المصادر الأساسية لإيرادات الشركة، وتستخدم هذه النسب، وذلك لتقييم المنافع التي تم إنتاجها باستخدام هذه الأصول،² ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:

▪ نسبة دوران المخزون

يقيس معدل دوران المخزون كفاءة الشركة في استخدام حسابات المخزون لتوليد السلع والخدمات المباعة، يتم حساب معدل دوران المخزون، وذلك بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على رصيد حساب المخزون.³

- بالنسبة للبضاعة : مدة دوران البضائع = تكلفة شراء البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون.⁴

- بالنسبة للمواد واللوازم : معدل دوران المواد = الأولوية تكلفة شراء المواد الأولية ÷ متوسط المخزون

- بالنسبة للمنتجات التامة : معدل دوران المنتجات التامة = تكلفة إنتاج المنتجات المباعة ÷ متوسط مخزون.

▪ المدة الوسطية لتحصيل ديون العملاء (الزبائن) = العملاء + أوراق القبض ÷ رقم الأعمال بكل

الرسوم * 360 يوم، وتمثل المدة الممنوحة للعملاء من طرف المؤسسة لتسديد ما عليهم من ديون.

¹ هواري قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 140.

² أسامة عبد الخالق الانصاري، الإدارة المالية، د.د.ن، د.ط، 2006، ص 192.

³ المرجع نفسه، ص 193.

⁴ هواري قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 140.

▪ **المدة الوسطية لتسديد ديون الموردين = (الموردين + أوراق الدفع مشتريات الدورة بكل الرسوم) ÷ 360* يوم.**

وتبين لنا المدة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لتسديد ما عليها من ديون.

▪ **المدة الوسطية لتسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل = ديون طويلة ومتوسطة ÷ الطاقة التمويلية الذاتية** تسمح بحساب فترة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل على أساس الطاقة التمويلية الذاتية وتفسر بالسنوات.¹

ومما سبق يتوضح لنا أن نسب النشاط تقيس كفاءة الشركة في استغلال أصولها لتوليد المبيعات والإيرادات، ومن أبرز هذه النسب معدلات دوران المخزون التي تعكس سرعة تحويل المخزون إلى مبيعات، حيث يجب الحفاظ على معدلات دوران مناسبة لتجنب الاحتفاظ بمخزون راكد، كما تحسب المدد الوسطية لتحصيل الذمم المدينة وتسديد الذمم الدائنة لقياس مدى كفاءة إدارة رأس المال العامل، أما المدة الوسطية لتسديد الديون طويلة الأجل فتستخدم لتقييم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها من تدفقاتها النقدية، وتعد هذه النسب أدوات تحليلية هامة لتقييم أداء الشركة وكفاءة استخدامها لمواردها المتاحة في تحقيق أهدافها التشغيلية.

الفرع الثالث: نسب التمويل والمردودية (الرفع المالي)

تمثل نسب المديونية (Debt Ratios) مؤشرات هامة لتقييم الهيكل التمويلي للشركة في لحظة زمنية معينة، حيث تعكس درجة اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية مقارنة بالداخلية، وتشير النسب المرتفعة إلى زيادة المخاطر المالية للشركة، نظراً لالتزاماتها بخدمة الديون والفوائد المترتبة عليها، مما قد يستنزف السيولة النقدية اللازمة لتشغيل أنشطتها.²

يرتبط مفهوم الرفع المالي (Financial Leverage) بنسب المديونية، حيث يصف تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر نتيجة الاقتراض أو استخدام أدوات مالية معينة، مثل الخيارات والعقود الآجلة. فكلما ارتفعت نسب المديونية، زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة.

¹ هواري قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 141.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين، ط1، 2008، ص 51.

لذلك، يُفضل الاستثمار في شركات ذات ديون منخفضة نسبيًا مقارنة بمتوسط القطاع، حيث قد يكون ذلك مؤشرًا على وضعها الجيد من حيث السيولة النقدية، كما يجب دراسة شروط وأحكام الديون طويلة الأجل لتجنب المخاطر المحتملة، كاشتراط المصارف لحدود دنيا لنسب السيولة والمديونية، مما قد يؤدي إلى تصفية الشركة في حالات معينة¹.

تقيس لنا مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويلها العام ومن أهمها²:

• **نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة**

يدل هذا المؤشر على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة.

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يدل على:

- وجود رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب.
- تغطية كاملة للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة مع تسجيل هامش أمان مالي يمكن المؤسسة من مواجهة احتياجات دورة الاستغلال.

إذا كانت النسبة أقل من الواحد يدل على:

- وجود رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب.
- تمويل نسبي للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة. الاعتماد على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول الثابتة.

• **نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة**

تبين إمكانية المؤسسة من تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم.

• **نسبة المديونية = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول**

تستخدم هذه النسبة في معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير من جهة ومن جهة أخرى مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة، ويجب أن تكون هذه النسبة أقل من 0.5.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 51.

² هوارى قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف -، مرجع سابق، ص 141.

- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون.

تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدل الديون، ويجب أن تكون أكبر من الواحد.¹

ثانياً - نسب المردودية : تهتم الإدارة العليا بمؤشرات الربحية لأنها تمثل مقاييس لكفاءة الأداء للمؤسسة أمام جميع الأطراف ذات المصلحة والتي اعتمدت في تحقيقها العديد من القرارات والسياسات التي نفذتها، وأهم هذه النسب:

- نسبة المردودية الإجمالية: لتقييم مردودية مؤسسة ما نقارن بين كل من رقم الأعمال الصافي أو

النتيجة الصافية مع الإمكانيات الموضوعية تحت تصرف المؤسسة، وتحسب بالطريقة التالية:

- نسبة رأس المال الخاص = رقم الأعمال الصافي ÷ رأس المال الخاص

- نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

عبارة عن مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة من الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية، وتعتبر عن العلاقة بين الثروة ورأس المال المستثمر .

- نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول.

تقيس لنا مردودية كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول في تحقيق النتيجة الصافية.

- نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال

تتم بتقييم نشاط المؤسسة وذلك بمقارنة رقم الأعمال المحقق بالنتيجة إذ يتطلب على المؤسسة الحصول على ربح.

- الرافعة المالية: تتضمن الرافعة المالية تمويل أصول الشركة بأموال الاستدانة، إذا كانت الأصول التي

تستثمر فيها هذه الأموال تحقق عائد أكبر هذا يدل على إن الرافعة المالية موجبة؛ والعكس صحيح.²

¹ هواري قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 141.

² المرجع نفسه، ص 142.

واستنتاجًا لما سبق تعد نسب التمويل والمردودية من المؤشرات الحيوية لتقييم أداء الشركات والمؤسسات، حيث تعكس قدرتها على توليد الأرباح وإدارة مصادر التمويل بكفاءة، فنسب المديونية ترصد مدى اعتماد الشركة على الديون والتزاماتها المالية، بينما تقيس نسب المردودية العائد على الاستثمارات من رأس المال الخاص والأصول والمبيعات. وتشير النسب المرتفعة للمديونية إلى زيادة المخاطر المالية، في حين تعكس نسب المردودية المنخفضة ضعف الأداء وعدم كفاءة استغلال الموارد.

لذلك، يتعين على الشركات الحفاظ على توازن سليم بين الديون والأموال الخاصة، مع تحقيق أقصى مردودية ممكنة لضمان استدامة نموها واستقرارها المالي على المدى الطويل، كما يجب دراسة شروط الديون بعناية لتجنب المخاطر المحتملة، وتطبيق استراتيجيات الرفع المالي بحكمة لتعظيم العوائد للمستثمرين. وبشكل عام، تعد هذه النسب أدوات تحليلية قيمة للإدارة والمحللين الماليين في تقييم صحة الهياكل التمويلية للشركات ومستويات ربحيتها بشكل موضوعي ودقيق.

المطلب الثالث: طرق أخرى لقياس المخاطر المالية

لقد تعددت طرق قياس الخطر ومن خلال هذا المطلب ارتائنا التطرق لها بتقسيمنا لهذا الأخير لفروع يتجلى مضمونها فيما يلي:

الفرع الأول: حسب مقاييس أخرى

تعددت هذه المقاييس ومن أهمها ما يلي:

1- مقياس ماركوتيز: Markowitz

ويقضي هذا المقياس بضرورة الاختيار الضيق للاستثمارات المكونة للمحفظة، وذلك بمراعاة درجة الارتباط بين عائد تلك الاستثمار، فكلما كانت هذه العلاقة عكسية أو مستقلة أي ليس هناك علاقة فإن المخاطر التي تتعرض لها عائد المحفظة تكون أقل مما لو كانت هناك علاقة طردية بين عائد المحفظة تكون أقل مما لو كانت هناك علاقة طردية بين عائد تلك الاستثمارات، يضاف إلى ذلك أن هذا الأسلوب في التنوع قد ينجح ليس فقط في التخلص من المخاطر الخاصة بل والتخلص من جزء من المخاطر العامة (المنتظمة) إذ يعتبر أفضل استثمار مقترح هو ذلك الاستثمار الذي يكون معامل الارتباط بين العائد المتوقع من ورائه وبين معدل المتوقع من الاستثمارات القائمة بالفعل ارتباط سالب.¹

¹ أحمد مداني، نورين بومدين، "دور تنوع الأدوات المالية في زيادة الاستثمار في سوق الأوراق المالية -دراسة حالة سوق الأوراق المالية في ماليزيا-"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 02، 2017، ص 56.

2- المقياس الثاني: (**semi-variance Markowitz**) يهدف إلى الرفع من مردودية الأوراق المالية إلى حدودها القصوى.

3- مقياس **kolm** : يقوم هذا المقياس على أساسا توقع المكاسب للدخل من خلال المقارنة بين منفعة المداخل المتوقعة ومنفعة المداخل، حيث حدد Kolm المخاطر كمياً وفق معادلة: $S=U(x)-V(x.)'$

4- مقياس **fama**: افتراض أن مقياس الخطر يتمثل في الدخل أو عائد الأصول المالية، حيث تتبع القانون الطبيعي في توزيعها.

5- مقياس **A.D Roy**: لقد عرف الخطر على أنه احتمال الخسارة في المحفظة المالية لدخل ما، مع تحديد عتبة محددة، وفق الدالة: $1. || = p(x < x_0)$

ومما سبق و في إطار تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بالاستثمارات المالية، طوّرت مقاييس متعددة لتحديد المحافظ الأمثل التي تعظم العائد مع أدنى مستوى من المخاطرة الممكنة.

تعتبر مقياس المحفظة الحديثة لهاري ماركويتز إحدى أبرز هذه المقاييس، حيث قدم مفهوم التنوع الفعال للمخاطر عبر اختيار أصول ذات ارتباط سلبي أو مستقل للعوائد، كما طرحت مقاييس مثل **semi-variance** لزيادة المردودية والشبه تباين لتقليل المخاطر السلبية فقط.

من جهة أخرى، اعتمد كولم وفاما ورواي مقاييس مختلفة للمخاطرة قائمة على المنفعة المتوقعة، والتوزيع الاحتمالي للعوائد، واحتمال الخسارة عند عتبة معينة على التوالي.

وبشكل عام تسعى جميع هذه المقاييس إلى توفير أطر تحليلية وكمية لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة من خلال موازنة العوائد والمخاطر بطريقة فعالة، مع الأخذ بعين الاعتبار تفضيلات المستثمر تجاه المخاطرة. وتشكل هذه المساهمات النظرية حجر الأساس للتحليل الحديث للمحافظ الاستثمارية وإدارة المخاطر في الأسواق المالية المعاصرة.

¹هوارى قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 143.

الفرع الثاني: معايير تحليل الحساسية

تعتبر دراسة الحساسية إحدى الأدوات المهمة في تحليل الجدوى الاقتصادية للمشاريع، حيث تقوم على أساس تقييم أثر التغيرات المحتملة في المتغيرات الرئيسية للتدفقات النقدية على صافي القيمة الحالية للمشروع وتتمثل منهجية هذا التحليل في اختيار متغير واحد في كل مرة، والقيام بتغييره بنسب محددة، مع ثبات باقي المتغيرات، ومن ثم متابعة التأثير على صافي القيمة الحالية¹.

يستند تحليل الحساسية على منطق التساؤل "ماذا لو"، حيث يسعى إلى الإجابة على تساؤلات من قبيل: ماذا لو تغير حجم المبيعات بنسبة معينة؟ أو ماذا لو ارتفعت تكاليف التشغيل؟ وهكذا ويتيح هذا التحليل تحديد درجة حساسية صافي القيمة الحالية للمشروع تجاه التغيرات في المتغيرات المختلفة، مما يسمح بتقييم مخاطر المشروع بشكل أفضل.

تكمن أهمية تحليل الحساسية في المقارنة بين البدائل الاستثمارية المختلفة، حيث يعتبر المشروع الأكثر حساسية لتغير متغير معين أكثر خطورة من غيره، نظرًا لاحتمالية حدوث انحرافات كبيرة في صافي القيمة الحالية نتيجة لأخطاء طفيفة في تقدير ذلك المتغير، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة.

من الجدير بالذكر أن تحليل الحساسية يتم عادةً باستخدام برامج الجداول الإلكترونية (Spreadsheets) مثل Excel أو Lotus 1-2-3، حيث يسهل إجراؤه وتتبع التغيرات في صافي القيمة الحالية، غير أن من أبرز محددات هذا التحليل أنه يركز على متغير واحد في كل مرة، مما يصعب معه تقييم أثر التغيرات المترابطة في مجموعة من المتغيرات على صافي القيمة الحالية².

الفرع الثالث : معيار شجرة القرارات

يعد معيار شجرة القرارات من المعايير الهامة التي ينصح باتباعها في اتخاذ القرارات التي تتسم بالتعقيد والتتالي في حدوثها في فترات زمنية متعددة، ولا يعتبر معيار شجرة القرارات طريقة لتحليل المخاطرة فقط بل في المفاضلة بين الاستثمارات.

لذلك فإن اتخاذ القرار الاستثماري يجب أن يسبقه تمثيل للمعلومات المتعلقة بالمشكلة، والتي تظهر في شكل شجرة توضح المسارات التي عن طريقها تحقق النتائج العديدة والممكنة.

¹ هواري قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 143.

² المرجع نفسه، ص 144.

لإعداد شجرة القرارات تتبع الخطوات التالية:¹

- تحديد نقاط اتخاذ القرار (بداية المشروع) ونقاط التتابع (مختلف نقاط التفرع).
- تحديد عدد الفروع الكلية لكل فرع رئيسي .

ومما سبق يتضح لنا أن الطرق والمعايير المستخدمة في قياس وتحليل المخاطر المالية تتنوع ، بما في ذلك مقاييس المحافظ، وتحليل الحساسية، وشجرة القرارات والتي توفر أطراً تحليلية متقدمة لإدارة المخاطر بشكل فعال وتمكين اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة في ظل بيئة اقتصادية غير مؤكدة، من خلال الموازنة المناسبة بين العوائد والمخاطر .

المطلب الرابع: سبل إدارة المخاطر المالية

تتعدد سبل إدارة المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات المالية والمصرفية، وتشمل مجموعة من الآليات والأدوات المتنوعة. تعتبر عملية التأمين ضد المخاطر من أبرز هذه السبل، حيث تسمح للمؤسسات بنقل جزء من المخاطر إلى شركات التأمين مقابل دفع أقساط معينة. كما تلعب إدارة التوازن بين الأصول والخصوم دوراً محورياً في إدارة المخاطر، حيث تهدف إلى تحقيق التوافق بين آجال استحقاق الأصول والخصوم لتجنب مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

كما تُعد عمليات التغطية والاستفادة من أدوات المشتقات المالية، كعقود المستقبلات والخيارات وعقود المبادلة، من الآليات الفعالة في إدارة المخاطر المالية، حيث تتيح هذه الأدوات للمؤسسات التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والأسهم، مما يساعد على حماية قيمتها الاقتصادية وتحقيق استقرار أكبر في أرباحها وتدفقاتها النقدية، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لهذه السبل وذلك بتقسيمنا لهذا الأخير لفروع يتجلى مضمونها فيما يلي:

¹هوارى قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، مرجع سابق، ص 144.

الفرع الأول: التأمين وإدارة التوازن بين الأصول والخصوم

يعتبر التأمين وإدارة التوازن بين الأصول والخصوم من السبل الرئيسية لإدارة المخاطر المالية في المؤسسات، وتعتبر هاتان الوسيلتان من الأدوات الفعالة في الحد من التعرض للمخاطر المالية وحماية استقرار المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهدافها المالية على المدى الطويل.

أولاً: التأمين

يعرف التأمين بأنه عقد ملزم لطرفين حيث يلزم المؤمن له أو المستأمن بدفع قسط التأمين ويلزم المؤمن بدفع العوض أو مبلغ التأمين في حال وقوع الخطر المؤمن ضده، والمخاطر التي يمكن التأمين ضدها لا بد من توافرها على سمات معينة من أهمها:¹

- أن تكون المخاطر من النوع الذي يتعرض له عدد كبير من المنشآت والأفراد.
- أن احتمال تعرض المنشآت كلها لتلك المخاطر في توقيت واحد هي مسألة بعيدة الاحتمال، أي أن الارتباط بين تعرض تلك المنشآت لهذا النوع من المخاطر هو ارتباط ضعيف.
- يضاف إلى ذلك أن احتمالات وقوع تلك المخاطر يمكن تقديرها بدرجة عالية من الدقة، كما أن المخاطر التي يمكن التأمين ضدها هي مخاطر غير منتظمة، ولا تتعرض لها كافة المنشآت المؤمن عليها في الوقت نفسه.

ومن ثم فإن أقساط التأمينات التي يحصل عليها المؤمن، إضافة إلى العائد المتولد عن استثمار تلك الأقساط، يجب أن تكون كافية لدفع التعويض للمنشأة التي تعرضت في لحظة معينة لنوع المخاطر المؤمن ضدها. كما يقوم التأمين على نفس الأساس الذي تقوم عليه فكرة التوزيع فتتخفف المخاطر التي تتحملها شركة التأمين بزيادة عدد المنشآت المؤمن عليها، ولا يمكن أن يكون حجم المخاطر صفراً، لأن ثمة منشأة ما سوف تتعرض لتلك المخاطر.

ولهذا المدخل لإدارة المخاطر نقيصتان إحداها وجود وسيط وهو شركة التأمين أي أنه متوسط قيمة الأقساط التي تدفعه المنشأة الواحدة لا بد أن يفوق متوسط قيمة التأمين الذي تحصل عليه إذا ما تعرض للخطر المؤمن ضده، فعلى شركة التأمين أن تغطي تكاليفها الإدارية وكذا تحقيق الأرباح كي يستمر عملها، أما النقيصة الثانية فهناك بعض المخاطر التي يستحيل تغطيتها بالتأمين كتلك التي يكون معامل الارتباط

¹ ابتسام قوتال، أدوات قياس وإدارة المخاطر المالي، محاضرة موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر -3-، ص 19.

بين تعرض تلك المنشآت لنوع معين من المخاطر، هو معامل يكاد يكون كاملاً موجباً، يصعب على شركة التأمين تغطية تلك المخاطر.¹

ثانياً: إدارة التوازن بين الأصول والخصوم

وهدفها تقليل فرصة تعرض المنشأة إلى مخاطر السعر مع تحقيق العائد المستهدف. والأساس الذي يقوم عليه هذا الأسلوب هو إيجاد التوازن من خلال تشكيلة ملائمة من الأصول والخصوم المالية، التي تتضمنها الميزانية من حيث تواريخ الاستحقاق، وقيمة كل منها عند كل تاريخ.

ومن أهم المؤسسات التي تتبع هذا الأسلوب في إدارة مخاطر السعر: البنك التجاري، شركات التأمين، صناديق التأمين، صناديق المعاشات، مثال: صندوق التأمين والمعاشات يبيع بوليصات التأمين لعلائه، ولكن في شكل ما يسمى بعقود الاستثمار المضمونة فيحصل الصندوق على أقساط دورية من عملائه مقابل ضمان تحقيق دخل دوري ثابت لحملة تلك البوليصات أي أن البوليصة وكأنها وديعة تحقق لصاحبها عائداً دورياً. هذا الأخير يتم الوفاء به من العائد الذي يحققه الصندوق من استثماره للأقساط (أصول مالية).²

فالأصول المالية تظهر في جانب الأصول، أما الأقساط تظهر في جانب الخصوم، وكل من الجانبين عرضة لمخاطر سعر الفائدة.

- الحالة 01: فعند انخفاض أسعار الفائدة في السوق، فإن عائد استثمار الأقساط قد لا يكفي لتغطية التزامات الصندوق قبل عملائه والمتمثلة في الدخل الدوري الثابت.
- الحالة 02 : من زاوية أخرى بما أن التغير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية تسير في اتجاه عكسي مع التغير في أسعار الفائدة في السوق، فإن القيمة السوقية لاستثمارات الصندوق سوف تنخفض، وربما تصبح قيمتها أقل من قيمة الخصوم (أقساط التأمين).

هذا ويتطلب التوازن العام بين الأصول والخصوم وأن يكون توقيت وحجم التدفقات النقدية للأصول، مماثلاً لتوقيت وحجم التدفقات النقدية للخصوم، لذا يطلق على محفظة الاستثمار في الأصول بالمحفظة المخصصة، هذا التوازن يصعب إذا لم يستحيل تحقيقه، وحتى لو أمكن ذلك، فسوف يكون أمراً مكلفاً، أو

¹ ابتسام قوتال، أدوات قياس وإدارة المخاطر المالي، مرجع سابق، ص 19.

² المرجع نفسه، ص 20.

قد يترتب عليه رفض فرص استثمارية واعدة متاحة لإدارة الصندوق، نتيجة لكون تاريخ استحقاق تلك الاستثمارات أطول من الفترة التي تغطيها الوثيقة.¹

الفرع الثاني: التغطية

التغطية والتحوط ضد المخاطر المالية هي إستراتيجية إدارة المخاطر تهدف إلى حماية القيمة الاقتصادية للأصول المالية من التقلبات غير المرغوب فيها في الأسعار، وتنطوي عملية التغطية على إبرام صفقات مشتقات مالية لتحقيق مركز مقابل يعوض الخسائر المحتملة في الأصول المالية الأساسية.

وهناك صورتان رئيسيتان للتغطية²:

الصورة الأولى: تتعلق بالمستثمر الذي يرغب في اقتناء أصل مالي معين، لكنه لا يملك السيولة الكافية حالياً. في هذه الحالة، يمكن للمستثمر إبرام عقد مشتقات، كعقود المستقبلية أو العقود الآجلة، لضمان شراء الأصل بسعر محدد في المستقبل، عندما تتوفر له السيولة المطلوبة. وبذلك يتحوط المستثمر من مخاطر ارتفاع أسعار الأصل في المستقبل.

الصورة الثانية: تتعلق بالمستثمر الذي يمتلك أصلاً مالياً ويخطط لبيعه في تاريخ لاحق، ولكنه يخشى انخفاض قيمة الأصل عند ذلك الوقت، في هذه الحالة يمكن للمستثمر إبرام عقد مشتقات كعقود الخيارات أو العقود المستقبلية لبيع الأصل بسعر محدد في المستقبل، وبالتالي يتحوط من مخاطر انخفاض قيمة الأصل.

وعليه تعتبر عمليات التغطية والتحوط من الممارسات المهمة في إدارة المخاطر المالية، حيث تساعد على حماية القيمة الاقتصادية للأصول من التقلبات غير المرغوب فيها في الأسعار، وتسمح للمستثمرين بتحقيق استقرار أكبر في أرباحهم وتدفقاتهم النقدية.

¹ ابنتام فوتال، أدوات قياس وإدارة المخاطر المالي، مرجع سابق، ص 20.

² خيرة مجدوب، إدارة المخاطر المالية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة فرع علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص 30.

الفرع الثالث:المشتقات

يجدر بنا أن ننوه إلى ضرورة التفرقة بين استخدام المشتقات المالية كأداة للاحتياط من المخاطر، وبين استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر.¹

إن استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر إنما تعني استبدال أحد المخاطر القائمة بمخاطر جديدة تكون أقل تكلفة وأكثر مرونة مما يمكن المؤسسات المالية والمصرفية من تحقيق الأرباح أو تجنب الخسائر، بينما نجد أن استخدام المشتقات كأداة للاحتياط من المخاطر إنما يعني تقليل التعرض لنوع معين من أنواع المخاطر مقابل التخلي عن بعض الفرص لتحقيق الأرباح .

إن الأهمية التي تحظى بها المشتقات المالية كأدوات لإدارة المخاطر، بوصفها وليدة الهندسة المالية، تظهر جلية من خلال دراسة أجريت في عام 1993 على مجموعة من المنشآت يطلق عليها مجموعة الثلاثين (-30)G، حيث كشفت أن 44% من تلك المنشآت تعتقد أن المنشآت أداة هامة للتغطية ضد المخاطر بينما تنظر إليها 37% من مفردات العينة على أنها حتمية، كما كشفت الدراسة كذلك أن 87% من تلك المنشآت تستخدم عقود مبادلة أسعار الفائدة، 64% منها تستخدم عقود مبادلة العملات، 78% تستخدم العقود الآجلة والعقود المستقبلية للتغطية ضد مخاطر أسعار الصرف، 40% تستخدم عقود الخيارات على أسعار الفائدة، 31% تستخدم عقود الخيارات على العملات.

إن استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر يستوجب إتباع عدة خطوات نوجزها فيما يلي:²

- تحديد أنواع المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة وبالتالي التعرف على مسبباتها.
- حصر المخاطر الناجمة عن أعمال الشركة .
- اختيار ما يناسب من أدوات المشتقات لمجابهة هذه المخاطر، وإدارتها بما يحقق الربح للشركة.
- وضع نظام فعال لمراقبة أداة استخدام المشتقات التي تم اختيارها، مع العمل على وضع تنبؤات لنتائجها المستقبلية.

¹كمال عامر، "إسهامات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في الأسواق المالية وتحسين آدائها"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، 2017، ص 84.

² المرجع نفسه، ص 84.

وعليه تكمن أهمية المشتقات المالية كأدوات لإدارة المخاطر في قدرتها على توفير المرونة والتحوط الملائم للمؤسسات، حيث أظهرت دراسات أن غالبية الشركات الكبرى تستخدم مختلف أنواع المشتقات، كعقود المبادلة وعقود المستقبلات والخيارات، في إدارة مخاطرها المالية.

ومما سبق يتضح لنا أن المؤسسات المالية والمصرفية تعتمد على مجموعة متنوعة من الآليات والأدوات لإدارة المخاطر المالية، بهدف الحد من تعرضها للخسائر وحماية استقرارها المالي، تشمل هذه السبل التأمين، الذي يمثل نقل جزء من المخاطر إلى شركات التأمين، وإدارة التوازن بين الأصول والخصوم لتجنب مخاطر السيولة وأسعار الفائدة، كما تلعب عمليات التغطية باستخدام المشتقات المالية، كعقود المستقبلات والخيارات وعقود المبادلة، دوراً محورياً في التحوط من مخاطر تقلبات الأسعار والعملات والسلع، مما يساهم في حماية القيمة الاقتصادية للمؤسسات وتحقيق استقرار أكبر في أرباحها وتدفقاتها النقدية.

خلاصة الفصل

لقد تناول هذا الفصل بشكل مفصل موضوع المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية فبعد عرض لمجموعة من التعاريف الخاصة بالخطر المالي حاولنا تنزيل الغموض حول هذه المخاطر وإزالة اللبس الذي قد يحيط بها، فالمخاطر المالية ليست مجرد حظ سيء أو خطأ، بل هي حالات عدم التأكد التي قد تتعرض لها المؤسسة والتي قد تؤدي إلى خسائر مادية لذا، لا بد من معرفة جذور هذه المخاطر وتصنيفها حسب معايير محددة، سواء تلك الناجمة عن المحيط الداخلي للمؤسسة أو الخارجي، وذلك لتسهيل معالجتها والحد منها مستقبلاً.

كما تطرق هذا الفصل إلى مختلف السبل والطرق المتبعة لإدارة المخاطر المالية، بناءً على جملة من المعايير والإجراءات التقليدية والحديثة، بهدف ضمان السير الحسن للمؤسسة فقد تم التعرف على قواعد إدارة المخاطر المالية المتمثلة في السياسات المعتمدة للحد من عدم التأكد، إضافة إلى أهم التصنيفات والمراحل التي تمر بها عملية إدارة المخاطر، من تحديد طبيعة الخطر وقياسه إلى وسائل معالجته وإدارة المخاطر المالية تعتبر الوظيفة المهمة التي تساهم في استمرارية المؤسسة وتطورها، وهي بمثابة صمام الأمان للصياغة الاستراتيجية المستقبلية وتزويد المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات واختيار أفضل المشاريع الاقتصادية للمؤسسة.

**الفصل الثاني: التأسيس النظري لعملية اتخاذ القرار
لمنح القروض في البنوك التجارية**

تمهيد

في ظل البيئة التنافسية الشديدة التي تعمل فيها البنوك التجارية، أصبح اتخاذ قرارات منح القروض من القضايا الحاسمة التي تواجه هذه المؤسسات المالية فمن جهة، تسعى البنوك إلى تعظيم عوائدها من خلال منح قروض أكبر عدد ممكن من العملاء، ومن جهة أخرى، تتعرض لمخاطر ائتمانية محتملة في حال عجز المقترضين عن السداد لذا تحتاج البنوك إلى آليات وأساليب علمية دقيقة لتقييم ملفات طالبي القروض وترشيد عملية اتخاذ القرار بشأن منحها أو رفضها.

تكمن أهمية نمذجة عملية اتخاذ قرار منح القروض في توفير إطار عمل منهجي يساعد البنوك على تحقيق التوازن المنشود بين تحقيق أرباح مجزية وإدارة المخاطر الائتمانية بشكل فعال حيث تقوم هذه النماذج على تحليل مجموعة من المتغيرات والعوامل الاقتصادية والمالية والديموغرافية المرتبطة بالعمل، باستخدام أساليب إحصائية بهدف التنبؤ بمدى احتمالية تعثر المقترض وعجزه عن السداد.

تتميز نماذج اتخاذ قرار منح القروض بقدرتها على معالجة حجم هائل من البيانات وتحليلها بسرعة وكفاءة عالية، مما يساعد البنوك على اتخاذ قرارات أكثر دقة ومعقولة كما تسمح هذه النماذج بتحديد المخاطر الائتمانية المحتملة مبكرًا، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتجنب الخسائر المالية الكبيرة.

في هذا السياق، سيركز هذا الفصل على دراسة ماهية عملية اتخاذ القرار و تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض في البنوك التجارية، مع التركيز على جوانب مثل دقة التنبؤ، كفاءة المعالجة، وإمكانية التطبيق العملي كما سيتم مقارنة الأداء النسبي لهذه النماذج واستكشاف إمكانات تحسينها وتطويرها لمواكبة التطورات المستمرة في مجال الائتمان المصرفي، وذلك بتقسيمنا لهذا الفصل بمحتين يتجلى مضمونها فيما يلي:

- المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار.
- المبحث الثاني: ماهية القروض في البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

في عملية اتخاذ القرارات، يتعين على متخذ القرار مراعاة مجموعة من المعايير والاعتبارات الحاسمة تهدف هذه المعايير إلى تحديد وتحليل البدائل الممكنة بناءً على أهداف المنظمة، سواء كانت البحث عن الربحية في حالة المؤسسات، أو تحقيق المصلحة العامة بالنسبة للإدارات الحكومية، فضلاً عن الموارد المتاحة من تقنية وبشرية ومالية، كما لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المحددات الخارجية مثل البيئة التنافسية الأنظمة والتشريعات ومواقف المستهلكين وجماعات الضغط. تشكل هذه المعايير عوامل رئيسية في تحديد ملاءمة القرار وفي اختيار معايير محددة لتنفيذه ومراقبة هذا التنفيذ بشكل فعال.

كما تعتبر عملية نمذجة اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية نموذجاً واضحاً على أهمية تطبيق هذه المعايير حيث تسعى البنوك إلى موازنة هدفي تحقيق الربحية وإدارة المخاطر الائتمانية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التنظيمية، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لماهية عملية اتخاذ القرار وذلك بتقسيمنا لهذا المبحث لمطالب يتجلى مضمونها فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

تعد عملية اتخاذ القرار من العمليات المهمة على مستوى المنظمات الإدارية، لأن القرارات هي جوهر عمل القيادة الإدارية، ونقطة انطلاق جميع النشاطات داخل المنظمة وخارجها، ويدخل اتخاذ القرار في جميع أجزاء العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم واتصال، وقيادة وغيرها من الوظائف الإدارية، كما يتطلب اتخاذ القرار اختيار واعٍ لأحد البدائل المتاحة، وأن مقدار النجاح الذي تحققه المنظمة يتوقف على مقدرة قيادتها وكفاءتها على اتخاذ القرارات المناسبة.¹

وعرف (الحريري 2008) عملية صنع القرارات هي عملية تشاركية في جمع المعلومات وطرح الأفكار المختلفة، والاختيار المدرك من بين البدائل المتاحة بعد تقييمها، وتحديد نقاط القوة والضعف لكل منها ومن ثم اختيار الأفضل، وقبل ذلك لا بد من الإعداد لعملية صنع القرار من خلال معرفة العوامل النفسية، أو الاجتماعية، أو السياسية، أو الاقتصادية.

¹ محمد فكري محمد، "أثر الثقافة التنظيمية على عملية اتخاذ القرارات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، نوفمبر 2018، ص 300.

وعرف (الصيرفي 2003) عملية صنع القرار بأنها عملية عقلانية رشيدة تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة¹.

كما يعرف أحمد محمد غنيم اتخاذ القرار بأنه: "استخدام بعض المعايير الموضوعية لاختيار بديل ما من بين بديلين محتملين أو أكثر"².

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف اتخاذ القرار بأنه "هو العملية العقلانية والرشيده التي تتضمن جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة أو الموقف، وتحديد البدائل المتاحة، وتقييمها وفقاً لمعايير موضوعية، ثم اختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجوة للمنظمة".

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف اتخاذ القرار بأنه "هو العملية العقلانية والرشيده التي تتضمن جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة أو الموقف، وتحديد البدائل المتاحة، وتقييمها وفقاً لمعايير موضوعية، ثم اختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجوة للمنظمة".

المطلب الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

تنطوي عملية اتخاذ القرار على مجموعة من العناصر تمثل الحجر الأساس لاتخاذ أي قرار فعال، وتتضمن هذه العناصر الخطوات التالية:

- تصنيف المشكلة

عبر الإجابة على التساؤلات التالية هل هي مشكلة عامة ؟ هل هي مشكلة استثنائية أو فريدة من نوعها؟ أم هو ظهور لجنس جديد لم يتم بعد تطوير قاعدة للتعامل معه؟، Peter F) 01 .p, 2001، أي تتضمن هذه المرحلة تحديد المشكلة وتحديد المعرفة المطلوبة لحلها (Thomas 2008)، ولاتخاذ القرار حول مشكلة ما ثلاثة أركان أساسية، بحيث لا يعتبر قرار إذا غاب أي منها، وتشتمل على:³

¹ محمد فكري محمد، "أثر الثقافة التنظيمية على عملية اتخاذ القرارات"، مرجع سابق، ص 300.

² إلهام بن منصور، "دور الأساليب الكمية في صنع القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة"، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، العدد 05، ديسمبر 2018، ص 166.

³ كمال غالم، طارق بن خليف، يوسف مروش، دور بطاقة الأداء المتوازن في اتخاذ القرارات المالية وترشيدها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، العدد 01، 2022، ص 451.

وجود بدائل، حرية اختيار البدائل، وجود الهدف.¹

- تحديد البدائل

تقوم هذه المرحلة على تحديد كل الطرق و المسارات التي يمكن أن تسير فيها للوصول إلى حل للمشكلة التي سبق تحديدها.²

- اختيار البديل المناسب

تقوم هذه المرحلة على اختيار البديل المناسب لحل المشكلة و يجب أن يتمتع البديل المختار بأكثر المزايا و أقل العيوب مقارنة مع بدائل أخرى.³

- وضع البديل موضع التنفيذ: ويتم ذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:⁴

- تحديد خطوات الحل خطوة خطوة.
- الاتصال بأطراف المشكلة إذا كان ضروريا لإعلامهم بالحل المطروح وتهيئتهم لقبوله.
- وضع جدول زمني لتنفيذ الحل المقترح.
- إصدار القرار من الشخص المنوط به اتخاذ القرارات حسب المستوى التنظيمي لمتخذ القرار.

- تقييم القرار المتخذ

المرحلة الأخيرة تتمثل في عملية تقييم القرار، مثل تحديد مدى فهمه، هل يمكن أن تكون قد اتخذت قرار بسرعة أكبر أو بأمان أكثر، دراسة تكلفة القرار، وكل هذه البيانات يتم الاحتفاظ بها في حالة مواجهة حالة مشابهة تتطلب اتخاذ قرار.⁵

ومما سبق يتضح لنا أن عملية اتخاذ القرار تمر بسلسلة من المراحل المترابطة تبدأ بتحديد وتصنيف المشكلة قيد الدراسة، ثم استقصاء البدائل المتاحة لمعالجتها، يليها تقييم هذه البدائل بشكل موضوعي واختيار البديل الأمثل وفقاً لمعايير محددة، بعد ذلك يتم تنفيذ البديل المختار ضمن خطة عمل منظمة ومدروسة

¹ كمال غالم، طارق بن خليف، يوسف مروش، "دور بطاقة الأداء المتوازن في اتخاذ القرارات المالية وترشيدها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة"، مرجع سابق، ص 451.

² إسلام هلايلي، نور الدين احمد قايد، "مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية"، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 02، 2019، ص 383.

³ المرجع نفسه، ص 383.

⁴ كمال غالم، طارق بن خليف، يوسف مروش، "دور بطاقة الأداء المتوازن في اتخاذ القرارات المالية وترشيدها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة"، مرجع سابق، ص 452.

⁵ المرجع نفسه، ص 452.

الفصل الثاني: نمذجة عملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية

وفي المرحلة الأخيرة، يتم تقييم القرار المتخذ وقياس مدى فعاليته في حل المشكلة، مع الاحتفاظ بالبيانات المستخلصة لئلا تُستثمر في اتخاذ قرارات مستقبلية مماثلة.

المطلب الثالث: مميزات عملية اتخاذ القرار وأهميتها

تعتبر عملية اتخاذ القرار من العمليات المحورية في أي منظمة أو نشاط اقتصادي، حيث تمثل العصب الرئيسي للعمليات الإدارية والتنظيمية وتكتسب هذه العملية أهمية كبيرة نظرًا لكونها تشكل نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة والمبادرات، كما تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مسار المنظمة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية لذلك، تتميز عملية اتخاذ القرار بمجموعة من السمات والخصائص التي تعزز من فعاليتها وكفاءتها، وتضفي عليها أهمية بالغة في النجاح والاستدامة على المدى الطويل، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لمميزات عملية اتخاذ القرار وكذا أهميتها وذلك بتقسيمنا لهذا الأخير لفروع يتجلى مضمونها فيما يلي:

الفرع الأول: مميزات عملية اتخاذ القرار

إن السمات المميزة لهذه العملية تتمثل فيما يلي:¹

- **القابلية للترشيد:** تستند عملية اتخاذ القرار إلى افتراض أنه لا يمكن الوصول إلى ترشيد كامل، ولكن يتم السعي للوصول إلى درجة معقولة من الرشد في اتخاذ القرارات.
- **التأثر بالعوامل الإنسانية والاجتماعية:** تتأثر هذه العملية بعوامل سيكولوجية وشخصية متعلقة بمتخذ القرار والمشاركين فيه أو المتأثرين به، إضافةً إلى العوامل الاجتماعية الناتجة عن البيئة الداخلية والخارجية للقرار.
- **الامتداد الزمني:** لا يتم اتخاذ القرار بمعزل عن القرارات السابقة، بل يمثل امتدادًا لها، كما أن آثار القرار تمتد إلى المستقبل.
- **الاعتماد على الجهود الجماعية:** يتطلب التنوع في المشكلات التي تواجه المؤسسات اشتراك جميع ذوي الخبرة والمعرفة والمعنيين بحلول تلك المشكلات، سواء المتأثرين بها بشكل مباشر أو غير مباشر، نظرًا للأبعاد المتعددة للقرارات الإدارية.
- **العمومية والشمول:** تتسم أسس اتخاذ القرارات بالعمومية والشمولية، حيث تنطبق على جميع المنظمات بغض النظر عن نوعها أو نشاطها، كما أن القدرة على اتخاذ القرارات ينبغي أن تتوفر في جميع المستويات الإدارية.

¹ إسلام هلايلي، نور الدين احمد فايد، "مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 384.

- **التعقيد والصعوبة:** تتسم عملية اتخاذ القرارات بالتعقيد والصعوبة على مستوى النشاطات التي تقتضيها مراحلها، نظرًا للقدرات والمهارات اللازمة لإنجازها¹.

تتميز عملية اتخاذ القرارات، بوصفها عملية محورية في المنظمات، بمجموعة من الخصائص التي تضفي عليها أهمية بالغة وتعزز من فعاليتها فهي تجمع بين القابلية للترشيد والتأثر بالعوامل الإنسانية والاجتماعية، إلى جانب امتدادها الزمني واعتمادها على الجهود الجماعية، كما تتسم بالعمومية والشمول عبر مختلف المنظمات والمستويات الإدارية، رغم تعقيدها وصعوبتها التي تتطلب قدرات ومهارات متنوعة، الأمر الذي يجعلها عملية حاسمة في نجاح المؤسسات واستدامتها.

الفرع الثاني: أهمية عملية اتخاذ القرار

تتبع أهمية اتخاذ القرارات من عدة سمات تتسم بها عملية اتخاذ القرار وهي²:

- اتخاذ القرار عملية مستمرة حيث يمارس الإنسان اتخاذ القرار طوال حياته اليومية فالقرارات لها تأثير كبير في حياة الفرد حيث تواجهه من وقت لآخر قرارات مصيرية وحاسمة باستمرار في جميع جوانب حياته.

- اتخاذ القرارات عملية متداخلة: فعملية اتخاذ القرار عملية منظمة ومتداخلة تبدأ دورتها عند اختيار ومفاضلة وتعديل البيانات حيث يتم تقديم معلومات مفيدة في اتخاذ القرار فهي على درجة عالية من التداخل في هذا العمليات.

- اتخاذ القرارات عملية ديناميكية: عملية اتخاذ القرار مكملة لباقي الوظائف الأخرى التي يقوم بها الفرد كما أنها تدل على عملية ديناميكية حركية حقيقية.

استنتاجًا لما سبق فإن عملية اتخاذ القرارات تستمد أهميتها البالغة من كونها عملية حيوية ومستمرة يمارسها الإنسان في جميع مناحي حياته، حيث تؤثر قراراته بشكل كبير على مساره الشخصي والمهني. كما تتسم هذه العملية بطابعها المتداخل والمنظم، إذ تعتمد على تدفق البيانات والمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة علاوة على ذلك تمثل عملية اتخاذ القرارات نشاطًا ديناميكيًا وحركيًا، حيث تتكامل مع باقي الوظائف والعمليات التي يقوم بها الفرد أو المنظمة لذلك، تكتسب هذه العملية أهمية قصوى في

¹ إسلام هلايلي، نور الدين احمد قايد، "مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 385.

² محمود سليم عبد الرحمان الشويبات، ياسر عيسى المومني، قديري سليمان الشكري، "دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات-دراسة ميدانية على جامعتي اليرموك وعجلون الوطنية-"، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 06، 2016، ص 191.

نجاح الأفراد والمؤسسات على حد سواء، وتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات والتكيف مع المتغيرات البيئية المختلفة.

المطلب الرابع: الصعوبات التي تعترض عملية اتخاذ القرار

يواجه متخذ القرارات في الحياة العملية عددا كبيرا من المعوقات التي تحد من قدرته على اتخاذ القرار بالشكل الذي تم عرضه سابقا، وتفسر هذه المعوقات أسباب فشل متخذي القرارات في اتخاذ القرارات و عموما يمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي:¹

- التردد والخوف من إصدار القرار قد يتردد القائد من إصدار القرار نتيجة لعدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار، أو نتيجة لعدم القدرة على تحديد النتائج المتوقعة أو التردد في صنع الافتراضات، أو قد يكون التردد بسبب قلة خبرة صانع القرار وعدم قدرته على تقويم المزايا والعيوب المتوقعة لكل بديل، هذا إضافة إلى تعدد الأجهزة الرقابية على تصرفات متخذ القرار مما يولد لديه الشك والخوف.
- عجز متخذ القرار عن تحديد المشكلة تحديدا واضحا ودقيقا أو عدم إدراكه للفرق بين المشكلة السطحية والمشكلة الحقيقية.
- عدم قدرة متخذ القرار على الإلمام بجميع الحلول الممكنة للمشكلة مما يجعله يختار حلا اقل قيمة من الحلول الأخرى الممكنة.
- ضعف الثقة المتبادلة بين الرئيس والمرؤوسين وغياب مبدأ التعاون بينهما.
- الجوانب الشخصية والنفسية لمتخذ القرار والتي ترتبط بشكل وثيق بدوافعه واتجاهاته وانفعالاته وسلامته صحيا ونفسيا.
- التسلط وانفراد الرئيس باتخاذ القرارات وحجب مسألة المشاركة من قبل الأطراف الأخرى.
- قيم متخذ القرار: القيم هي اعتقادات الأفراد حول الأشياء (مقبولة أو غير مقبولة)، و تؤثر هذه القيم في اتجاهات الفرد وتتجلى من خلال شكل سلوك الفرد أو المجموعة . يظهر تأثير القيم في عملية اتخاذ

¹إرفادة الحريري، القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (د،ط)، 2008، ص 242.

القرارات من خلال إدراك المواقف و المشاكل الاختيار بين البدائل إدراك الإنجاز الفردي و التنظيمي و كذا العلاقات المتبادلة بين أطراف القرار أي المهتمين بالمشكلة موضع اتخاذ القرار.¹

- **تأثير العوامل الذاتية:** إن اكتشاف المشاكل و اتخاذ القرارات ليس عملاً موضوعياً بالكامل و إنما قد تتخلله بعض العوامل الذاتية، معنى ذلك أن متخذ القرار رغم علمه بالإطار العلمي الرشيد لاتخاذ القرارات و استخدامه لخطوات هذا النموذج إلا أن العوامل غير الموضوعية قد تدخل في الصورة في كثير من الأحيان.²

واستنتاجاً عما سبق فإن عملية اتخاذ القرارات تواجه في الواقع العملي مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تحد من فعاليتها وقدرتها على تحقيق النتائج المرجوة، ومن أبرز هذه الصعوبات التردد والخوف لدى متخذ القرار وعجزه عن تحديد المشكلة بدقة أو الإمام بجميع الحلول الممكنة، كما تلعب العوامل الشخصية والنفسية والقيم الفردية دوراً كبيراً في التأثير على عملية صنع القرار وإدراك المواقف والبدايل المطروحة. علاوة على ذلك قد تعيق العلاقات السلبية بين الرئيس والمرؤوسين وغياب مبدأ التعاون والمشاركة، إضافة إلى تأثير العوامل الذاتية على موضوعية واتساق عملية اتخاذ القرارات، لذا يتعين على المنظمات إدراك هذه الصعوبات والعمل على تذليلها من أجل ضمان اتخاذ قرارات رشيدة وفعالة تصب في مصلحتها وتحقق أهدافها الاستراتيجية.

المبحث الثاني: ماهية القروض في البنوك التجارية

تعتبر القروض البنكية أحد الأدوات المالية الرئيسية التي تلعب دوراً محورياً في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتعزيز النمو والتنمية وتحمل البنوك التجارية، بوصفها المؤسسات المالية المتخصصة في تقديم مختلف الخدمات الائتمانية، مكانة بارزة في هذا المجال حيث تقوم هذه البنوك بتعبئة المدخرات وتوظيفها في شكل قروض متنوعة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات التمويلية على حد سواء لذا، تكتسب دراسة ماهية القروض البنكية وخصائصها وأنواعها أهمية كبيرة لفهم دور القطاع المصرفي في تسهيل الأنشطة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار والإنتاج، بما ينعكس إيجاباً على مستويات النمو والتنمية المستدامة،

¹الطيب الوافي، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 96.

² المرجع نفسه، ص 96.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لماهية القروض في البنوك التجارية بتقسيمنا لهذا المبحث لمطالب يتجلى مضمونها فيما يلي:

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

تشكل البنوك التجارية إحدى الركائز الأساسية للنظام المالي والمصرفي في أي اقتصاد حديث، حيث تضطلع بدور محوري في تسهيل عمليات التمويل وتدفق رؤوس الأموال بين وحدات الفئات ووحدات العجز، وتكمن أهمية هذه المؤسسات المالية في كونها تمثل القناة الرئيسية لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية من خلال آلية منح القروض لذا، تعتبر دراسة ماهية البنوك التجارية وفهم طبيعتها عملها ووظائفها ضرورة ملحة لاستيعاب الدور المحوري الذي تلعبه في تمويل النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو.

الفرع الأول: مفهوم ونشأة البنوك التجارية

نشأت البنوك وتطورت بشكل وثيق مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات عبر التاريخ. ظهرت أولى أشكال البنوك في بلاد الرافدين حوالي 3500 ق.م، حيث وضعت شريعة حمورابي عام 1675 ق.م أقدم النصوص المعروفة لتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات¹.

مع تقدم التجارة وظهور النقود، بدأت ممارسة إيداع الفوائض النقدية والمعادن الثمينة لدى جهات آمنة مقابل عمولة، في أولى أشكال التعامل المصرفي. وفي القرون الوسطى، ظهرت مهنة الصرافة لتبادل العملات.

لاحقاً، استغل رجال البنوك احتفاظهم بنسبة صغيرة من الودائع كاحتياطي نقدي، وباقراض الجزء المتبقي مقابل فوائد، مما جمع بين وظيفتي قبول الودائع والإقراض تطورت هذه الأعمال لاحقاً لتشمل أشكالاً متعددة من الخدمات المصرفية المعروفة حالياً.

ظهر أول بنك بشكله الحديث في البندقية عام 1557م، ثم انتشرت البنوك في أوروبا لاحقاً، عرف العرب قبل الإسلام النشاط المصرفي والاستثمار والإقراض بالربا، جاء الإسلام وحرّم الربا، إلا أن أسباب التخلف أدت لقطع الصلة بالممارسات المصرفية القديمة.

¹ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 11-

استدعى تنوع العمليات الاقتصادية ظهور بنوك متخصصة في أنواع معينة من الخدمات المصرفية¹.

وتعرف البنوك التجارية بأنها: منشأة مالية تقبل الودائع من الغير بغرض القيام بإقراضها وتتميز بأنها أكثر أنواع المصارف عرضة للمخاطرة بسبب اعتمادها على أموال الغير وقلة حجم رأس المال الخاص فيها بالإضافة إلى أنها تواجه متطلبات سيولة كبيرة أكثر من غيرها لاعتمادها على الودائع الجارية وتتميز أيضا بأنها تتعامل مع عدد كبير من المتعاملين على عكس بقية المنشأة المالية إلا أن أهم سمة تتميز بها البنوك التجارية عن بقية المؤسسات المالية هي قدرتها على خلق وإتلاف النقود².

كما تؤدي البنوك دورا أكثر مسؤولية وأهمية في مجالات الإصلاح والتحول الاقتصادي، ويشمل ذلك التسعير الدقيق للمنتجات المصرفية والتوسع في منح القروض طويلة الأجل إضافة إلى ذلك، تقدم البنوك التجارية للاقتصاد القومي فوائد وخدمات عديدة في مجالات أخرى، من أهمها: ³

- توفير خدمات الدفع للاقتصاد القومي من أجل تسهيل تبادل السلع والخدمات .
- توفير الائتمان للمحافظة على مستوى الإنفاق القومي .
- خزن القيمة الشرائية المستقبلية للنقود في شكل ودائع وسندات وأسهم و أوراق مالية أخرى .
- توفير الحماية من المخاطر للمؤسسات والأفراد من خلال استعمال أدوات الحماية المستقبلية، مثل الخيارات والعمليات الآجلة .
- العمل على إنجاح السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة ومكافحة التضخم.

إن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوامل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولا شك في أن عدم وجود نظام مصرفي متطور يؤدي إلى تردد تلك الاستثمارات في الدخول والمشاركة في النشاط الاقتصادي، حيث أن من أهم شروط نجاح هذه الاستثمارات وجود جهاز مصرفي قادر على التعامل بكل كفاءة مع احتياجاتها، سواء تلك المتعلقة بالاقتراض بأنواعه المختلفة أو تلك المتعلقة بعلاقاتها الخارجية.

¹إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 12.

² وليد العايب، حلو بو خاري، "اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط4، 2013، ص 08.

³ جمانة تحريشي، "مدى استفادة البنوك التجارية من تطبيق حوكمة البنوك- بنك أبو ظبي التجاري أنموذجا" -، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، 2017، ص 134.

الفرع الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية

تتبع أهمية دراسة أهداف ووظائف البنوك التجارية من كونها المحرك الرئيسي للنشاط الائتماني والتمويلي في الاقتصاد، فمن خلال فهم الغايات التي تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقها والأدوار المتعددة التي تضطلع بها، يتسنى استيعاب طبيعة عملها وآليات تأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية والأطراف المعنية الأمر الذي يعزز من إدراك أهميتها البالغة في عمليات التنمية المستدامة، وبناء على ما سبق سنتطرق لأهداف ووظائف البنوك التجارية كما يلي:

أولاً: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان:¹

أ- الربحية

إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة المصرفية هو حجم الأرباح التي تحققها. ويقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنك، ولتعظيم الربح لدى البنك يجب عليه الزيادة في إيراداته، ولا يتحقق ذلك إلا باتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطاته، وتنوع حافظة أوراقه المالية، وبمدى تطور خدماته وزيادة الحوافز المقدمة لعملائه، إلا أن هذا الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية لا يكون على حساب المخاطر التي يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة.

ب- السيولة

وتعني السيولة في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان. ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري، وترجع هذه الثقة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها، وتعتبر النقود أكثر الأصول سيولة، ولكنها في نفس الوقت غير مدرة للعائد. لذلك فإن محاولة التوفيق والموائمة بين الربحية والسيولة تملّي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية.

¹ زهرة قرين لعروسي، صلاح الدين شريط، أثر تطبيق حوكمة الشركات في أداء البنوك التجارية -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -وكالة البليدة-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، العدد 02، 2004، ص 337.

ت-الأمان

يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر، مثل مخاطر التصفية الإجبارية، لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.¹

ومما سبق يتضح لنا البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان بشكل متوازن ومتكامل. فالربحية تعتبر المعيار الأساسي لقياس كفاءة الإدارة المصرفية، حيث تسعى البنوك إلى تعظيمها من خلال زيادة الإيرادات وتنويع الاستثمارات والخدمات المقدمة أما السيولة فتشير إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والمقرضين، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بثقة الجمهور في استقرار المصرف، في حين يُقصد بالأمان تجنب البنوك للمخاطر التي قد تعرضها للتصفية الإجبارية مما يهدد مصالح المودعين لذا تحرص البنوك على إيجاد التوازن الأمثل بين هذه الأهداف الثلاثة لضمان استدامة نشاطها واستقرارها المالي، مع الحفاظ على مصداقيتها وثقة المتعاملين معها.

ثانياً: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات و يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- قبول الودائع التي تكون بعضها تحت الطلب لأجل محددة وودائع ادخارية.
- المساهمة في تمويل المشروعات وذلك من خلال منح القروض والائتمان بالأنواع المختلفة.
- شراء وبيع الأوراق النقدية وحفظها لحساب المتعاملين معها.
- إصدار خطابات الضمان.
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة.
- تحويل العملة إلى الخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعملية الاستيراد.
- خصم الأوراق التجارية.
- إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معهم
- التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية.

¹ زهرة قرين لعروسي، صلاح الدين شريط، أثر تطبيق حوكمة الشركات في أداء البنوك التجارية -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -وكالة البليلة-، مرجع سابق، ص 337.

² خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق العمل، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2018، ص 19-18.

الفصل الثاني: نمذجة عملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية

- خدمات البطاقة الائتمانية.
 - المساعدة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .
 - المساعدة في حل مشاكل القطاع الصناعي
 - تمويل و جذب المستثمرين للاستثمار في القطاع الصناعي ¹.
- بناءً على الوظائف المذكورة للبنوك التجارية، يمكن استنتاج أن هذه البنوك تلعب دوراً محورياً في النظام المالي والاقتصادي للدول، فهي لا تقتصر على توفير الخدمات المصرفية التقليدية كقبول الودائع ومنح القروض فحسب، بل تتعدى ذلك إلى المساهمة الفعالة في تمويل المشاريع والاستثمارات، وتسهيل عمليات التجارة الخارجية، وإدارة الأصول للعملاء، وغيرها من الخدمات المالية المتنوعة.
- في ضوء ما سبق، يتضح أن البنوك التجارية تؤدي وظائف متعددة ومتنوعة، تتجاوز مجرد الخدمات المصرفية التقليدية، وتمتد لتشمل دعم النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستوى الكلي والجزئي لذلك فإن الدور الذي تلعبه هذه البنوك يعتبر حيويًا ولا غنى عنه في أي اقتصاد حديث.

الفرع الثالث:ميزانية البنوك التجارية

وفيما يتعلق بميزانية البنك التجاري فلا بد من تساوي قيمة أصوله مع مجموع قيمتي الخصوم ورأس المال اي ان الأصول = الخصوم + رأس المال، ولميزانية المصرف التجاري خصائص مثل غيره من المؤسسات:²

- يسجل جميع بنود الميزانية في وقت معين من الزمن مثلا في (19xx /31/12).
- مجموع الأصول دائما يساوي مجموع الخصوم ورأس المال.
- لو تم استخدام أحد الأصول لشراء أصل فإن تركيب الأصول سيتغير ولكن قيمة الأصول وقيمة رأس المال لا تتغير.
- اذا تم شراء احد الأصول بقرض فان ذلك يزيد الأصول والخصوم بنفس المقدار اما رأس المال فتبقى قيمته ثابتة.
- اذا استخدام احد الأصول لسداد قرض فان قيمة الأصول والخصوم ستخفض بنفس المقدار.

¹ خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق العمل، مرجع سابق، ص 19.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، الأردن، (د،ط)، 2009، ص 49.

الفصل الثاني: نمذجة عملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية

- تحدث الزيادة في رأس المال من خلال الادخار او من خلال تحقيق الأرباح الرأسمالية (زيادة القيمة السوقية للأصول).

- يحدث الانخفاض في رأس المال من خلال الاستهلاك والخسائر الرأسمالية انخفاض القيم السوقية للأصول).

ويحصل البنك التجاري في البداية على رأس المال عن طريق بيع الأسهم في مرحلة الأولى ويزداد رأس المال تدريجيا عن طريق الاحتفاظ بالأرباح غير الموزعة.

ومما سبق يتضح لنا أن ميزانية البنوك التجارية تتطابق مع ميزانيات المؤسسات الأخرى من حيث تساوي إجمالي الأصول مع مجموع الخصوم ورأس المال، وتتميز بخصائص محددة تتعلق بآليات تغير بنود الأصول والخصوم ورأس المال، والتي تهدف إلى الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وضمان استقرار نشاطها الائتماني.

المطلب الثاني: ماهية القروض البنكية

تعتبر القروض البنكية الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لتحقيق وظائفها التمويلية، حيث تمثل الآلية المحورية لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية، مما يجعلها عنصراً أساسياً في تحفيز النمو الاقتصادي، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لمفهوم القروض وأنواعها.

الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية

تُعرف القروض البنكية بأنها عمليات ائتمانية يقوم البنك من خلالها بتقديم مبالغ مالية للأفراد والمؤسسات، مقابل التزامهم بسدادها والفوائد المترتبة عليها خلال فترة محددة، وتكون مدعومة بضمانات تسمح للبنك باسترداد أمواله في حالة التوقف عن السداد. وتعتبر القروض أداة مالية أساسية لتمويل الأنشطة الاقتصادية وتعزيز النمو¹.

ويمكن القول أن القرض هي من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته) بمنح أموال

¹ منصورية زعفران، أحمد بوشنافة، "إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستهلاك، دراسة حالة بنك Société générale Algérie"، مجلة المدبر، العدد 7، ديسمبر 2018، ص 11.

الفصل الثاني: نمذجة عملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية

إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة.¹

فالبنك عندما يقوم بإقراض شخص معين فهو يثق في أن هذا الشخص مستعد وقادر على القيام بعملية التسديد متى حل تاريخ الاستحقاق، وهو ملتزم بدفع ثمن اكتساب حق استخدام هذه الأموال وفق الشروط والصيغ المتفق عليها.

حيث أن كل عملية قرض حتى تكون كذلك يجب أن يتوفر فيها عنصرين على الأقل:

- العنصر الأول: يتمثل في الثقة، فالدائن له ثقة في أن المدين سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد.
- العنصر الثاني: ويتمثل هذا العنصر في وجود فجوة زمنية مابين منح الأموال ومابين استرجاعها، وليس قرضا إن لم تكن هذه الفجوة موجودة.²

الفرع الثاني: أنواع القروض البنكية

تنقسم القروض التي تمنحها البنوك بصفة عامة وفقا للمدة والغرض ومن حيث عدد الفروع وفيما يلي سنتناول أنواع القروض وفقا لهذه المعايير المستخدمة في تصنيفها.

أ- تقسيم القروض وفقا لمدتها

- قروض قصيرة الأجل: وهي التي تكون مدتها عادة أقل من سنة والتي تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشأة مثل: شراء مواد الخام وسداد النفقات المختلفة كالأجور.
- قروض متوسطة الأجل: وهي التي يمتد اجلها إلى 5 سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل استبدال المصنع بوحدة جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج كما تمنح أيضا لأغراض التوسع.
- قروض طويلة الأجل: وهي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية استصلاح الأراضي، بناء المصانع، شراء الآلات، وعادة تخصص في منح هذا النوع من القروض البنوك المتخصصة.³

¹ خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق العمل، مرجع سابق، ص 22.

² جمانة تحريشي، "مدى استفادة البنوك التجارية من تطبيق حوكمة البنوك - بنك أبو ظبي التجاري نموذجا" - مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، مارس 2017، ص 134.

³ خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق العمل، مرجع سابق، ص 25.

ب- تقسيم القروض وفقاً للغرض التي تمنح من أجله

- قروض إنتاجية: وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمنشأة كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل وشراء مهمات الصنع والمواد اللازمة للإنتاج ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.
 - قروض تجارية: هي التي تقوم البنوك التجارية بمنحها بغرض تمويل النشاط التجاري لفئات التجار بغرض مساعدتهم في شراء السلع للمتاجرة فيها، ويندرج تحت هذا النوع من القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية لدى البنك، وتلك الممنوحة لتمويل المحاصيل الزراعية وتتميز هذه القروض بقصر أجلها عادة وارتباط بعضها وخاصة الزراعية بالموسمية.
 - قروض استهلاكية: وهي القروض التي تمنح لفئات معينة من المجتمع بغرض الحصول على سلع استهلاك الشخص أو لمقابلة نفقات معينة ليس في مقدور المقترض سدادها من دخله الحالي.¹
- ومن أمثلة هذا النوع من القروض تلك التي تمنحها القروض التجارية لموظف الحكومة والقطاع العام.

ج- من حيث عدد الفروع

- البنوك ذات الفروع: وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلاً قانونياً لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.²

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وإن كانت تتعامل أيضاً في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

¹ خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق العمل، مرجع سابق، ص 26.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص 32.

- **بنوك السلاسل:** وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إدارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.¹
 - **بنوك المجموعات:** وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعاً احتكاريًا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.
 - **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل - ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر. ومن أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة العربية السعودية، فهي عبارة عن بنك فردي وليس لهذا النوع من البنوك وجود في مصر منذ تأميم البنوك في عام 1960م.
 - **البنوك المحلية:** وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين، الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.²
- يتضح مما سبق أن البنوك تقدم مجموعة متنوعة من القروض تختلف من حيث المدة والغرض والهيكل التنظيمي فهناك قروض قصيرة الأجل لتمويل النشاط الجاري، ومتوسطة الأجل للاستثمارات الرأسمالية، وطويلة الأجل للمشاريع الكبرى، كما تختلف القروض حسب الغرض إلى إنتاجية لتمويل الأصول الثابتة وتجارية لتمويل النشاط التجاري، واستهلاكية لتلبية احتياجات الأفراد أما من حيث الهيكل التنظيمي فهناك بنوك ذات فروع متعددة، وبنوك سلاسل وبنوك مجموعات قابضة، إضافة إلى البنوك الفردية والمحلية ويعكس هذا التنوع مدى تعقد وتشعب الأنشطة المصرفية لتلبية الاحتياجات المتنوعة للاقتصاد والمجتمع.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 32.

² المرجع نفسه، ص 33.

المطلب الثالث: مخاطر وضمانات القروض البنكية

في هذا المطلب سيتم التطرق لمخاطر القروض البنكية وكذا ضمانات القروض البنكية بتقسيمنا لهذا الأخير لفرعين يتجلى مضمونها فيما يلي:

الفرع الأول: مخاطر القروض البنكية

تتمثل أخطار القروض البنكية ومنها الفلاحية بما انها محل دراستنا في عدم قدرة الشخص الذي منح له القرض (المقترض) على تعويضه للبنك الذي منح له القرض، فهذا الخطر قد يكون موجود في جميع المراحل التي يمر بها القرض، أي أثناء اختيار المقترضين و أثناء سير هذا القرض و يمكن التعرف على هذه الأخطار فيما يلي:¹

- خطر سعر الصرف

و هو ناتج عن الخسارة الممكن حدوثها جراء تغيرات سعر الصرف نسبة إلى العملات الأجنبية المرجعية و ما يجب الإشارة إليه أنه لا بد من التمييز بين الوضعية الكلية لسعر الصرف الذي يعبر عنها بالفارق بين الحقوق و الديون بالعملات الأجنبية (الرصيد الصافي) و وضعية سعر الصرف المتمثل في تحديد الحقوق و الديون بعملة أجنبية.

- خطر سعر الفائدة

إن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى قلة إقبال العملاء عليها مما يسبب انخفاض مستوى منحها و يؤثر على أرباح البنوك، كذلك إذا ارتبط البنك بسعر فائدة ثابت على الودائع لمدة سنة مثلا وإن حدث وانخفضت هذه الأسعار كان لها تأثير على الناتج المالي للبنك .

- خطر عدم السيولة (خطر التجميد)

كما هو معروف فإن البنك يشغل ودائع عملائه فعندما يوافق على منح قروض للغير، فإنه يمنحهم موارد ليست ملكه، في حين إن أصحاب هذه الودائع قد يقومون بسحب أموالهم في أي وقت، فالخطر الذي يمكن أن يواجهه البنك في هذه الحالة هو عدم قدرته على الاستجابة للمسحوبات و عدم التوفيق بين مختلف الأجال لتسديد و قبض الأموال اللازمة في وقتها المناسب مع طلبات السحب المستمرة باعتبار

¹نصيرة يحيوي، "دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 1، 2013، ص 45.

أن تلك الأموال قد منحت في شكل قروض و لم تسدد بعد، و هذا النوع من أهم الأخطار (فقدان السيولة) التي تهدد البنك و بالتالي مردوبيته¹.

- خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التحصيل

يمكن للبنك أن يعجز عن تحصيل أمواله لنفس الأسباب طالما أن ضمانات القروض مهما كان نوعها أو حجمها أحيانا غير كافية لتغطية قيم القروض كلها، إذ أن محاولة البنك تحصيل القرض عن طريق إتباع الإجراءات القانونية تكلفه مصاريف إضافية و وقتا كبيرا مما يؤثر على مردوبيته من جهة و من جهة أخرى تفوت عليه فرصة توظيف أمواله في استثمارات متاحة و تكون حدة هذا الخطر أكبر خاصة إذا كانت الأموال المقرضة هي أموال للغير في شكل ودائع لدى البنك اعتمد عليها في تقديم القروض حيث يتحمل البنك تكاليف الإيداع و الوفاء عند حلول أجلها، الأمر الذي يترتب عنه عسر مالي قد يؤدي بالبنك إلى حالة إفلاس أو تؤدي به في أحسن الأحوال إلى تشويه سمعته التي تهز من ثقة متعامليه².

وعليه فإن القروض البنكية تتعرض لمجموعة من المخاطر الرئيسية التي ينبغي على البنوك إدارتها بحذر، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي: خطر سعر الصرف الناتج عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية، وخطر سعر الفائدة المرتبط بتغيرات أسعار الفائدة التي قد تؤثر على الطلب على القروض وأرباح البنوك، إضافة إلى خطر عدم السيولة الناجم عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين بسبب توظيف أموالهم في القروض، كذلك تواجه البنوك خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على تحصيل القروض، وهو ما قد يترتب عليه تكاليف إضافية ومخاطر على سمعة ومردودية البنك لذا تحتاج البنوك إلى إدارة هذه المخاطر بفعالية من خلال وضع سياسات وإجراءات رصينة لاختيار المقترضين و ضمان القروض وإدارة السيولة والمخاطر الأخرى بشكل احترافي.

¹ نصيرة يحيوي، "دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر"، مرجع سابق، ص 46.

² المرجع نفسه، ص 46.

الفرع الثاني: ضمانات القروض البنكية

إن طلب الضمانات من طرف البنك يكون بغرض الوقاية من خطر منح القروض، ويعتمد التعامل بالضمانات على العديد من الاعتبارات منها:¹

- **قيمة الضمان:** إن قيمة الضمان أمر نسبي إلى حد بعيد، إذ انه لا يوجد قانون يحدد هذه القيمة، ومع ذلك يمكننا نتصور بأن قيمة هذا الضمان يجب أن لا تتجاوز مبلغ القرض المطلوب، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نرجع قيمة الضمان إلى بعض الاعتبارات التي تساعد البنك على القيام بهذه الخطوة، وأول هذه الاعتبارات ما يتعلق بالعرف البنكي، فالبنوك لها وتقاليد في هذا الشأن كما أن تجربتها في هذا الميدان تجعلها قادرة على تحديد قيمة الضمان المطلوب لكل نوع من أنواع القروض.
- **اختيار الضمان:** لقد سمحت التجربة والخبرة لدى البنوك بخلق طرق وصيغ لاختيار الضمانات، وترتكز بالخصوص على الربط بين أشكال الضمانات ومدة القرض الموجهة لتغطيته، فإذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل فإن البنك يكتفي بطلب تسبيق على البضائع أو كفالة الدين من طرف شخص آخر كضمان، أما إذا تعلق الأمر بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل، حيث أجال التسديد بعيدة وتطورات المستقبل غير متحكم فيها تماما، فإن البنك يلجأ إلى طلب ضمانات متجسدة في أشياء ملموسة وذات قيمة.

كما تصنف الضمانات إلى نوعين رئيسيين هما:²

- **الضمانات الشخصية:** وهو تعهد من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص بالتسديد للدائن في حالة عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق ويتمثل في الكفالة والضمان الاحتياطي.
- **الضمانات الحقيقية:** تلغي الضمانات الحقيقية مفهوم الشخص وترتكز على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات والممتلكات المنقولة تعطي هذه الممتلكات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض ويمكن أن يأخذ الضمان الحقيقي أحد الشكلين التاليين:

¹ عز الدين نشاد، نبيل بهوري، أيوب صكري، "المخاطر البنكية وإشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها"، مجلة التحولات الاقتصادية، العدد 02، 2023، ص 85-86.

² المرجع نفسه، ص 86.

- الرهن الحيازي: وهو عقد يلتزم به شخص معين ضمانا لدين عليه أو على غيره، بأن يسلم للدائن أو لطرف يعينه المتعاقدان ملكية يترتب عليها للدائن حق عيني يخوله حبس هذه الملكية إلى أن يستوفى الدين.
- الضمانات العقارية : تكون في مجملها على شكل رهن عقاري، وهو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار مملوك من طرف المدين إلى غاية وفاء المدين بدينه، ويمكن له في حالة عدم التسديد أن يستوفي من ثمن ذلك العقار وهو ما يسمى بحق المتابعة، متقدما في ذلك على الدائنين التاليين في المرتبة أي حق التفضيل.¹

وبناءً على ما تقدم يمكن استنتاج أن الضمانات التي يطلبها البنك لمنح القروض تأتي بهدف الحد من مخاطر عدم السداد، وتتنوع هذه الضمانات بين ضمانات شخصية وأخرى حقيقية، كما تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص أو مجموعة أشخاص بالتسديد في حالة عجز المقرض، أما الضمانات الحقيقية فتركز على رهن أصول ملموسة كالعقارات والممتلكات المنقولة لصالح البنك ويتم تحديد نوع وقيمة الضمان المطلوب بناءً على عوامل مثل العرف البنكي والخبرة المتراكمة، إضافة إلى طبيعة القرض من حيث المدة والمخاطر المحتملة، وبشكل عام تهدف هذه الضمانات إلى تعزيز ثقة البنك وضمان حقه في استرداد قيمة القروض في حال تعثر المقرضين عن السداد.

المطلب الرابع: تقنيات عملية اتخاذ قرار منح القروض البنكية

لضمان منح قروض بمخاطر منخفضة، تعتمد البنوك على تقنيات متقدمة في عملية اتخاذ قرار الإقراض، تشمل تحليل شامل للبيانات المالية والسمعة الائتمانية للعميل، ودراسة جدوى المشروع المزمع تمويله، وتقييم الضمانات المقدمة، إضافة إلى فحص انسجام الطلب مع سياسات البنك وأنظمة الرقابة المعمول بها، كما تستخدم نماذج رياضية وإحصائية متطورة لقياس المخاطر المختلفة وتسعير القروض بما يتناسب معها، وتهدف هذه التقنيات إلى الحد من مخاطر التعثر، وتمكين البنوك من اتخاذ قرارات إقراض رشيدة تراعي العوائد والمخاطر، مما يعزز الاستقرار المالي ويحمي مصالح المودعين والمساهمين على حد سواء، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لأهم المعايير المعتمدة لمنح القروض وكذا إجراءات منحها من خلال تقسيمنا لهذا الأخير لفروع يتجلى مضمونها فيما يلي:

¹ عز الدين نشاد، نبيل بهوري، أيوب صكري، "المخاطر البنكية وإشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها"، مرجع سابق، ص 86.

أولاً: معايير منح القروض البنكية

وتتمثل في العوامل الأساسية الواجب أخذها في الحسبان عند دراسة وتحليل طلب الحصول على قرض من البنك والتي تؤثر على منح القرض حالياً ومستقبلاً ويقوم البنك بمنح القروض أخذاً بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية وإن المعايير الاقتصادية حسب الاقتصاديين هي الأساس لمنح القروض، حيث نجد أن هذه المعايير تتمثل فيما يلي:¹

- **الشخصية:** ويقصد بها كل ما يتعلق بشخص المدين، أي الطرف الذي يقع عليه الالتزام، وشخصية المدين هي الأكثر أهمية وأكثر الأشياء وضوحاً فيجب على البنك أن يتحقق من تاريخ المدين فيما يتعلق بموقفه اتجاه التزاماته.

- **رأس المال :** ويقصد به المركز المالي للمقترض، وتظهر أهميته بالنسبة للقروض طويلة الأجل أو المتوسطة أي قروض الاستثمار لأن هذه الأخيرة تتطلب رؤوس أموال كبيرة وفي سبيل ذلك يطلب البنك في بعض الأحيان قوائم مالية توضح ما لهذا الشخص وما عليه.

- **القدرة:** لا بد أن تكون للمقترض القدرة على سداد القرض، وعلى البنك أن يتحقق من دخل المقترض وما لديه من حقوق لدى الغير من حيث قيمتها ومواعيد استحقاقها لمعرفة القدرة الحقيقية للمقترض على تسديد الدين.

- **الضمانات :** وهو ما يطلبه المقرض والبنك من المقترض لتعزيز ثقته ولضمان تشجيع منح القروض وكلما كان الضمان كافي كان باستطاعة المقترض أي العميل الحصول على قروض كبيرة يطلب البنك هذه الضمانات لكي يضمن حقه في استرجاع قيمة القرض ويكون في حماية أكثر.²

بناءً على ما سبق يمكن استنتاج أن معايير منح القروض البنكية تستند إلى عدة عوامل رئيسية تتمثل في تقييم شخصية وسمعة المقترض فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماته المالية السابقة، حيث يعتبر هذا العامل من أهم المعايير التي يعتمد عليها البنك في منح القرض، كما يتم تقييم المركز المالي للمقترض، خاصةً في حالة القروض طويلة أو متوسطة الأجل، حيث تتطلب مثل هذه القروض رؤوس أموال كبيرة، لذلك يطلب البنك عادةً القوائم المالية للتحقق من الوضع المالي للمقترض إضافة إلى ذلك يتم تقييم قدرة المقترض على سداد القرض من خلال دراسة دخله ومواعيد استحقاق حقوقه لدى الغير، وذلك لتحديد القدرة الحقيقية للمقترض على تسديد الدين، وأخيراً يطلب البنك من المقترض تقديم ضمانات تعزز ثقة البنك وتشجع على

¹ خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق العمل، مرجع سابق، ص 28-29.

² المرجع نفسه، ص 29.

الفصل الثاني: نمذجة عملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية

منح القروض، حيث تعتبر الضمانات الكافية عاملاً مهماً في الحصول على قروض كبيرة، كما أنها تضمن للبنك حقه في استرداد قيمة القرض.

ثانياً: إجراءات منح القروض

يمكن تصور شكل توضيحي لخطوات منح القروض يوضح فيه تتابع الخطوات خلال أقسام الإدارات ذات الاختصاص:¹

- العميل : يتقدم بطلب القرض
- مدير القروض : المناقشة الشخصية بخصوص المبالغ و طريقة السداد و أغراض القرض و الحصول على القوائم المالية
- قسم الائتمان:

تحليل القوائم المالية.	تسجيل التحليل على كشوف المقارنة	تجميع المعلومات العامة	الاستعلام و التحريات الخارجية.	تعديل سجلات البنك على ضوء البيانات المقدمة
------------------------	---------------------------------	------------------------	--------------------------------	--

- ملف الائتمان.

- مدير القروض

(أ) مجلس الإدارة في حالة المبالغ الكبيرة تبعاً للسياسة الموضوعة..	أو (ب) اللجنة الفرعية
--	-----------------------

- إخبار العميل بالقروض و التسهيلات الممكنة و طريقة السداد و النوع المقبولة و الضمان و سعر الفائدة.

- العميل : تحرير عقد القرض.

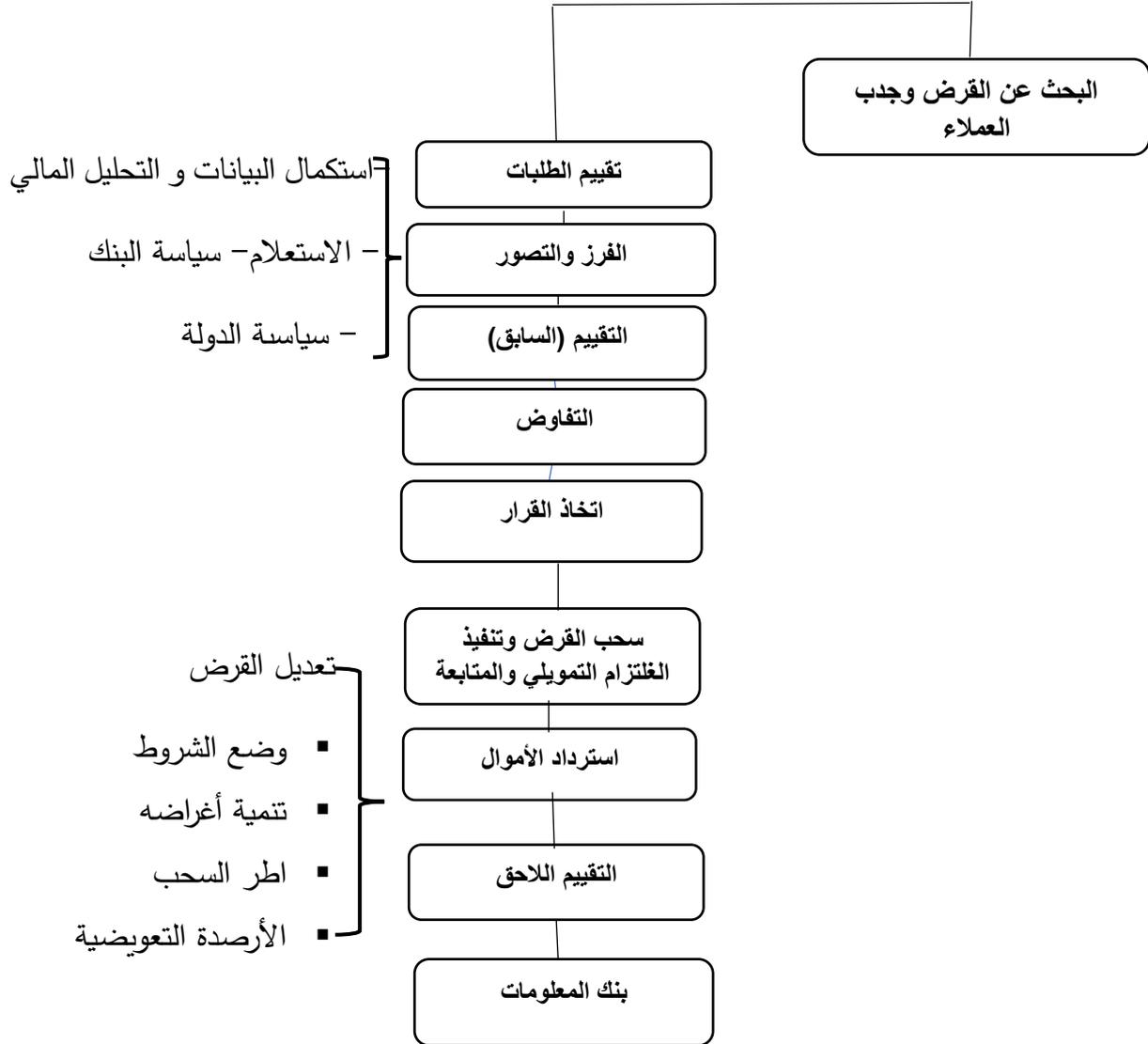
لعل من الواضح أن الخطوات التفصيلية تنتهي بإبلاغ العميل بقرار البنك بخصوص طلبه و من هنا يظهر بوضوح الارتباط التام بين قسمي القروض و الائتمان فيستلم قسم القروض الطلب و يحوله إلى قسم الائتمان بعد التصرف على المبالغ المطلوبة و مصادر الوفاء و الأغراض من القرض، و يقوم قسم الائتمان بدراسة طلب العميل و ينتهي إلى كتابة التقرير الائتماني و يتكون ملف الائتمان و يعرض بعد تكملة على الجهة المختصة طبقاً لسياسة الإقراض و مراعاة توزيع الاختصاصات مثل ، المدير العام،

¹ نصيرة يحيوي، "دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر"، مرجع سابق، ص 40.

الفصل الثاني: نمذجة عملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية

نائب المدير العام ، مدير الفرع، مدير القروض، أو لجنة القروض أو مجلس الإدارة لإصدار القرار النهائي بشأنه، و ينتهي الأمر بإبلاغ العميل بالقرار و التعاقد، و تحفظ العقود لدى البنك.¹

الشكل رقم (1): يوضح خطوات منح القرض



المصدر: نصيرة يحيايوي، "دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر"، مرجع سابق، ص 41.

وعليه فإن المخطط يوضح بشكل منهجي الخطوات الرئيسية التي يتبعها البنك عند دراسة طلب منح قرض جديد، تبدأ العملية باستكمال البيانات المتعلقة بالعميل والتحليل المالي لوضعه، ثم الاستعلام عن سمعته الائتمانية وفحص انسجام الطلب مع سياسات البنك وسياسات الدولة المنظمة للائتمان.

¹ نصيرة يحيايوي، "دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر"، مرجع سابق، ص 41.

الفصل الثاني: نمذجة عملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية

بناءً على هذه المعطيات، قد يتم تعديل شروط القرض المقترح من حيث قيمته ومدته وغرضه وإطار السحب منه والأرصدة التعويضية المطلوبة. وتعتبر هذه الخطوات ضرورية لضمان الحيطة والحذر عند منح التسهيلات الائتمانية، وللتأكد من قدرة العميل على السداد وملاءمة القرض لأهدافه وامتناله للقواعد المنظمة، مما يحمي أموال البنك والمودعين ويحافظ على سلامة المحفظة الائتمانية.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل حول نمذجة عملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية، يتضح أن هذه العملية تخضع لمجموعة من المعايير والاعتبارات الرئيسية التي تهدف إلى تقليل المخاطر وضمان حقوق البنك وحماية أموال المودعين.

فمن جهة، تعتمد البنوك على معايير محددة لتقييم طلبات القروض، حيث تأخذ بعين الاعتبار شخصية المقترض وسمعته المالية، إضافة إلى تقييم رأس ماله والقدرة الفعلية على السداد من خلال دراسة دخله والتزاماته. كما تلعب الضمانات، سواء الشخصية أو الحقيقية، دوراً مهماً في تعزيز ثقة البنك وحمايته من مخاطر عدم التسديد.

ومن جهة أخرى، تواجه البنوك مجموعة من المخاطر المرتبطة بمنح القروض، بدءاً من مخاطر سعر الصرف وأسعار الفائدة، وصولاً إلى خطر عدم السيولة وعدم التسديد. لذلك، تحتاج البنوك إلى إدارة هذه المخاطر بشكل احترافي من خلال وضع سياسات وإجراءات رصينة لاختيار المقترضين وضمان القروض وإدارة السيولة والمخاطر الأخرى بفعالية.

وبالنظر إلى هذه العوامل المتعددة، يتضح أن عملية اتخاذ القرار لمنح القروض في البنوك التجارية هي عملية معقدة تتطلب المزيد من الدراسة والتحليل، وذلك بهدف تطوير نماذج وأساليب متقدمة للتقييم والإدارة الفعالة للمخاطر، مما يساهم في تعزيز استقرار واستدامة القطاع المصرفي وتوفير التمويل اللازم لدعم النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث

تأثير إدارة المخاطر المالية على عملية اتخاذ قرار منح
القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-فرجيوة-

تمهيد

في إطار البحث المتعمق في دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية وتعزيز النمو الاقتصادي، تكتسي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة فرجيوة" أهمية خاصة فهذه المؤسسة المصرفية، التي تنشط في قطاع محوري كالقطاع الفلاحي، تلعب دوراً حيوياً في توفير التمويل اللازم للمشاريع الريفية والزراعية، مساهمةً بذلك في دفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية.

من هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على آليات عمل هذه المؤسسة المصرفية، وكيفية تعاملها مع ملفات طلبات القروض المقدمة من قبل المستثمرين والفلاحين، بدءاً من مرحلة تقديم الطلب إلى غاية اتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض من عدمه، كما سيتم التركيز على الإجراءات والمعايير التي تعتمدها الوكالة في تقييم جدوى المشاريع المقترحة، وتحليل مختلف المؤشرات المالية والاقتصادية ذات الصلة.

علاوة على ذلك، سيتم دراسة الدور الذي تلعبه الوكالة في متابعة عملية تسديد القروض الممنوحة، والآليات المعتمدة لضمان انضباط المقترضين وتجنب مخاطر التعثر المالي، كما ستتم مناقشة التحديات التي تواجهها الوكالة في أداء مهامها، والسبل الكفيلة بتعزيز فعاليتها في دعم القطاع الفلاحي والريفي.

وفي هذا السياق، سيتم الاستناد إلى مجموعة من المنهجيات البحثية، بما في ذلك الدراسات الميدانية والمقابلات مع المسؤولين والخبراء في هذا المجال، فضلاً عن تحليل البيانات والمعلومات المالية والإحصائية ذات الصلة وبذلك، سيتم توفير رؤية شاملة ومتعمقة حول دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الفلاحية والريفية، وإبراز أهميته في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

المبحث الأول: عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة فرجيوة"

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من المؤسسات الرائدة في مجال المعاملات المالية، وذلك لتحقيقه العديد من الانجازات منذ تأسيسه وليومنا هذا، فضلا عن استخدامه لأحدث الأساليب وطرق التسيير، و تبنيه ثقافة رقابية أهله لسد جل الثغرات والتعامل بحكمة مع الأخطار المواجهة، وارتأينا من خلال هذا المبحث التطرق لعرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة فرجيوة، وذلك بتقسيمنا لهذا المبحث لمطالب يتجلى مضمونها فيما يلي:

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

في إطار التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الستينيات من القرن الماضي، قامت الدولة بتأميم القطاع المصرفي في سنة 1966، وذلك تمهيدا للانتقال نحو اقتصاد السوق. وقد أدى ذلك إلى زيادة أهمية البنوك في المنظومة الاقتصادية، مما أسفر عن نشأة العديد من المؤسسات المصرفية الجديدة. ومن بين هذه المؤسسات، نشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 206/82 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1402 الهجري الموافق لـ 13 مارس 1982م، على شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 33.000.000.000 دينار جزائري، ومقرها الرئيسي في 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، حيث يتمتع باستقلالية مالية ويعتبر تاجرا في تعاملاته مع الغير¹.

في بداية مشواره، تكون البنك من 140 وكالة تم التنازل عليها من قبل البنك الوطني الجزائري، وأصبح يضم في الوقت الحاضر 334 وكالة موزعة على 42 مديرية جهوية، ويعمل به أكثر من 7000 إطار وموظف ينشطون على مستوى الهياكل المركزية والميدانية.

وفي حين تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في البداية كمؤسسة مصرفية ذات طابع فلاحي، فإنه تحول مع مرور الوقت، وبعد صدور قانون 10/90، إلى بنك عام يتدخل في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية. وشأنه شأن غيره من المؤسسات الوطنية، شهد هذا البنك العديد من التطورات منذ نشأته حتى يومنا هذا، والتي تمثلت في الإصلاحات التي خضع لها القطاع المصرفي في الجزائر ككل.

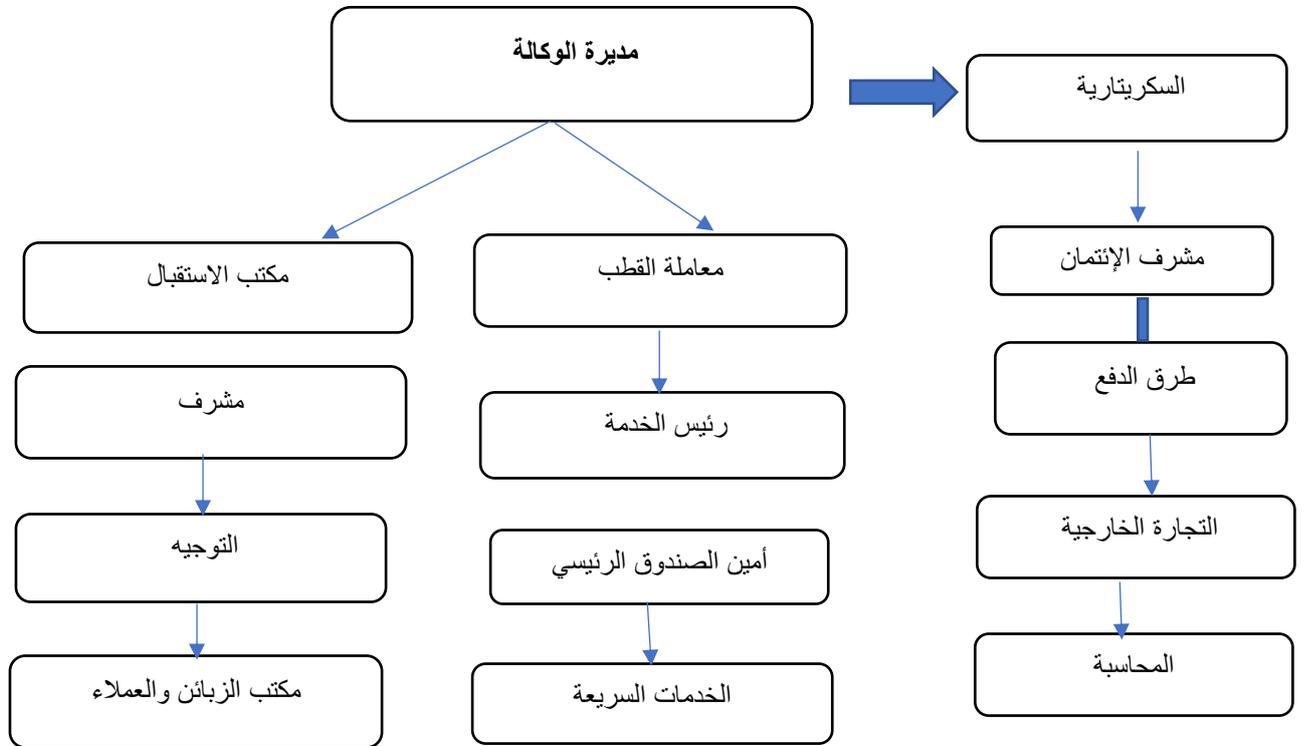
نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، صُنّف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل مجلة البنوك (طبعة 2001) في المركز الأول على مستوى البنوك الجزائرية، والمركز 668 على المستوى العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما احتل المركز 13 على المستوى الإفريقي.

¹ معلومات محصل عليها من البنك.

ومن بين الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة فرجيوة" والتي هي محل دراستنا، حيث أنشئت وكالة فرجيوة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 673 لهيكله البنكي الوطني الجزائري وتقع هذه الوكالة في شارع صالح جبير؛ تبعد عن المديرية العامة الكائن مقرها بحي 500 مسكن بميله بمسافة حوالي 35 كلم؛ إلا أنه خلال سنة 2021 تم تغيير مقر الوكالة إلى شارع 308 حي خزان الماء.¹

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي " لوكالة فرجيوة. "

الشكل رقم:02: يوضح الهيكل التنظيمي " لوكالة فرجيوة"



المصدر: وثائق محصل عليها من البنك.

¹ معلومات محصل عليها من البنك.

المطلب الثالث: وظائف البنك" وكالة فرجيوة "ومهامه

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق لوظائف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة فرجيوة كما يلي:

أولاً: الأهداف

تتمحور الأهداف الاستراتيجية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حول تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة، من خلال توفير الدعم المالي والخدمات المصرفية للقطاع الزراعي والمناطق الريفية. ويندرج ضمن هذه الأهداف ما يلي¹:

- تيسير الحصول على التمويل للمشاريع الزراعية والريفية، بما في ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تحسين الإنتاجية وزيادة الدخل.
- المساهمة في تطوير البنية التحتية الريفية، مثل شبكات الري والطرق الريفية، لتحسين الوصول إلى الأسواق والخدمات الأساسية.
- دعم تنوع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية، بما في ذلك الصناعات الزراعية التحويلية والحرف اليدوية، لخلق فرص عمل وزيادة الدخل.
- تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تمويل المشاريع الصديقة للبيئة والممارسات الزراعية المستدامة، مثل الزراعة العضوية والري بالتنقيط.
- تقديم التدريب والمشورة للمزارعين والمجتمعات الريفية، لتحسين مهاراتهم وقدراتهم في مجالات مثل الإنتاج الزراعي والتسويق والإدارة المالية.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني من خلال دعم زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين سلاسل التوريد الغذائية.

¹ معلومات محصل عليها من البنك.

ثانياً: المهام

في سبيل تحقيق أهدافه الاستراتيجية، يضطلع بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة فرجيوة" بمجموعة من المهام الرئيسية، تشمل ما يلي:

- توفير منتجات وخدمات مصرفية متخصصة ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات القطاع الزراعي والمناطق الريفية، مثل القروض الزراعية والتمويل متناهي الصغر والتأمين الزراعي.
- إجراء دراسات وبحوث حول القطاع الزراعي والتنمية الريفية، لفهم التحديات والفرص واقتراح الحلول المناسبة.
- التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتنسيق الجهود وتطوير السياسات والبرامج الداعمة للتنمية الريفية المستدامة.
- إنشاء شبكة فروع واسعة في المناطق الريفية لضمان وصول الخدمات المصرفية إلى المجتمعات النائية والمهمشة.
- تطوير وتنفيذ برامج للتوعية والتثقيف المالي في المناطق الريفية، لتعزيز الشمول المالي والمعرفة بالخدمات المصرفية.
- الالتزام بمعايير الحوكمة المؤسسية والإفصاح والشفافية، لضمان إدارة المخاطر بشكل فعال والحفاظ على ثقة المودعين والمستثمرين.
- الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والابتكارات المالية لتحسين كفاءة العمليات وتقديم خدمات مصرفية متطورة للعملاء في المناطق الريفية.

وعليه فإنه في سبيل تعزيز التنمية الريفية تلعب وكالة فرجيوة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دوراً محورياً من خلال توفير التمويل والخدمات المصرفية المتخصصة للقطاع الزراعي والمجتمعات الريفية. تركز الوكالة على تسهيل الحصول على التمويل لتحسين الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية الريفية، ودعم الأنشطة الاقتصادية المحلية المستدامة بيئياً. كما تقدم التدريب والمشورة، وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي. لتحقيق ذلك، تقدم الوكالة منتجات وخدمات مالية متخصصة، وتجري البحوث، وتتعاون مع الجهات ذات الصلة، وتوسع شبكة فروعها الريفية، وتعزز التثقيف المالي، مع الالتزام بالحوكمة الرشيدة واستثمار التكنولوجيا لتحسين العمليات.

المبحث الثاني: سياسة وإجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (فرجية)

تعتبر سياسات وإجراءات منح القروض من العناصر الحيوية لنجاح أي مؤسسة مصرفية، حيث تمثل الآلية الرئيسية لتلبية احتياجات العملاء التمويلية، وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، باعتباره المؤسسة المالية الرائدة في دعم القطاع الفلاحي والريفي، الذي يعد أحد روافد الاقتصاد الوطني الأساسية.

وعليه سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على سياسات وإجراءات منح القروض المعتمدة لدى هذا البنك، من خلال تحليل مختلف مراحلها وآلياتها، وتقييم مدى فعاليتها، مع اقتراح التوصيات اللازمة لتطويرها وتعزيز كفاءتها.

المطلب الأول: الشروط الأساسية والوثائق الضرورية لمنح القرض

تعتبر عملية منح القروض إحدى أهم الوظائف الأساسية للمؤسسات المصرفية، والتي تتطلب الالتزام بمعايير وإجراءات صارمة لضمان جودة المحفظة الائتمانية وتقليل مخاطر عدم السداد. وفي هذا السياق، يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سياسة ائتمانية متينة تستند إلى شروط وضوابط محددة فيما يتعلق بشخص المقترض وطبيعة النشاط المراد تمويله، إضافة إلى مجموعة من الوثائق الضرورية التي تشكل ملف طلب القرض، والتي سيتم تناولها بالتفصيل في هذا المطلب.

أولاً: الشروط الأساسية لمنح القروض

تفرض البنوك عدداً من الشروط للحصول على القروض، وذلك لضمان سلامة العملية الائتمانية وتقليل المخاطر المصرفية، ويمكن تلخيص أهم الشروط المطلوبة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي¹:

- الأهلية القانونية للمقترض: يشترط أن يتمتع المقترض بالأهلية القانونية الكاملة، سواء كان شخصاً طبيعياً بالغاً 19 عاماً فأكثر، أو شخصاً اعتبارياً مستوفياً للشروط القانونية.

- السمعة الائتمانية الجيدة: يُنظر في السمعة الائتمانية للمقترض، كخلو سجله من السوابق العدلية، وحُسن تعامله مع البنوك والجهات الأخرى.

- القدرة المالية: يجب أن يثبت المقترض قدرته على المساهمة في تمويل جزء من المشروع، حيث لا تتجاوز مساهمة البنك 70% من قيمة التمويل.

¹ وثائق محصل عليها من البنك.

- المساهمة في خدمة الاقتصاد الوطني: يُشترط أن يكون للمشروع الممول آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.
- الاستدامة والتوافق المجتمعي: يجب أن يتوافق المشروع مع القيم والعادات المجتمعية السائدة، وألا يُلحق أضرارًا بيئية أو اجتماعية، بل يساهم في خلق فرص عمل جديدة.
- الجدوى الاقتصادية: تخضع المشاريع لدراسة جدوى اقتصادية معمقة، تستند إلى تحليل النسب المالية والقوائم المالية المرفقة، وذلك لتقييم مدى ربحيتها وقدرتها على السداد.

ثانيًا: الوثائق الضرورية لمنح القروض

لتكوين ملف ائتماني متكامل، يطلب البنك من المقترض تقديم مجموعة من الوثائق الرسمية، أهمها¹:

- طلب خطي موضح لغرض القرض.
 - السجل التجاري أو نسخة مصادقة منه.
 - شهادة إعفاء من الضرائب.
 - عقد ملكية أو إيجار لمقر المشروع.
 - دراسة جدوى تقنية واقتصادية للمشروع.
 - شهادة إثبات الوضعية تجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.
 - الميزانيات العمومية وجداول حسابات النتائج للسنوات المالية الثلاث الأخيرة (للمشاريع القائمة).
 - وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج (فواتير، عروض أسعار).
 - وثائق تفصيلية عن نوع وقيمة الضمانات المقدمة.
- تسعى هذه الشروط والوثائق إلى التأكد من جدية المقترض وقدرته على السداد، وفي الوقت ذاته ضمان مساهمة المشروع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

¹ وثائق محصل عليها من البنك.

المطلب الثاني: عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمر عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل متتالية، تهدف إلى دراسة الملف بعناية ودقة من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، والاجتماعية، وذلك قبل اتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض من عدمه، وتنقسم هذه العملية إلى ثلاث مراحل رئيسية¹:

أولاً: مرحلة الاستقبال

تبدأ هذه المرحلة باستلام ملف طلب القرض من المقترض، والذي يجب أن يتضمن مجموعة من الوثائق والمستندات الرسمية، تختلف باختلاف كون المقترض شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً (مؤسسة)، ويتم التحقق من اكتمال جميع الأوراق والمعلومات اللازمة، قبل تسليم إيصال للمقترض بوصول الملف كاملاً.

ثانياً: مرحلة الدراسة

في هذه المرحلة، يتم إجراء دراسة معمقة لوضع المؤسسة طالبة القرض، وذلك من خلال عدة خطوات:

- استيفاء قائمة تقديم المؤسسة، لجمع المعلومات الاقتصادية والمالية عنها.
 - إجراء تحليل مالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج).
 - تحديد نوع القرض المطلوب، بناءً على طلب المقترض وملفه.
 - تحديد قيمة القرض المطلوبة، حيث تختلف جهة الدراسة باختلاف المبلغ:
 - إذا كان أقل من 2,500,000 دج، تتم الدراسة على مستوى المكلفين بالقروض.
 - إذا تراوح بين 2,500,000 دج و 50,000,000 دج، تتم الدراسة على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.
 - إذا تجاوز 50,000,000 دج، تتم الدراسة على مستوى الإدارة العامة.
- يتحمل المقترض رسوماً مالية لدراسة الملف، تختلف قيمتها حسب نوع القرض (10,000 دج للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، و 2000 دج للقروض القصيرة الأجل).

¹ وثائق محصل عليها من البنك.

ثالثاً: مرحلة اتخاذ القرار

بعد الانتهاء من دراسة الملف، يتم اتخاذ القرار النهائي بشأن طلب القرض¹:

- في حالة رفض الطلب، يُعاد الملف للمقترض.
- في حالة الموافقة على الطلب، يُبلغ البنك المقترض بالشروط المتعلقة بالتمويل، والتي تشمل:
 - الضمانات المطلوبة، سواء كانت رهناً حاضراً (كالرهن العقاري) أو رهناً غير حاضر (كرهن حيازي للعتاد).
 - نسبة تمويل البنك للمشروع، والتي تتراوح عادةً بين 50% و70%، وتحدد بناءً على درجة المخاطرة المصاحبة للمشروع.

تهدف هذه الإجراءات والخطوات المتعددة إلى ضمان سلامة القرار الائتماني، والتأكد من قدرة المقترض على السداد، وإسهام المشروع الممول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

المطلب الثالث: أهم القروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتنوع محفظته الائتمانية، حيث يقدم مجموعة متعددة من القروض تلبي احتياجات مختلف الفئات والقطاعات الاقتصادية، ويمكن تصنيف هذه القروض حسب عدة معايير، أهمها²:

أولاً: من حيث أجل السداد

- القروض قصيرة الأجل: وتشمل قروض الاستغلال وقروض التجهيز، وتهدف إلى تمويل النفقات التشغيلية والاستثمارات الرأسمالية قصيرة الأجل.
- القروض متوسطة وطويلة الأجل: تغطي قروض الاستثمار في مختلف القطاعات (الفلاحة، الصناعات الغذائية الريفية، الخدمات الفلاحية)، والموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل.

¹ وثائق محصل عليها من البنك.

² المرجع نفسه.

ثانياً: من حيث طريقة التمويل

- القروض المباشرة: حيث يقوم البنك بتمويل المقترض بشكل مباشر، وتشمل تسهيلات الصندوق، القروض الموسمية، والتسبيقات على الصفقات.
- القروض غير المباشرة: وفيها يقوم البنك بتمويل التجار، الحرفيين، أصحاب الأعمال الحرة، والمقاولات بشكل غير مباشر، وذلك عبر التسبيقات على الفواتير (القروض عن طريق الإمضاء)، حيث يلتزم البنك بتسديد مستحقات المقترض في حالات معينة¹.

ثالثاً: من حيث القطاع المستهدف

- القروض الفلاحية: تشمل قروض الاستثمار والاستغلال الموجهة للمزارعين وأصحاب المشاريع الفلاحية والحيوانية.
 - قروض الصناعات الغذائية الريفية: لتمويل إنشاء وحدات تحويل وتصنيع المنتجات الفلاحية والحيوانية.
 - قروض الخدمات الفلاحية: تمويل مشاريع في مجالات الري، النقل، التخزين، والتسويق للمنتجات الفلاحية.
 - القروض الاستهلاكية: موجهة للمستفيدين من قطاع الفلاحة والريف لتغطية احتياجاتهم الاستهلاكية.
 - القروض الخاصة: كقروض الشباب، المرأة الريفية، وذوي الاحتياجات الخاصة لتمويل مشاريعهم الصغيرة في المناطق الريفية².
- تخضع جميع هذه القروض لمعايير وشروط محددة من قبل البنك، تتعلق بطبيعة المشروع، الضمانات المقدمة، الجدوى الاقتصادية، والقدرة على السداد، بهدف ضمان سلامة العملية الائتمانية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المناطق الريفية.
- ونذكر بعض أنواع القروض التي صادفتنا على مستوى الوكالة والتي تتمثل في:

¹ وثائق محصل عليها من البنك.

² المرجع نفسه.

-قرض الرفيق الفيدرالي (Crédit R'fig Fédératif) موجه لتمويل أنشطة الجمعيات والتعاونيات الفلاحية والريفية.

- قرض التحدي الفيدرالي: (Crédit Eltahadi Fédératif) يهدف إلى دعم مشاريع الجمعيات والتعاونيات في مجال التحدي الفلاحي والتنمية الريفية¹.

تُعد هذه القروض المخصصة للجمعيات والتعاونيات الفلاحية جزءًا من استراتيجية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتشجيع العمل الجماعي والتضامني في القطاع الفلاحي والريفي، حيث تساهم هذه الجمعيات والتعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي.

يتم تحديد شروط وآليات منح هذه القروض من قبل البنك، بما يتماشى مع طبيعة أنشطة هذه الجمعيات والتعاونيات، وضمان قدرتها على الاستفادة من التمويل بشكل فعال.

- خصائص القروض البنكية

يتبنى بنك الفلاحة والتنمية الريفية نوعين رئيسيين من القروض الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي، وهما قرض الرفيق وقرض التحدي، ويتميز قرض الرفيق بكونه قرضًا قصير الأجل للاستغلال، مدعمًا كليًا من طرف الدولة، بينما يعتبر قرض التحدي قرضًا متوسط وطويل الأجل، موجهًا لتمويل العمليات الفلاحية والنشاطات المرتبطة بسلسلة القيمة الزراعية.

وتتباين شروط وخصائص هذين النوعين من القروض من حيث المبالغ الممنوحة، ومدد السداد، ومعدلات الفائدة، والضمانات المطلوبة، فبالنسبة لقرض الرفيق، يتراوح مبلغه بين 10,000 دج و1,000,000,000 دج، ومدته بين 6 و24 شهرًا، ويخضع لمعدل فائدة بسيطة قدره 5.5% مدعومة كليًا من الدولة، أما قرض التحدي، فيمنح بمبالغ تتراوح بين 1,000,000 دج و200,000,000 دج، لمدة تتراوح بين 3 و7 سنوات للقروض متوسطة الأجل، وبين 8 و15 سنة للقروض طويلة الأجل، مع معدلات فائدة مدعومة جزئيًا من الدولة خلال السنوات الأولى.

كما تختلف الضمانات والاحتياجات المطلوبة بين النوعين، حيث يتطلب قرض الرفيق تقديم ضمانات مثل التأمين التضامني والتفويض الحذر للاقتراض، بينما يشترط قرض التحدي تقديم رهن عقاري أو ضمانات من شركاء المتعاونين أو أعضاء المجموعة المشكلة قانونيًا، وتتولى هيئات صنع القرار في البنك،

¹وثائق محصل عليها من البنك.

وفقاً لتفويض السلطة، الموافقة على منح هذه القروض بناءً على دراسة ملفات الطلبات وفقاً للمعايير المحددة¹.

المطلب الرابع: دراسة حالة قرض استثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تخضع عملية دراسة ملفات طلبات القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى إجراءات منهجية دقيقة تمر بثلاث مراحل رئيسية، تتمثل في الدراسة التقنية والاقتصادية، والدراسة المالية، ثم مرحلة اتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض من عدمه.

في المرحلة الأولى، تتم الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع المزمع تمويله، والتي تهدف إلى تقييم مدى جدواه الفنية والاقتصادية، حيث يتم التحقق من توافق المشروع مع السياسات واللوائح المعمول بها في القطاع، ودراسة إمكانية تسويقه وقدرته على المنافسة، فضلاً عن تقييم الكفاءات التقنية والإدارية للمقترض وفريق العمل لديه، بالإضافة إلى مدى احترام المشروع للمعايير البيئية والاجتماعية المعتمدة.

أما المرحلة الثانية، فتتمثل في الدراسة المالية للمشروع، حيث يتم تحليل مختلف البيانات والمؤشرات المالية، كالتدفقات النقدية المتوقعة، ومعدلات العائد المالي والاقتصادي، وهوامش الربحية، والنسب المالية الأخرى ذات الصلة، وذلك بهدف التأكد من قدرة المشروع على تحقيق التدفقات النقدية الكافية لتسديد القرض وفوائده في مواعيدها المحددة.

وفي المرحلة الأخيرة، وبناءً على نتائج الدراستين التقنية والاقتصادية والمالية، تتخذ الجهات المختصة في البنك قرارها النهائي بشأن منح القرض أو رفضه، مع تحديد الشروط والضمانات المطلوبة في حالة الموافقة، وذلك وفقاً للسياسات الائتمانية المعتمدة والتفويضات الممنوحة لكل جهة صنع القرار، وعلى ضوء ما سبق سيتم التطرق من خلال هذا المبحث لدراسة حالة القرض من الناحية التقنية والاقتصادية والمالية وذلك بتقسيمنا لهذا الأخير لمطالب يتجلى مضمونها فيما يلي:

¹ وثائق محصل عليها من البنك.

الفرع الأول: الدراسة التقنية والاقتصادية

لابد قبل القيام بأي خطوة أن نقوم بتقديم معلومات حول هذا المشروع وأيضا معلومات حول القرض المطلوب وهي كالتالي:¹

-التعريف بالمستثمر طالب القرض:

• السيد (م. ع)، البالغ من العمر 45 سنة، مزارع فلاحي في بلدية الأغواط بولاية الأغواط، لديه مزرعة مساحتها 35 هكتار تحتوي على منزل ريفي 300 متر مربع، حظيرة 280 متر مربع وسكن بمساحة 250 م²، كما يتم تزويد مزرعته بالطاقة الكهربائية.

• مجال النشاط: إنتاج فلاحي.

• القطاع الخاص.

• الجانب القانوني :

○ الوضع القانوني للأرض: ملكية خاصة (عقد ملكية).

○ الاسم الاجتماعي: المستثمر الفردي.

• نوع القرض المطلوب: قرض استثماري.

• تكلفة المشروع: 3,200,000 د.ج.

• خطة التمويل :

○ مساهمة الشخصية: 640,000 د.ج. (20%)

○ إعانة حكومية: 0 د.ج. (0%)

○ قرض بنكي (الائتمان): 2,560,000 د.ج. (80%)

• مدة الانتهاء: 18 شهراً.

¹ وثائق محصل عليها من البنك.

- الغرض من القرض: إنشاء مزرعة وثروة حيوانية (إنشاء ورشة عمل لتربية أبقار الألبان وتسمين أغنام اللحم بهدف الإنتاج المكثف للحوم الحمراء والحليب الخام).

الفرع الثاني: الدراسة المالية

في إطار دراسة جدوى المشروع المرشح لتمويله من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، سنقوم بإجراء التحليل المالي اللازم بناءً على الوثائق المحاسبية التي قدمها السيد (م.ع) للبنك كإثباتات مالية، ويتكون الملف المالي المرفق من جدول حسابات النتائج التقديرية للسنوات السبع القادمة، إضافة إلى الميزانية التقديرية لنفس الفترة الزمنية.

وتعتبر هذه الوثائق المحاسبية من أهم المدخلات الأساسية للدراسة المالية، حيث تمكننا من تقييم الوضعية المالية المستقبلية للمشروع، وقدرته على تحقيق التدفقات النقدية الكافية لتغطية التزاماته المالية، بما في ذلك تسديد أقساط القرض وفوائده في مواعيدها المحددة.

وفي هذا الصدد، سنعتمد على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية الرئيسية، كمعدلات العائد الداخلي والقيمة الحالية الصافية، ومدة الاسترداد، ونسب السيولة والمديونية، إلى جانب تحليل التدفقات النقدية المتوقعة، وذلك بهدف الوقوف على مدى جدوى المشروع من الناحية المالية وقدرته على تحقيق الأهداف المرجوة.

وستتم دراسة هذه المؤشرات وتحليلها بشكل دقيق ومفصل، مع إبراز نقاط القوة والضعف المالية للمشروع، واقتراح التوصيات والحلول المناسبة لمعالجة أي نقائص أو مخاطر محتملة، بما يضمن اتخاذ قرار سليم ومدروس بشأن منح التمويل من عدمه.

أولاً: جدول حسابات النتائج التقديري لسبعة سنوات قادمة

جدول رقم (01): يوضح حسابات النتائج التقديري لسبعة سنوات القادمة

N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	
1575500,00	1575500	1575500	1575500	1575500	1575500	1575500	إيرادات (إنتاج النباتات)
4425775	8268525	8714875	11239005	11422393,6	11547026	11674151	إيرادات إنتاج حيواني
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	إيرادات أخرى
6001275	9844025	10290375	12814505	12997893,6	13122526	13249651	رقم الاعمال
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	تغير حيوانات في مخزن
						0.00	تغير نباتات في مخزن
6001275	9844025	10290375	12814505	12997893,6	13122526	13249651	إنتاج السنة المالية
7665200	7665200	7665200	7665200	7665200	7665200	7665200	أعباء عملياتية على منتجات نباتية
658842	602370	459990	602370	602370	602370	602370	عباء عملياتية على منتجات حيوانية
4121042	1364570	1222190	1364570	1364570	1364570	1364570	مجموع استهلاك متوسط
4584333	8484455	9072285	11454035	11637353,6	11762056	11889081	هامش الربح
416000	457400	502940	553034	608137,4	668751,14	735426,25	الوقود
422000	464000	510200	561020	616922	678414,2	746055,62	صيانة المعدات
282000	310000	340800	374680	411948	452942,8	498037,08	صيانة المباني
402000	442000	486000	534400	587640	646204	710624,4	تأمينات
262000	288000	316600	348060	382666	420732,6	462605,86	تكاليف النقل
402000	442000	486000	534400	587640	646204	710624,4	الإيجارات
382000	420000	461800	507780	558358	613993,8	675191,18	آخرون
2568000	2823400	3104340	3413374	3753311,4	4127242,54	4538564,79	مجموع أعباء خارجية
2016333	5661055	5967945	8040661	7884042,2	7534813,43	7350516,2	القيمة المضافة
14500	24500	24500	24500	24500	24500	24500	الضرائب
1504000	1549000	1595350	1643090,5	1692263,22	1742911,11	1995078,44	الرواتب الإجمالية
527000	579500	637250	700775	770652,5	847517,75	932069,53	أعباء اجتماعية على دخل
136000	149400	164140	180354	198189,4	217808,34	239389,17	أعباء اجتماعية للمشغل
164667	3358655	3546705	5491942,5	5198437,09	4802076,23	4359479,05	فائض اجمالي الاستغلال
1287871,43	1287871,43	1287871,43	1287871,43	1287871,43	1287871,43	1287871,43	مصاريف الاستهلاك
3071607,63	3514204,8	3910565,66	4204071,07	2258833,57	2070783,57	1452538,43	نتيجة الاستغلال
							منتجات مالية
7885,35	7885,35	3816,6	3816,6	0	0	0	أعباء مالية
3071492,98	3512090,16	3902382,25	4193887,67	2242833,57	2052783,57	-1472538,4	نتيجة جارية
121755,5	206110,5	215037,5	265520,1	269187,87	271680,52	274223,02	ضريبة على الأرباح
2797269,96	3240409,64	3633194,38	3928367,57	2027796,07	1846673,07	-1594293,9	نتيجة صافية

المصدر: وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانياً: الميزانية التقديرية المالية لسبعة سنوات قادمة لجانب الأصول

جدول رقم 02: يوضح الميزانية التقديرية المالية للسنوات السبع القادمة لجانب الأصول

N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	الأصول
							الأصول المتداولة
							مخزون عرض
0	0	0	0	0	0	0	مخزون المنتجات الحيوانية
285.000	285.000	285.000	285.000	285.000	285.000	285.000	مخزون منتجات النباتية
							ذمة المدينة
							بنك
							صندوق
285.000	285.000	285.000	285.000	285.000	285.000	285.000	مجموع أصول متداولة
							أصول ثابتة
0	0	0	0	0	0	0	الأراضي
6,400,000	6,400,000	6,400,000	6,400,000	6,400,000	6,400,000	6,400,000	مبنى
1,950,000	1,950,000	1,950,000	1,950,000	1,950,000	1,950,000	1,950,000	مرافق
0	0	0	0		0		منشأة
1,050,000	1,050,000	1,050,000	1,050,000	1,050,000	1,050,000	1,050,000	مواد
0	0	0	0	0	0		زرع
8,100,000	8,100,000	8,100,000	8,100,000	8,100,000	8,100,000	8,100,000	تربية الحيوانات
2,800,000	2,700,000	2,600,000	2,500,000	2,400,000	2,300,000	2,200,000	أسهم
20,300,000	20,200,000	20,100,000	20,000,000	19,900,000	19,800,000	19,700,000	مجموع الأصول الثابتة
20,885,285	20,785,285	20,685,285	20,585,285	20,485,285	20,385,285	20,285,285	إجمالي الأصول

المصدر: وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يتضح من الجدول أن إجمالي الأصول يشهد اتجاهاً تصاعدياً متواصلاً على مدى السنوات السبع القادمة، حيث يرتفع من 20,285,285 دج في السنة الأولى (N) إلى 20,885,285 دج بحلول السنة السابعة (N+6). هذا النمو المطرد في إجمالي الأصول يعزى بشكل رئيسي إلى الزيادة المستمرة في قيمة الأصول الثابتة، وتحديداً بند "الأسهم" الذي ينمو من 19,700,000 دج إلى 20,300,000 دج خلال نفس الفترة الزمنية.

من جهة أخرى، نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة تبقى ثابتة عند 285,000 دج طوال السنوات السبع، وهي تتكون من مخزون المنتجات الحيوانية بقيمة 285,000 دج، وبنك/صندوق بقيمة 285 دج. هذا الثبات في قيمة الأصول المتداولة قد يكون مؤشراً على عدم وجود توقعات بتغيرات كبيرة في مستويات المخزون والذمم المدينة والنقدية. ومع ذلك، قد يكون من الضروري إعادة النظر في هذه التوقعات لضمان

مواكبة الأصول المتداولة للنمو المتوقع في الأنشطة التشغيلية للمشروع، وبالتالي ضمان توفر السيولة الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية على المدى الطويل.

عند تحليل هيكل الأصول الثابتة، نجد أن بنود "المباني" و"المرافق" و"تربية الحيوانات" تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الأصول الثابتة، حيث تبلغ قيمتها الإجمالية 13,850,000 دج في السنة الأولى (N) ، أي ما يعادل حوالي 68% من إجمالي الأصول الثابتة. هذا التركيز على هذه البنود يعكس بوضوح طبيعة المشروع كمزرعة لتربية الأبقار وتسمين الأغنام، ويتماشى مع الاحتياجات التشغيلية لمثل هذا النوع من المشاريع.

يلاحظ أيضاً أن الميزانية التقديرية لا تتضمن أي قيمة مخصصة لبند "الأراضي"، ما قد يعني أن المشروع سيتم تشغيله على أراضٍ مستأجرة أو ممنوحة من الدولة في هذه الحالة يجب التأكد من استدامة هذا الترتيب على المدى الطويل وعدم وجود مخاطر متعلقة بحقوق الملكية، حيث قد تؤثر هذه المخاطر على استمرارية العمليات التشغيلية للمشروع في المستقبل.

بشكل عام تبدو الميزانية التقديرية المالية لجانب الأصول معقولة ومتسقة مع طبيعة المشروع وتوقعات النمو. ومع ذلك قد يكون من المفيد إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للتدفقات النقدية المتوقعة وربطها بالتوقعات الخاصة بالأصول المتداولة، للتأكد من توفر السيولة الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للمشروع على المدى الطويل، هذا التحليل الإضافي سيساعد على تقييم مدى ملاءمة الميزانية التقديرية وإجراء التعديلات اللازمة لضمان استدامة المشروع واستمرار نموه على المدى الطويل.

ثالثا: الميزانية التقديرية المالية لسبعة سنوات قادمة لجانب الخصوم

جدول رقم 03: يوضح الميزانية التقديرية لجانب الخصوم للسنوات السبع القادمة

N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	الخصوم
							الأموال الخاصة
15439850	13 682 516	12 063 804	10 561 227	11 441 966	10 333 673	12 577 719	رأس المال
							احتياطيات
2 807 998	3 253 036	3 656 031	3 953 130	2 060 199	1 880 171	-1 558 397	نتيجة الأرباح
							استثمارات
18 247 848	16 935 558	15 719 834	14 514 361	13 502 162	12 213 846	11 377 019	ديون
							ديون متوسطة وطويلة
817 218	1 971 205	3 039 796	4 108 386	5 135 488	6 162 580	7 189 679	الأجل
							ديون بنكية قصيرة
							الأجل
1 360 746	1 360 752	1 360 568	1 360 571	1 218 191	1 360 567	1 417 042	ديون موردين
2 177 789	3 331 776	4 400 366	5 468 956	6 353 678	7 523 150	721 606 8	اجمالي رأس المال
							الأجنبي طويل الأجل
20,425,637	20,267,334	19,120,200	19,983,317	19,856,840	19,737,996	19,984,440	مجموع الخصوم

المصدر: وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتميز هيكل رأس المال الخاص بثبات رأس المال المدفوع طوال السنوات السبع، مع نمو متواصل في الاحتياطيات من 1,880,171 دج في السنة الأولى إلى 3,253,036 دج بحلول السنة السادسة، مما يعكس قدرة المشروع على تكوين احتياطيات من الأرباح المحققة. أما نتيجة الأرباح، فتظهر اتجاهًا تصاعديًا خلال السنوات الست الأولى، حيث ترتفع من -1,558,397 دج في السنة الأولى إلى 3,953,130 دج في السنة السادسة، قبل أن تنخفض إلى 2,807,998 دج في السنة السابعة، مما قد يشير إلى توقعات بانخفاض الأرباح في تلك السنة.

فيما يتعلق بالديون، نلاحظ اتجاهًا تصاعديًا واضحًا في جميع عناصر الديون على مدار السنوات السبع، حيث تنمو الديون المتوسطة وطويلة الأجل من 7,189,679 دج إلى 17,218 دج، والديون البنكية قصيرة الأجل من 1,417,042 دج إلى 1,360,746 دج، وديون الموردين من 8,606,721 دج إلى 2,177,789 دج. هذا النمو المطرد في الديون قد يعزى إلى احتياجات التمويل المتزايدة للمشروع لتلبية متطلبات النمو والتوسع، إلا أنه قد يزيد من مخاطر عدم القدرة على سداد الديون في حال تعرض المشروع لصعوبات مالية.

عند النظر إلى إجمالي رأس المال الأجنبي طويل الأجل (الديون)، نجد أنه يشهد اتجاهًا تصاعديًا خلال السنوات الأربع الأولى، حيث ينمو من 19,984,440 دج في السنة الأولى إلى 19,983,317 دج في السنة الرابعة، قبل أن يبدأ في الانخفاض التدريجي إلى 19,120,200 دج في السنة الخامسة، ثم إلى 20,267,334 دج في السنة السادسة، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى 20,425,637 دج في السنة السابعة. هذا التذبذب في إجمالي الديون قد يكون محفوفًا بمخاطر إدارة السيولة والقدرة على سداد الديون في الوقت المناسب.

بالنظر إلى إجمالي الخصوم، الذي يتكون من رأس المال الخاص والديون، نلاحظ أنه يشهد اتجاهًا تصاعديًا خلال السنوات الأربع الأولى، حيث ينمو من 19,984,440 دج في السنة الأولى إلى 19,983,317 دج في السنة الرابعة، قبل أن يبدأ في الانخفاض التدريجي إلى 19,120,200 دج في السنة الخامسة، ثم إلى 20,267,334 دج في السنة السادسة، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى 20,425,637 دج في السنة السابعة. يمكن ملاحظة أن هيكل الخصوم يعتمد بشكل كبير على الديون، حيث تشكل الديون النسبة الأكبر من إجمالي الخصوم، مما قد يزيد من مخاطر عدم القدرة على سداد الديون في حال تعرض المشروع لصعوبات مالية، ومع ذلك فإن النمو المتواصل في رأس المال الخاص، خاصة الاحتياطيات ونتيجة الأرباح، قد يساعد في تعزيز قدرة المشروع على تحمل الديون على المدى الطويل.

رابعاً: الميزانية التقديرية المختصرة لسبعة سنوات قادمة لجانب الأصول والخصوم

-جانب الأصول

جدول رقم 04: يوضح الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول

N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	الأصول
285.000	285.000	285.000	285.000	285.000	285.000	285.000	الأصول المتداولة
20,300,000	20,200,000	20,100,000	20,000,000	19,900,000	19,800,000	19,700,000	أصول ثابتة
0	0	0	0	0	0	0	المتاحات
20,585,000	20,485,000	20,385,000	20,285,000	20,185,000	20,085,000	19,985,000	مجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية التقديرية لجانب الأصول.

يتضح من الجدول أن إجمالي الأصول يشهد اتجاهًا تصاعديًا مطردًا على مدى السنوات السبع القادمة، حيث ينمو من 19,985,000 دج في السنة الأولى (N) إلى 20,585,000 دج بحلول السنة السابعة (N+6). هذا النمو في إجمالي الأصول يعزى بشكل حصري إلى الزيادة المستمرة في قيمة الأصول الثابتة،

والتي تتمثل في بند "أصول ثابتة" الذي ينمو من 19,700,000 دج في السنة الأولى إلى 20,300,000 دج في السنة السابعة.

من ناحية أخرى، نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة تبقى ثابتة عند 285,000 دج طوال السنوات السبع، ما يشير إلى عدم وجود توقعات بتغيرات كبيرة في مستويات المخزون والذمم المدينة والنقدية. هذا الثبات في قيمة الأصول المتداولة قد يكون مصدر قلق، حيث قد لا تتمكن الشركة من تلبية احتياجات التشغيل المتزايدة الناتجة عن النمو في الأصول الثابتة والأنشطة التشغيلية.

علاوة على ذلك، يلاحظ أيضًا أن الميزانية التقديرية لا تتضمن أي قيمة مخصصة لبند "المتاحات"، مثل النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول. هذا قد يشير إلى افتراض أن المشروع سيعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي (الديون) لتلبية احتياجات التشغيل والاستثمار، ما قد يزيد من مخاطر السيولة وعدم القدرة على سداد الالتزامات في الوقت المناسب.

بشكل عام تبدو الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الأصول معقولة ومتسقة مع طبيعة المشروع كمزرعة لتربية الأبقار وتسمين الأغنام. ومع ذلك، قد يكون من المفيد إعادة النظر في التوقعات الخاصة بالأصول المتداولة والتمتاع لضمان توفر السيولة الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للمشروع على المدى الطويل. علاوة على ذلك، قد يكون من المهم أيضًا إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للتدفقات النقدية المتوقعة وربطها بالتوقعات الخاصة بالأصول، للتأكد من استدامة النمو المتوقع على المدى الطويل.

-جانب الخصوم :

جدول رقم 05: يوضح الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الخصوم.

N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	الخصوم
11019377	12213846	13502162	14514361	15719834	16935558	18247848	الأموال الدائمة
18 247 848	16 935 558	15 719 834	14 514 361	13 502 162	12 213 846	11 377 019	الأموال الخاصة
817 218	1 971 205	3 039 796	4 108 386	5 135 488	6 162 580	7 189 679	ديون طويلة الأجل
1 360 746	1 360 752	1 360 568	1 360 571	1 218 191	1 360 567	1 417 042	ديون قصيرة الأجل
20203817	20070666	21297807	20544545	20184002	20950031	20625662	مجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية التقديرية لجانب الخصوم.

تظهر البيانات في الجدول أعلاه أن هيكل الخصوم يتكون من عنصرين رئيسيين هما الأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل، الأموال الدائمة تتألف بدورها من الأموال الخاصة وديون طويلة الأجل، يلاحظ أن الأموال الخاصة تشهد اتجاهًا تنازليًا على مدى السنوات السبع، حيث تنخفض من 18,247,848 دج في السنة الأولى إلى 11,019,377 دج في السنة السابعة، من ناحية أخرى تظهر الديون طويلة الأجل اتجاهًا تصاعديًا، حيث ترتفع من 7,189,679 دج إلى 817,218 دج خلال نفس الفترة. هذا التغير المعاكس في الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل يشير إلى اعتماد متزايد على التمويل الخارجي لتلبية احتياجات النمو والاستثمار للمشروع، أما الديون قصيرة الأجل، فتظهر تقلبات طفيفة خلال السنوات السبع، ولكنها تبقى ضمن نطاق محدود يتراوح بين 1,218,191 دج و 1,417,042 دج.

عند النظر إلى إجمالي الخصوم، الذي يمثل مجموع الأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل، نلاحظ أنه يشهد تذبذبًا خلال السنوات السبع، حيث يرتفع من 20,203,817 دج في السنة الأولى إلى 21,297,807 دج في السنة الثالثة، قبل أن ينخفض إلى 20,070,666 دج في السنة السادسة، ثم يرتفع مرة أخرى إلى 20,625,662 دج في السنة السابعة، هذا التذبذب في إجمالي الخصوم قد يكون مؤشرًا على تحديات في إدارة الهيكل المالي للمشروع والتوازن بين التمويل الداخلي والخارجي.

خامسًا: حساب مؤشرات التوازن والنسب المالية

-من خلال الميزانيات التقديرية أصبح بالإمكان حساب بعض مؤشرات التوازن والنسب المالية :

1- حساب مؤشرات التوازن المالي .

-رأس مال العامل FR.

-احتياجات رأس مال العامل BFR.

-الخبزينة TR.

جدول رقم 06: يوضح حساب مؤشرات التوازن المال.

N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	المؤشر
11019377	12213846	13502162	14514361	15719834	16935558	18247848	الأموال الدائمة
20,300,000	20,200,000	20,100,000	20,000,000	19,900,000	19,800,000	19,700,000	الأصول الثابتة
-9280623	-7986154	-6597838	-5485639	-4180166	-2864442	-1452152	رأس مال العامل FR
0	0	0	0	0	0	0	بنك
0	0	0	0	0	0	0	المتاحات صندوق
-9280623	-7986154	-6597838	-5485639	-4180166	-2864442	-1452152	احتياج رأس مال العامل BFR
00	00	00	00	00	00	00	الخبزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات التقديرية المختصرة.

يتضح من الجدول أن مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة غير مستقرة على المدى المتوسط. على الرغم من ارتفاع الأموال الدائمة بشكل مستمر، إلا أن هذا الارتفاع لا يواكبه زيادة متناسبة في الأصول الثابتة، مما يؤدي إلى عجز متزايد في رأس المال العامل. هذا الوضع يعكس في احتياج رأس المال العامل السالب والمتزايد، مما يشير إلى ضعف في هيكل رأس المال العامل وصعوبات محتملة في تمويل دورة الاستغلال. في ظل غياب المتاحة والخبزينة السالبة، تواجه المؤسسة خطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، مما قد يهدد استمراريتها على المدى الطويل. لذلك يتعين على إدارة المؤسسة إعادة النظر في سياساتها المالية وهيكل رأس المال بشكل عاجل لضمان توازنها المالي واستدامة أعمالها.

2- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

- رأس مال العامل FR

رأس مال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة

N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	البيان
-9280623	-7986154	-6597838	-5485639	-4180166	-2864442	-1452152	رأس مال العامل FR

بناءً على النتائج المتحصل عليها، يتضح أن المشروع يعاني من عجز هيكل في رأس المال العامل على مدار السنوات السبع المدروسة، هذا الوضع ينجم عن كون الأموال الدائمة للمشروع غير كافية لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة وباقي الاحتياجات المالية، ويترتب على ذلك احتياج رأس مال عامل سالب ومتزايد، مما يشير إلى وجود عجز تمويلي متفاقم.

في ضوء هذه الحقائق، يتعين على إدارة المشروع اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذا الخلل الهيكلي وضمان توازنه المالي واستدامة أعماله، يتطلب ذلك البحث عن مصادر تمويل إضافية، سواء من خلال زيادة رأس المال أو الاقتراض طويل الأجل، بما يُمكن من تغطية العجز التمويلي وتوفير السيولة اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية للمشروع على المدى المتوسط والطويل. إلى جانب ذلك، ينبغي إعادة النظر في سياسات الاستثمار والهيكل المالي للمشروع بهدف ترشيد الاستخدامات وتحقيق التوازن بين الموارد المالية المتاحة واحتياجات التمويل.

-احتياج رأس مال العامل :

- احتياج رأس مال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).
- احتياج رأس مال العامل = رأس مال العامل - المتاحات.

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
احتياج رأس مال العامل BFR	-1452152	-2864442	-4180166	-5485639	-6597838	-7986154	-9280623

تشير النتائج إلى أن المشروع يحقق احتياجاً سالباً لرأس المال العامل على مدار السنوات السبع المدروسة، هذا الوضع ينتج عن تجاوز الموارد الدائمة لاحتياجات الاستثمار في الأصول الثابتة، مما يعني أن المشروع يملك موارد مالية فائضة عن احتياجاته التمويلية.

في الواقع، الاحتياج السالب لرأس المال العامل يشير إلى وجود فائض في السيولة النقدية لدى المشروع، حيث تتجاوز مواردها المتاحة احتياجاتها التشغيلية. ومع ذلك، فإن هذا الوضع لا ينفى ضرورة توفير رأس مال عامل موجب للمشروع.

إذ يعتبر رأس المال العامل الموجب ضرورياً لمواجهة المخاطر والتقلبات المحتملة في النشاط التشغيلي، وضمان توافر السيولة الكافية لتلبية الالتزامات قصيرة الأجل والاستمرار في العمليات التشغيلية بانسيابية. لذلك، على الرغم من الفائض الحالي في السيولة، ينبغي على إدارة المشروع العمل على إدارة رأس المال

العامل بكفاءة، واستثمار الفائض في فرص استثمارية مجدية تضمن تعظيم العوائد مع الحفاظ على مستوى ملائم من السيولة لمواجهة المخاطر المحتملة.

- الخزينة: TR

الخزينة = ر أس مال العامل - احتياجات رأس مال العامل

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6
الخزينة	0	0	0	0	0	0	0

على الرغم من تحقيق المشروع لتوازن مالي مثالي خلال السنوات السبع المدروسة، حيث تساوت الموارد الدائمة مع الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل، مما أدى إلى خزينة معدومة، إلا أن هذا الوضع قد يكون هشاً وعرضة للتقلبات في حال تغير الظروف التشغيلية أو البيئة الاقتصادية.

لذلك، على الرغم من تحقيق التوازن المالي الحالي، فإن الحيطة والحذر يقتضيان من إدارة المشروع اتخاذ إجراءات استباقية لضمان استمرارية هذا التوازن واستعداده لمواجهة أي تغيرات محتملة في المستقبل. تشمل هذه الإجراءات العمل على جلب موارد مالية إضافية، سواء من خلال زيادة رأس المال أو الاقتراض، بما يوفر مصدرًا احتياطيًا للسيولة يمكن الاعتماد عليه في حالات الطوارئ أو لتغطية الاحتياجات التمويلية المستقبلية المتوقعة.

إلى جانب ذلك، يتعين على الإدارة متابعة دقيقة للتدفقات النقدية وإدارة رأس المال العامل بكفاءة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة والاستعداد لمواجهةها بالموارد المالية الملائمة. كما يجب اعتماد رؤية استراتيجية وإدارة حصيفة للموارد المالية على المدى الطويل، بما يضمن الحفاظ على توازن مالي مستدام وقدرة المشروع على مواجهة التحديات المستقبلية.

3- حساب النسب المالية

3-1- طريقة حساب النسب المالية

جدول رقم 07: يوضح حساب النسب المالية

N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	البيان
11019377	12213846	13502162	14514361	15719834	16935558	18247848	الأموال الدائمة
20,300,000	20,200,000	20,100,000	20,000,000	19,900,000	19,800,000	19,700,000	الأصول الثابتة
18 247 848	16 935 558	15 719 834	14 514 361	13 502 162	12 213 846	11 377 019	الأموال الخاصة
0.542	0.604	0.671	0.725	0.789	0.855	0.926	نسبة التمويل الدائم
0.9	0.838	0.782	0.725	0.678	0.616	0.559	نسبة التمويل الذاتي
0.457	0.395	0.328	0.274	0.210	0.145	0.073	نسبة المديونية
1.962	2.121	2.388	2.64	3.25	4.25	7.571	نسبة الاستقلالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية التقديرية.

تُظهر بيانات الجدول تحسناً ملحوظاً في هيكل التمويل للمؤسسة على مدى السنوات السبع، حيث ارتفعت نسبة التمويل الدائم ونسبة الاستقلالية بشكل كبير مما يشير إلى زيادة استقلاليتها عن الديون والتمويل الخارجي، في حين انخفضت نسبة التمويل الذاتي ونسبة المديونية مما يدل على زيادة اعتمادها على التمويل الخارجي لتمويل أصولها الثابتة؛ لذلك يجب على المؤسسة إيجاد التوازن المناسب بين استخدام التمويل الخارجي والأموال الخاصة لتحقيق أقصى كفاءة مالية واستقرار على المدى الطويل.

3-2- التحليل بواسطة النسب المالية

-نسبة التمويل الدائم

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

من خلال تحليل النسب المالية المستخرجة من الجدول رقم 07، نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تتراوح بين القيم الأقل من الواحد الصحيح على مدار السنوات السبع المدروسة، هذا يشير إلى أن جزءاً من الأصول الثابتة التي يمتلكها المشروع يتم تمويلها من خلال الأصول المتداولة، وهو ما يعتبر وضعياً غير مثالية من المنظور المالي.

وتُعد نسبة التمويل الدائم من المؤشرات المالية الهامة التي تقيس مدى كفاية الأموال الدائمة (حقوق الملكية والديون طويلة الأجل) في تمويل الأصول الثابتة للمشروع، حيث يُفضل أن تكون هذه النسبة أكبر

من الواحد الصحيح، مما يعني أن الأصول الثابتة ممولة بالكامل من الأموال الدائمة، مع وجود فائض يغطي جزءًا من الأصول المتداولة، وهو ما يُعزز من الاستقرار المالي للمشروع على المدى الطويل.

لذلك، من الضروري أن يسعى المشروع إلى زيادة حقوق الملكية والديون طويلة الأجل (الأموال الدائمة) أو التخلص من بعض الأصول الثابتة غير الضرورية، بهدف تحقيق التوازن المالي المنشود وضمان استدامة أعماله على المدى الطويل.

-نسبة التمويل الذاتي

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

من خلال تحليل نسبة التمويل الذاتي المستخرجة من الجدول رقم 07، نلاحظ اتجاهًا تصاعديًا لهذه النسبة على مدار السنوات السبع المدروسة، حيث اقتربت من القيمة 1 في السنة السابعة، وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأموال الخاصة (حقوق الملكية) في تمويل الأصول الثابتة للمشروع.

عندما تكون نسبة التمويل الذاتي قريبة من الواحد الصحيح، فإن هذا يعني أن الأموال الخاصة تغطي تقريبًا كامل الأصول الثابتة، وهو ما يعتبر وضعياً مالياً جيدة من حيث الاستقلالية المالية والاعتماد على الموارد الداخلية للمشروع ومع ذلك، فإن هذه الوضعية تترافق عادةً مع وجود رأس مال عامل سالب، حيث لا تبقى موارد كافية لتمويل الأصول المتداولة بعد تغطية الأصول الثابتة بالكامل.

لذلك، على الرغم من الإشارة الإيجابية التي تعكسها نسبة التمويل الذاتي القريبة من 1، إلا أنه من الضروري أن يسعى المشروع إلى زيادة رأس المال العامل من خلال زيادة حقوق الملكية أو الاقتراض قصير الأجل، وذلك لتغطية احتياجات رأس المال العامل وضمان سيولة كافية للعمليات التشغيلية اليومية.

-نسبة المديونية

نسبة المديونية = مجموع الديون / إجمالي الأصول

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم 07، يتضح أن المشروع قد شهد انخفاضًا ملحوظًا في نسبة المديونية على مدى السنوات السبع الماضية. في السنة الأولى، بلغت نسبة المديونية 43.85%، مما يشير إلى اعتماد كبير على الديون في تمويل أصول المشروع. ومع ذلك، انخفضت هذه النسبة بشكل تدريجي لتصل إلى 21.87% في السنة الخامسة، وواصلت انخفاضها لتبلغ 10.66% في السنة السابعة.

هذا الانخفاض المستمر في نسبة المديونية يعكس تحولاً إيجابياً في هيكل رأس المال للمشروع، حيث أصبح يعتمد بشكل أكبر على الأموال الخاصة (حقوق الملكية) في تمويل أصوله الثابتة والمتداولة. هذا التحول نحو زيادة الاعتماد على التمويل الذاتي يحد من المخاطر المالية المرتبطة بالديون، ويعزز الاستقلالية المالية للمشروع، مما يتيح له المزيد من المرونة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية.

علاوة على ذلك، فإن انخفاض نسبة المديونية يشير إلى تحسن في جودة الأرباح المحققة من قبل المشروع، حيث تصبح أقل تأثراً بتكاليف الفائدة المرتبطة بالديون، كما أن هذا الانخفاض قد يعكس أيضاً حرص إدارة المشروع على الحفاظ على مستويات ملائمة من السيولة والمرونة المالية، مما يسهل عملية الحصول على تمويل إضافي في المستقبل إذا دعت الحاجة لذلك.

-نسبة الإستقلالية المالية-

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع ديون

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية) تتناقص بشكل مستمر من 0.926 في السنة N إلى 0.457 في السنة N+6. هذا يشير إلى أن المؤسسة تزداد اعتمادها على التمويل الخارجي (الديون) لتمويل أصولها الثابتة، بينما يقل اعتمادها على مواردها الخاصة، في المقابل نجد أن نسبة المديونية تزداد بشكل كبير من 1.962 في السنة N إلى 7.571 في السنة N+6 ، مما يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل متزايد على الديون لتمويل أنشطتها، وهو ما قد يزيد من مخاطر التعثر المالي على المدى الطويل.

الفرع الثالث:نتيجة دراسة ملف القرض

بناءً على الدراسة المستفيضة للجوانب التقنية والاقتصادية، فضلاً عن تحليل المعلومات المحاسبية الواردة في الميزانيات التقديرية المرفقة بملف طلب القرض المقدم من قبل صاحب المشروع للبنك، والتي تم إعادة ترتيبها بهدف تسهيل العملية الحسابية والقراءة التحليلية، تبين أن مؤشرات التوازن المالي قد حققت توازناً مالياً للمشروع، حيث تساوى رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، مما أدى إلى خزينة صفرية تمثل الوضعية المثلى. علاوة على ذلك، أظهرت النسب المالية نتائج مقبولة، مشيرةً إلى استقلالية مالية للمشروع.

في ضوء نتائج الدراسة التحليلية الشاملة للوضعية المالية للمشروع، لم تظهر أية معوقات أو عوائق تحول دون منح القرض. وبناءً على ذلك، قرر بنك الفلاحة والتنمية الريفية الموافقة على ملف طلب القرض،

وإعطاء المشروع قرضاً استثمارياً لإنشاء ورشة عمل لتربية أبقار الألبان وتسمين الصغار من الثيران، بهدف الإنتاج المكثف للحوم الحمراء والحليب الخام، مما سيساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

بعد اتخاذ قرار منح القرض للمشروع، يتعين على البنك متابعة عملية تسديد القرض عن كثب، وذلك لتجنب مخاطر عدم التسديد، وفي هذا السياق تلعب المؤسسة المصرفية دوراً رئيسياً في ضمان التدفق السلس للأموال وتيسير عمليات الاستثمار الإنتاجي، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحفز التنمية على المستوى الوطني.

خلاصة الفصل

بناءً على نتائج الدراسة الميدانية، تبين أن عملية اتخاذ قرار منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية تستند إلى العديد من العناصر الحاسمة، بغية التوصل إلى قرار رشيد ومدروس، ومن بين أهم هذه العناصر، نجد مسألة الضمانات التي يطلبها البنك ضمن ملف طلب القرض، والتي تعتبر إلزامية لضمان سداد القرض وتجنب مخاطر التعثر المالي، وهو الأمر الذي يكتنّ البنك القلق تجاهه.

علاوة على ذلك، تلعب الدراسة التحليلية المالية لملف طلب القرض دوراً محورياً في هذه العملية، حيث تعتمد بشكل أساسي على التحليل المالي باعتباره الأداة الجوهرية. ويتم ذلك من خلال الاعتماد على النتائج المستخلصة من العمليات الحسابية والتحليلية للمعلومات الواردة في القوائم المالية، على أساسها يتم اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.

في هذا السياق، يجسد التحليل المالي أهمية قصوى، حيث يمكّن من تقييم الوضع المالي للمشروع بدقة، واستشراف قدرته على تحقيق التدفقات النقدية الكافية لسداد القرض وفوائده في المستقبل ويستند هذا التحليل إلى مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، مثل نسب السيولة، والربحية، والرفع المالي، والتي تسمح بتشخيص نقاط القوة والضعف في الهيكل المالي للمشروع، وبالتالي تقييم المخاطر المرتبطة به.

علاوة على ذلك، تتطلب عملية منح القروض دراسة مستفيضة لجدوى المشروع وخطط التشغيل والتسويق، بالإضافة إلى تقييم الخبرات الفنية والإدارية لأصحاب المشروع، وذلك لضمان نجاحه وقدرته على تحقيق العوائد المتوقعة، كما يجب أخذ العوامل الاقتصادية والبيئية والقانونية بعين الاعتبار، نظراً لأثرها المحتمل على سير المشروع.

خاتمة

بعد رحلة بحثية مُثمرة خضنا خلالها عوالم المخاطر المالية وعملية منح القروض في البنوك التجارية، ونزلنا إلى أرض الواقع من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة فرجيوة-، وصلنا إلى نقطة تحول هامة تُلخص أهم النتائج والتوصيات التي تُكشف عن أثر قياس المخاطر المالية في تحسين جودة قرارات منح القروض في البنوك التجارية، حيث يتم تلخيص هذه النتائج المهمة فيما يلي:

- تبين الدراسة أن قياس المخاطر المالية يُعتبر عاملاً حاسماً في ترشيد اتخاذ قرار منح القروض، حيث يُساعد على تحديد طبيعة المخاطر المحتملة، وقياس مدى تأثيرها على ربحية البنك، وتُسهل عملية القياس في بناء معلومات ودراسات تُستخدم في اختيار العملاء، وتحديد الشروط والمُتطلبات اللازمة، وتسعير القروض بشكل مُناسب، وبالتالي تقليل احتمالية التعثر المالي.
- أكدت الدراسة على أهمية مُراعاة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تُؤثر على فعالية عملية قياس المخاطر المالية في البنوك التجارية، مثل جودة البيانات المالية للعملاء، ونوعية الحوكمة المؤسسية، ووضوح اللوائح والسياسات المنظمة للقطاع المالي، وبيئة العمل التجارية العامة.
- أظهرت الدراسة أهمية اعتماد البنوك التجارية لبعض أفضل الممارسات المتعلقة بقياس المخاطر، مثل استخدام نماذج التصنيف الائتماني المتقدمة، وتقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة، واختيار الجهد اللازم في إدارة المخاطر، وذلك لضمان دقة وموثوقية القرارات الائتمانية، وتعزيز استقرار البنوك على المدى الطويل.
- أكدت الدراسة على أهمية دمج عملية قياس المخاطر بشكل فعال في نظام اتخاذ القرارات في البنوك التجارية، حيث تُساهم هذه العملية في ترشيد اتخاذ القرارات الائتمانية، وتقليل مخاطر التعثر المالي، وبالتالي تعزيز أداء البنوك المالية واستدامتها.

❖ التوصيات والمقترحات

- بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه المذكرة، تُقدم التوصيات والمقترحات التالية للبنوك التجارية بشكل عام ول بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة فرجيوة- بشكل خاص:
- يجب على البنوك تعزيز ثقافة إدارة المخاطر في جميع مستوياتها، من خلال برامج تدريبية متخصصة، ووضع آليات واضحة للتعامل مع المخاطر المختلفة، وتشجيع الموظفين على التبليغ عن أي مخاطر محتملة.

- يجب على البنوك تطوير نظام قياس المخاطر أكثر شمولية ودقة، من خلال الاستعانة بنماذج وتقنيات حديثة، وإجراء تقييم دوري لفعالية النظام، واستخدام التقنيات الرقمية لتحسين كفاءة عملية جمع البيانات وتحليلها.
- يجب على البنوك تحسين جودة البيانات المالية المقدمة من قبل العملاء، من خلال التأكد من دقة المعلومات الواردة، والعمل على تطوير أدوات فعالة للتحقق من صحة البيانات.
- يجب على البنوك مراجعة سياساتها الائتمانية بشكل دوري، وتعديلها بما يتناسب مع التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية، والتوجهات الجديدة في مجال إدارة المخاطر.
- يجب على البنوك تعزيز الشفافية في جميع عملياتها، بما في ذلك عمليات منح القروض، من خلال الإفصاح عن سياسات إدارة المخاطر، وإجراءات التقييم الائتماني، والتدابير المتخذة للحد من المخاطر. وعليه تُشكل هذه الدراسة خطوة أولية في سبيل الفهم الأعمق لدور قياس المخاطر المالية في عملية منح القروض في القطاع المصرفي، تُسلط الدراسة الضوء على أهمية هذه العملية، وتحدد أهم العوامل المؤثرة في فعاليتها، وتقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تُساهم في تعزيز كفاءة البنوك التجارية في إدارة المخاطر، وذلك لضمان استدامتها وتطورها في بيئة اقتصادية متغيرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أسامة عبد الخالق الانصاري، الإدارة المالية، د.د.ن، د.ط، 2006.
2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.
3. خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق العمل، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2018.
4. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
5. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة-دروس ومسائل ومحلولة-، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د،ط)، 2013.
6. رافدة الحريري، القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (د،ط)، 2008.
7. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، الأردن، (د،ط)، 2009.
8. عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، ط1، 2016.
9. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين، ط1، 2008.
10. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، ط1، 2020.
11. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.
12. محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية-إدارة -تحليل-تقييم-، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، (د،ط)، 2017.
13. وليد العايب، حلو بو خاري، "اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط4، 2013.

ثانيا:المجلات العلمية

1. أحمد مداني، نورين بومدين، "دور تنوع الأدوات المالية في زيادة الاستثمار في سوق الأوراق المالية -دراسة حالة سوق الأوراق المالية في ماليزيا-"، مجلة دفاثر البحوث العلمية، العدد 02، 2017.
2. إسلام هلايلي، نور الدين احمد قايد، "مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية"، مجلة دفاثر اقتصادية، العدد 02، 2019.
3. إلهام بن منصور، "دور الأساليب الكمية في صنع القرارات الإستراتيجية بالمؤسسة"، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، العدد 05، ديسمبر 2018.
4. جمانة تحريشي، "مدى استفادة البنوك التجارية من تطبيق حوكمة البنوك -بنك أبو ظبي التجاري نموذجا-"،مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، مارس 2017.
5. جمانة تحريشي، "مدى استفادة البنوك التجارية من تطبيق حوكمة البنوك - بنك أبو ظبي التجاري أنموذجا" -، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، 2017.
6. زهرة قرين لعروسي، صلاح الدين شريط، أثر تطبيق حوكمة الشركات في أداء البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -وكالة البليدة-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، العدد 02، 2004.
7. عز الدين نشاد، نبيل بهوري، أيوب صكري، "المخاطر البنكية وإشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها"، مجلة التحولات الاقتصادية، العدد 02، 2023.
8. علية بن عيسى، مرابط حبيب عثمانى، دور الهندسة المالية في تسيير المخاطر المالية للمؤسسات الإقتصادية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة،العدد2، أكتوبر 2021.
9. كمال عامر، "إسهامات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في الأسواق المالية وتحسين آدائها"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 17، 2017.
10. كمال غالم، طارق بن خليف، يوسف مروش، دور بطاقة الأداء المتوازن في اتخاذ القرارات المالية وترشيدها في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية-دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، العدد 01، 2022.
11. محمد براق، "مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثامن، 2006.

12. محمد فكري محمد، "أثر الثقافة التنظيمية على عملية اتخاذ القرارات"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، نوفمبر 2018.
13. محمود سليم عبد الرحمان الشويبات، ياسر عيسى المومني، قديري سليمان الشكري، "دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات-دراسة ميدانية على جامعتي اليرموك وعجلون الوطنية-"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، 2016.
14. مريم كلاش، نور الدين بهلول، دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 03، أبريل 2021، ص 439.
15. مريم كلاش، نور الدين بهلول، "دورة التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي-دراسة حالة مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى سوق اهراس-"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 01، 2021.
16. منصورية زعفران، أحمد بوشنافة، "إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستهلاك، دراسة حالة بنك Société générale Algérie"، مجلة المدير، العدد 7، ديسمبر 2018.
17. نصحيرة يحيايوي، "دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 1، 2013.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1. هوارى قرناش، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022.
2. زهرة حمداني، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012.
3. حسين عبد الحسن علي الضرب، أثر العائد والمخاطرة و قرار الإستثمار في الأداء المالي للمصرف-دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم إدارة الاعمال، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، 2017.

4. الطيب الوافي، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مجمع إسمنت الشرق الجزائري-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

المحاضرات والندوات

1. ابتسام قوتال، أدوات قياس وإدارة المخاطر المالي، محاضرة موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر -3-.
2. خيرة مجدوب، إدارة المخاطر المالية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة فرع علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت.

المراجع الأجنبية

1. Damodaran, A., **Applied Corporate Finance**, (N.Y. : John Wiley Sons,Inc., 1999).
2. Kolb, R.W., **Future, Options, and Swaps**, (U.K. : Black well Publishers Inc., 2000).

ملاحق

الملحق رقم 01: أنواع القروض على مستوى وكالة فرجيو



1. قرض الرفيق: هو قرض موسمي مدته من سنة الى سنتين قابل للتجديد ، مدعم من الدولة يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي.
- المستفيدون من هذا القرض هم: المزارعين والمربين، على شكل فردي أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات، المزارع النموذجية، المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.
 - المجالات التي يغطيها قرض الرفيق الموسمي:
اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات)، اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية و وسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية،
 - القرض الفيدرالي: موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في أنشطة تحويل الطماطم الصناعية، إنتاج الحليب، وحدات تصنيع العجانن تغليف وتصدير التمور، وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين، تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها، إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية



2. قرض التحدي

هو قرض استثماري مدعم، يمنح في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة التابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة.

الامتيازات المتعلقة عند الحصول على قرض التحدي:

إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة الفائدة،

يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1% عند السداد بين السنة السادسة (06) والسابع (07)،

على المستفيد من القرض دفع فائدة 3% عند السداد من السنة الثامنة (08) والسنة التاسعة (09)،

إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات (10 سنوات)، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.

الانشطة المؤهلة للحصول على قرض التحدي:

إقتناء معدات الانتاج وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات، وتعزيز القدرات الإنتاجية المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

المجالات التي يغطيها قرض التحدي: أشغال التحضير، التهيئة وحماية الأراضي، عمليات تطوير الري الزراعي، اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج، انشاء البنى التحتية من تخزين، حماية وتطوير التراث الجيني الحيواني والنباتي، تطوير المنتوج الحرفي.

3. القرض الإيجاري اللينغ:

القرض الإيجاري و هو عقد إيجار لاستئجار الآلات و المعدات الفلاحية و معدات الري من التصنيع المحلي ، و هو موجه لتمويل المشاريع الاستثمارية. و هو قرض مدعوم جزئياً من الدولة.

• مبلغ القرض الإيجاري : يمكن أن يصل إلى 100% من تكلفة المعدات التي سيتم شراؤها.
• مدة الإيجار : تصل إلى 10 سنوات بالنسبة للآلات الحاصدة و 5 سنوات للمعدات الفلاحية الأخرى

4. قرض السكن الريفي:

هو قرض رهن عقاري مدعوم جزئياً ، موجه خصيصاً للأفراد ، و حصرياً لتمويل الإسكان في المناطق الريفية ببناء سكن أو توسيعه أو تهيئته .

• المستفيدون : كل شخص طبيعي ذو جنسية جزائرية عمره اقل من 65 سنة و لديه دخل ثابت على الأقل 1،5 مرة من الاجر الوطني الأدنى المضمون. ولديه عقد ملكية او عقد حيازة.

• الخصائص:

معدل الفائدة من 1 % إلى 3 % حسب الدخل

المساهمة الشخصية 10 % من التكلفة

المبلغ من 1.000.000 إلى 3.000.000 دج

فترة السداد تصل إلى 20 سنة حسب العمر



5. قرض تمويل السياحة: يمنح في إطار اتفاقية بين البنك الدولي ووزارة السياحة من أجل مرافقة الاستثمار السياحي عن طريق قروض اللازمة لإنشاء وتطوير المشاريع السياحية كالسياحة الحموية، الصحراوية و الجبلية. القروض تكون متوسطة الاجل و مدعمة جزئيا اما المبلغ فيصل الى 5 مليار دج كحد أقصى.

6. قرض المرقبين العقاريين: هو قرض استثماري متوسط الاجل موجه الى المرقبين العقاريين من اجل تمويل بناء المنشآت السكنية و كذا المحلات التجارية او المهنية الملحقة بها و الموجهة نحو البيع. التمويل يكون بنسبة 70 من تكلفة المشروع و يتراوح بين 50 مليون الى 1 مليار دج كحد أقصى.

الملحق رقم 02: حسابات النتائج التقديري لسبعة سنوات القادمة

1	Column1	Column2	Column3	Column4	Column5	Column6	Column7	Column8
2	N+6	N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	
3	1575500,00	1575500	1575500	1575500	1575500	1575500	1575500	إيرادات (إنتاج النباتات)
4	4425775	8268525	8714875	11239005	11422393,6	11547026	11674151	إيرادات إنتاج حيواني
5	0	0	0	0	0	0	0	إيرادات أخرى
6	6001275	9844025	10290375	12814505	12997893,6	13122526	13249651	رقم الاعمال
7	0	0	0	0	0	0	0	تغير حيوانات في مخزن
8								تغير نباتات في مخزن
9	6001275	9844025	10290375	12814505	12997893,6	13122526	13249651	إنتاج السنة المالية
10	7665200	7665200	7665200	7665200	7665200	7665200	7665200	أعباء عملياتية على منتجات نباتية
11	658842	602370	459990	602370	602370	602370	602370	أعباء عملياتية على منتجات حيوانية
12	4121042	1364570	1222190	1364570	1364570	1364570	1364570	مجموع استهلاك متوسط
13	4584333	8484455	9072285	11454035	11637353,6	11762056	11889081	هامش الربح
14	416000	457400	502940	553034	608137,4	668751,14	735426,25	الوقود
15	422000	464000	510200	561020	616922	678414,2	746055,62	صيانة المعدات
16	282000	310000	340800	374680	411948	452942,8	498037,08	صيانة المباني
17	402000	442000	486000	534400	587640	646204	710624,4	تأمينات
18	262000	288000	316600	348060	382666	420732,6	462605,86	تكاليف النقل
19	402000	442000	486000	534400	587640	646204	710624,4	الإيجارات
20	382000	420000	461800	507780	558358	613993,8	675191,18	آخرون
21	2568000	2823400	3104340	3413374	3753311,4	4127242,54	4538564,79	مجموع أعباء خارجية
22	2016333	5661055	5967945	8040661	7884042,2	7534813,43	7350516,2	القيمة المضافة
23	14500	24500	24500	24500	24500	24500	24500	الضرائب
24	1504000	1549000	1595350	1643090,5	1692263,22	1742911,11	1995078,44	الرواتب الإجمالية
25	527000	579500	637250	700775	770652,5	847517,75	932069,53	أعباء اجتماعية على دخل
26	136000	149400	164140	180354	198189,4	217808,34	239389,17	أعباء اجتماعية للمشغل
27	164667	3358655	3546705	5491942,5	5198437,09	4802076,23	4359479,05	فائض اجمالي الاستغلال
28	1287871,43	1287871,43	1287871,43	1287871,43	1287871,43	1287871,43	1287871,43	مصاريف الاستهلاك
29	3071607,63	3514204,8	3910565,66	4204071,07	2258833,57	2070783,57	1452538,43	نتيجة الاستغلال
30								منتجات مالية
31	7885,35	7885,35	3816,6	3816,6	0	0	0	أعباء مالية
32	3071492,98	3512090,16	3902382,25	4193887,67	2242833,57	2052783,57	-1472538,4	نتيجة جارية
33	121755,5	206110,5	215037,5	265520,1	269187,87	271680,52	274223,02	ضريبة على الأرباح
34	2797269,96	3240409,64	3633194,38	3928367,57	2027796,07	1846673,07	-1594293,9	نتيجة صافية

الملحق رقم 02 : الميزانية التقديرية المالية للسنوات السبع القادمة لجانب الأصول

Column8	Column7	Column6	Column5	Column4	Column3	Column2	Column1	Column0
	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6	
الأصول المتداولة								
مخزون عرض								
مخزون المنتجات الحيوانية	0	0	0					
مخزون منتجات النباتية	285	285	285	285	285	285	285	
ذمة المدينة								
بنك								
صندوق								
مجموع أصول متداولة	285	285	285	285	285	285	285	
أصول ثابتة								
الأراضي	0	0						
مبنى	6,400,000	6,400,000	6,400,000	6,400,000	6,400,000	6,400,000	6,400,000	
مرافق	1,950,000	1,950,000	1,950,000	1,950,000	1,950,000	1,950,000	1,950,000	
منشأة	0	0	0	0				
مواد	1,050,000	1,050,000	1,050,000	1,050,000	1,050,000	1,050,000	1,050,000	
زراع	0	0	0	0				
تربية الحيوانات	8,100,000	8,100,000	8,100,000	8,100,000	8,100,000	8,100,000	8,100,000	
أسهم	2,800,000	2,700,000	2,600,000	2,500,000	2,400,000	2,300,000	2,200,000	
مجموع الأصول الثابتة	20,300,000	20,200,000	20,100,000	20,000,000	19,900,000	19,800,000	19,700,000	
إجمالي الأصول	20,585,000	20,485,000	20,385,000	20,285,000	20,185,000	20,085,000	19,985,000	

ملخص

ملخص

في عالم المال والتمويل المعقد، تُعتبر عملية منح القروض من أهم الأنشطة التي تُمارسها البنوك التجارية. فمن جهة، تُساهم هذه العملية في دعم النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل للمشاريع الاستثمارية، وتحقيق أرباح مُجزية للبنوك، ومن جهة أخرى، تُشكل هذه العملية تحدياً كبيراً للبنوك، فمنح القروض ينطوي على مخاطر مالية مُحتملة قد تُؤثر سلباً على أرباحها، وتهدد استقرارها المالي لذلك يُصبح من الضروري للبنوك تطوير آليات وأساليب فعالة لقياس المخاطر المالية المنبثقة من عملية منح القروض، وذلك لتحسين جودة قراراتها وتقليل احتمالية التعرض لخسائر مالية كبيرة، وعليه هدفت هذه الدراسة إلى :

- تقييم مختلف أساليب قياس المخاطر المستخدمة في البنوك التجارية، مثل نموذج بازل، وتحليل القوائم المالية، ونماذج التقييم الائتماني، وتحديد نقاط القوة والضعف في كل أسلوب.
 - تحليل كيفية استخدام البنوك لنتائج قياس المخاطر في تحديد شروط القروض، مثل سعر الفائدة، والحد الائتماني، وضمانات القرض.
 - دراسة مدى فعالية أساليب قياس المخاطر الحالية في التنبؤ بالتعثر في السداد وتحديد مدى دقتها.
 - تقديم توصيات لتحسين إدارة المخاطر وعملية اتخاذ قرار منح القروض في البنوك التجارية.
- كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي على المنهج الإستنباطي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:
- قياس المخاطر المالية يُعتبر عاملاً حاسماً في ترشيد اتخاذ قرار منح القروض، حيث يُساعد على تحديد طبيعة المخاطر المحتملة، وقياس مدى تأثيرها على ربحية البنك، وتُسهم عملية القياس في بناء معلومات ودراسات تُستخدم في اختيار العملاء، وتحديد الشروط والمُتطلبات اللازمة، وتسعير القروض بشكل مُناسب، وبالتالي تقليل احتمالية التعثر المالي.
 - اعتماد البنوك التجارية لبعض أفضل الممارسات المتعلقة بقياس المخاطر، مثل استخدام نماذج التصنيف الائتماني المتقدمة، وتقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة، واختيار الجهد اللازم في إدارة المخاطر، وذلك لضمان دقة وموثوقية القرارات الائتمانية، وتعزيز استقرار البنوك على المدى الطويل.
- الكلمات المفتاحية:** المخاطر المالية، اتخاذ القرار، القروض، البنوك التجارية.

ABSTRACT

This study investigates the critical role of credit risk measurement in commercial bank lending operations. While lending is essential for economic growth, it also poses significant financial risks for banks. This research aims to:

- Evaluate different credit risk measurement methodologies, including Basel models, financial statement analysis, and credit scoring models, identifying their strengths and weaknesses.
- Analyze how banks utilize risk measurement outcomes to determine loan terms such as interest rates, credit limits, and collateral requirements.
- Assess the effectiveness of current risk measurement methodologies in predicting loan defaults and their predictive accuracy.
- Propose recommendations to improve risk management and loan decision-making processes within commercial banks.

The study employs a descriptive-analytical approach, complemented by historical, deductive, and case study methodologies. It reveals the following key findings:

- Credit risk measurement is a crucial element in rationalizing loan decisions, allowing banks to identify potential risks, evaluate their impact on profitability, and inform customer selection, terms, pricing, and ultimately, mitigate default risk.
- Commercial banks are adopting best practices in risk measurement, such as advanced credit scoring models, expected credit loss (ECL) estimations, and optimized risk management efforts, to ensure accurate and reliable credit decisions and long-term stability.

Keywords: Financial risk, Decision-making, Loans, Commercial banks.